

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨٩٤
٢٨٩٤
٢٨٩٤

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات العليا
للعلوم الانسانية والاجتماعية



٢٨٩٤

"واقع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي"

اعداد

فايز سليم سمور حداد

٢٨٩٤

بإشراف

الاستاذ الدكتور زياد رمضان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في التمويل بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

تاريخ المناقشة

١٩٩٠/٧/٢٤

لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور : زياد رمضان / رئيسا
الدكتور : محمد الطراونة / عضوا
الاستاذ الدكتور : عبدالعزيز السقاف / عضوا

الاهـداء : الى ابي وامي تقديرا واجللا،
الى زوجتي عرفانا بالجميل،
الى اشقائي تقديرا لا يثارهم،

اهدي هذا البحث

شكر وتقدير

لايسعني بعد ان انهيت هذه الدراسة بحمدالله ورعايته ، الا ان اتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير الى استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور زياد رمضان ، الذي اشرف على هذه الدراسة وحرص على قراءة كل كلمة فيها ومناقشة جميع افكارها ، وعمل على مراجعة كل ما كتب اولاً باول طيلة مدة اشرافه ، حتى خرجت هذه الدراسة على ما هي عليه الان.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتور محمد الطراونه الذي ساعدني جل المساعدة وخاصة في مجال التحليل ، والى جميع الذين تعاونوا معي وساهموا في اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود في كل من البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، ووزارة الصناعة والتجارة ، ووزارة المالية ، ووزارة التخطيط ، والبنك المركزي الاردني .

والله ولي التوفيق

الباحث

تمهيد الدراسة :

شهد الاقتصاد الاردني خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات جذرية وشاملة ، ادت الى قيام نهضة اجتماعية واقتصادية لم تكن لتتحقق لو لم يتبن الاردن التنمية كعنصر اساسي من عناصر سياسته الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ بداية مراحل التنمية اهتم الاردن بتطوير المناخ الاستثماري والجهاز المالي والمصرفي فيه ، وذلك من اجل تشجيع رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية للاستثمار والمشاركة في انجاح مشاريعه التنموية . كما اهتم الاردن بالعمل والتعاون العربي المشترك سواء عن طريق المشاركة في المؤسسات الاقتصادية المنبثقة عن جامعة الدول العربية او عن طريق المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي العربي من خلال مصادره البشرية التي تقوم بالعمل في بعض الدول العربية .

وبفضل قيادته الحكيمة ، وبالرغم من قلة موارده وامكاناته، استطاع الاردن خلال مسيرته التنموية من تذليل الكثير من الصعوبات التي واجهته ، الا انه كغيره من الدول النامية لا زال يواجه بعض الصعوبات التي نجمت عن الكساد العالمي ، وزيادة اسعار المستوردات وضعف سوق الصادرات ، بالإضافة الى تفاقم حجم المديونية الخارجية وزيادة حجم التحويلات الى الدول الدائنة . مما يتطلب من الدول العربية الخروج من الاحادية التي تغطي على البعض منها ، وزيادة اواصر التعاون والتنسيق فيما بينها للتغلب على هذه الصعوبات .

لذلك فقد رأى الباحث انه من الضروري القيام بدراسة تتناول تحليل واقع المناخ الاستثماري والجهاز المالي والمصرفي في الاردن ، وتقييم قدرتهما في ان تكون عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

وعليه فان الدراسة تنقسم الى خمسة فصول : تضمن الفصل الاول منها الحديث بشكل عام عن المراكز المالية الدولية : مفهومها ،

وظائفها ، انواعها وخصائصها ، وكذلك انواع المراكز المالية في الوطن العربي ، كما تضمن الفصل اهمية الدراسة والدراسات السابقة لها ، ومنهجية البحث التي اتبعت في هذه الدراسة .

اما الفصل الثاني فقد تم التحدث فيه عن المناخ الاستثماري في الاردن ، وقد قسم الباحث مواضيعه الى قسمين : تضمن القسم الاول منه واقع الاقتصاد الاردني والمشكلات التي تواجهه والاجراءات التصحيحية المتخذة لتحريك فعالياته ، اما القسم الثاني فقد تضمن الحديث عن دعائم ثقة المستثمر في الاردن والمتضمن قوانين تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل والشركات ومؤسسة المناطق الحرة والمدن الصناعية ، وانظمة مراقبة العملة الاجنبية وأسس تيسير الاستثمارات للرعايا العرب .

اما الفصل الثالث فقد تم التحدث فيه عن الجهاز المالي والمصرفي في الاردن حيث تضمن البنوك المركزية والتجارية بشكل عام والبنك المركزي والبنوك التجارية الاردنية بشكل خاص ، كما تضمن الفصل الحديث عن المؤسسات المالية في الاردن ، وسوق الاوراق المالية في الاردن والادوات المالية المستخدمة فيه .

اما الفصل الرابع فتضمن تحليل ومناقشة واقع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي من خلال المعلومات والبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستثمارات التي اعدت لهذه الغاية ، حيث استخدمت الجداول التوضيحية في ذلك .

واخيرا فقد اشتمل الفصل الخامس على ملخص النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها .

محتويات الدراسة

<u>الصفحة</u>	<u>البيان</u>
ع	خلاصة الدراسة
١٩ - ١	الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
٢	١ - مقدمة الدراسة
٣	١ - مفهوم المراكز المالية الدولية
٣	ب- وظائف المراكز المالية الدولية
٤	ج - انواع المراكز المالية الدولية
٥	د - خصائص المراكز المالية الدولية التقليدية
٦	هـ - خصائص المراكز المالية في الدول النامية
٧	و - انواع المراكز المالية في الوطن العربي
١٣	٢ - الدراسات السابقة
١٤	٣ - اهمية الدراسة
١٥	٤ - اهداف الدراسة
١٦	٥ - فرضية الدراسة
١٦	٦ - منهجية الدراسة
١٨	٧ - محددات الدراسة
٢٠ - ٨٠	الفصل الثاني : المناخ الاستثماري في الاردن
٢١	تمهيد الفصل
٢٣	١ - واقع الاقتصاد الاردني
٢٤	١ - لمحة عامة
٢٦	ب- التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن
	ج - الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي
٢٦	د - ميزان المدفوعات
٤٠	هـ - العقبات التي تواجه الاقتصاد الاردني

المفحة

البيان

و - السياسات والاجراءات الاقتصادية المتخذة

- ٤٠ . لتحريك فعاليات الاقتصاد الاردني .
- ٤٥ - دعائم ثقة المستثمر في الاردن
- ٤٦ ا - قانون تشجيع الاستثمار في الاردن
- ٥٢ - مشاكل ومعوقات الاستثمار في الاردن
- ٥٤ ب - ضريبة الدخل على الشركات في الاردن
- ٥٥ ج - قانون الشركات في الاردن
- ٥٦ د - مؤسسة المناطق الحرة في الاردن
- ٥٩ هـ - مؤسسة المدن الصناعية في الاردن
- ٦١ و - انظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن
- ٦٤ ز - سعر صرف الدينار الاردني
- ح - اسس وقواعد تيسير الاستثمارات للرعايا
- ٦٧ العرب في الاردن
- ط - الخدمات المقدمة من قبل قطاعات السياحة
- ٦٨ والنقل والمواصلات في الاردن
- ٦٨ ا - قطاع السياحة
- ٧٢ ٢ - قطاع النقل والمواصلات

٢١٧ - ٨١

الفصل الثالث: الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

- ٨٢ تمهيد الفصل
- ٨٤ ا - البنوك المركزية بشكل عام
- ٨٥ ا - اهداف البنوك المركزية
- ٨٦ ب - وظائف ومهام البنوك المركزية
- ٨٨ ٢ - البنك المركزي الاردني
- ٩٠ ا - اهداف البنك المركزي الاردني
- ٩٠ ب - وظائف ومهام البنك المركزي الاردني

١٢١	٢ - البنوك التجارية بشكل عام
١٢١	ا - نشأة البنوك التجارية
١٢٢	ب - تعريف البنوك التجارية
١٢٤	ج - اهداف البنوك التجارية
١٢٥	د - انواع البنوك
١٢٧	هـ - وظائف البنوك التجارية
١٢٩	٤ - البنوك التجارية في الاردن
١٢٩	ا - نشأتها
١٣٢	ب - تعريف البنوك التجارية في الاردن
١٣٣	ج - موجودات ومطلوبات البنوك التجارية في الاردن
١٤١	٥ - مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن
١٤٢	ا - مؤسسة الاقراض الزراعي
١٤٤	ب - مؤسسة الاسكان
	ج - بنك تنمية المدن والقرى
١٤٦	د - بنك الاسكان
١٤٩	هـ - بنك الانماء الصناعي
١٥٠	و - المنظمة التعاونية والبنك التعاوني
	ز - موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن
١٥٢	٦ - المؤسسات المالية والادخار العقاري في الاردن
١٥٤	ا - المؤسسات المالية
١٥٥	ب - مؤسسات الادخار العقاري
١٥٩	ج - موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية والادخار العقاري
١٦١	العقاري .

	٧ - مؤسسات التمويل والادخار التعاقدية والمؤسسات	
١٦٢	المالية الاخرى في الاردن .	
١٦٢	١ - مؤسسات التمويل والادخار التعاقدية	
١٦٢	١ - صندوق تمويل البريد	
١٦٤	٢ - المؤسسة الاردنية للاستثمار	
١٦٧	٢ - مؤسسة الضمان الاجتماعي	
١٧٣	٤ - شركات التأمين	
١٨١	ب- المؤسسات المالية الاخرى	
١٨١	١ - مكاتب التمثيل	
١٨٢	٢ - شركات الصرافة	
١٨٧	٨ - الاسواق المالية بشكل عام	
١٩١	٩ - سوق الاوراق المالية في الاردن	
١٩٢	١ - سوق عمان المالية	
٢٠٥	ب- ادوات سوق الاوراق المالية في الاردن	
٢١٨ - ٢٧٩	الفصل الرابع : التحليل والمناقشة	
٢١٩	١ - المناخ الاستثماري في الاردن	
٢١٩	١ - واقع الاقتصاد الاردني	
٢٢٠	ب- قانون تشجيع الاستثمار في الاردن	
٢٢٧	ج - قانون ضريبة الدخل في الاردن	
٢٣٠	د - أنظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن	
٢٣٣	هـ - سعر صرف الدينار الاردني	
٢٣٦	و - قطاع السياحة في الاردن	
٢٤٣	ز - قطاع النقل والمواصلات في الاردن	

٢٤٩	٢ - الجهاز المالي والمصرفي في الاردن
٢٤٩	أ - البنوك التجارية في الاردن
٢٥٣	ب - المؤسسات المالية في الاردن
٢٥٨	ج - شركات التأمين في الاردن
٢٦٠	د - شركات الصرافة في الاردن
٢٦٣	هـ - سوق عمان المالية
٢٨٠ - ٢٩٣	الفصل الخامس؛ ملخص النتائج والتوصيات
٢٨١	١ - ملخص النتائج
٢٨٣	٢ - التوصيات
٢٩٣	مراجع الدراسة
ق	ملاحق الدراسة

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
١-١	اجمالي تحويلات الغاملين الوارده الى المملكة خلال فتره عشر سنوات .	١٢
٢-١	المؤسسات التي تقوم بتنفيذ السياسة النقدية في الاردن	١٧
١-٢	معدل النمو السنوي المخطط والفعلي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٥	٢٢
٢-٢	معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة للاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨	٢٤
٢-٢	الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفه للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨	٢٧
٤-٢	ارصدة ميزان المسدفوعات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٨	٢٩
٥-٢	التغير النسبي في معدل اسعار صرف الدينار الاردني بالعملات الرئيسية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨	٦٦
٦-٢	مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨	٧٣
١-٢	النقد المصدر لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)	٩٢
٢-٢	ارصدة البنك المركزي الاردني من الذهب والعملات الاجنبية لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)	٩٤

٩٧	تصاريح العملة الصادرة لاغراض المدفوعات التجارية والمدفوعات غير المنظورة خلال سنوات مختلفة (١٩٦٦ - ١٩٨٨)	٢-٢
٩٨	ارصدة الحسابات الجارية وودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي الاردني لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	٤-٢
١٠٢	رصيد القروض المقدمة من قبل البنك المركزي لمؤسسات الاقراض المتخصصة لسنوات مختلفة (١٩٧١ - ١٩٨٨)	٥-٢
١٢٠	اجمالي موجودات البنك المركزي لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	٦-٢
١٣١	البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في الاردن	٧-٢
١٣٤	موجودات ومطلوبات البنوك التجارية لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	٨-٢
١٣٥	الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	٩-٢
١٣٧	ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	١٠-٢
١٣٩	ودائع البنوك التجارية طبقا لانواعها لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)	١١-٢
١٤١	مردود راس المال للبنوك التجارية لسنوات مختلفة (١٩٦٩ - ١٩٨٨)	١٢-٢
١٥٢	موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة لسنوات مختلفة (١٩٦٧ - ١٩٨٨)	١٣-٢

١٦١	موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية ومؤسسات الادخار التعاقدية للسنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)	١٤-٣
١٦٢	تطور أنشطة صندوق توفير البريد لسنوات مختلفة (١٩٧٦ - ١٩٨٨)	١٥-٣
١٦٦	موجودات ومطلوبات المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنوات مختلفة (١٩٧٧-١٩٨٨)	١٦-٣
١٧٢	موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للسنوات (١٩٨٠- ١٩٨٨)	١٧-٣
١٧٤	شركات التأمين العاملة في الاردن كما هي في بداية عام ١٩٩٠ .	١٨-٣
١٧٧	الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)	١٩-٣
١٧٨	التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)	٢٠-٣
١٨٠	موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)	٢١-٣
١٩٩	اعداد الشركات المدرجة في السوقين النظامي والموازي والتي تنتظر الادراج خلال الاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٨)	٢٢-٣
٢٠١	حركة التعامل في السوقين النظامي والموازي خلال الاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٨)	٢٣-٣
٢٠٢	الرقم القياسي لاسعار الاسهم مرجح براس المال المكتتبه للاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٨)	٢٤-٣

٢٠٣	الرقم القياسي لاسعار الاسهم مرجح بعدد الاسهم المتداولة والمعدلة بقيمة دينار لكل سهم للاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٨)	٢٥-٢
٢٠٤	اجمالي حركة تداول السندات (تنمية ، اسناد قرض ، سندات واذونات خزينة ، خلال الاعوام (١٩٧٩ - ١٩٨٨) .	٢٦-٢
٢١٧	القروض البنكية المجمعة خلال السنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٨)	٢٧-٢
٢٢٢	كفاءة وفاعلية قانون تشجيع الاستثمار في الاردن	١-٤
٢٢٥	عقبات الاستثمار في الاردن	٢-٤
٢٢٨	قدرة قانون ضريبة الدخل على تشجيع واستقطاب الاستثمار في الاردن .	٣-٤
٢٣١	التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي واثرها على عوامل مختلفة .	٤-٤
٢٣٤	مدى اهمية تاثير العوامل المختلفة على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني .	٥-٤
٢٣٨	اهمية دور قطاع السياحة في استقطاب رجال الاعمال الى الاردن .	٦-٤
٢٤٠	اهمية مساهمة خدمة الفنادق والمطاعم في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن	٧-٤
٢٤٤	اهمية مساهمة خدمة النقل والمواصلات في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن .	٨-٤

٢٤٦	اهمية مساهمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن .	٩-٤
٢٥١	كفاءة وفاعلية البنوك في الاردن .	١٠-٤
٢٥٤	دور المؤسسات المالية في الجهاز المصرفي في الاردن	١١-٤
٢٥٩	قيام شركات التامين بالدور المطلوب منها في الاردن .	١٢-٤
٢٦١	اهمية قرار اغلاق شركات الصرافة في الاردن على عوامل مختلفة .	١٣-٤
٢٦٤	اهمية وجود كل من العوامل المختلفة وتأثيرها على عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي .	١٤-٤
٢٧١	توفير العوامل المختلفة في جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن في الوقت الحالي	١٥-٤
٢٧٦	اهمية وجود العوامل التي تزيد من تطوير التعاون المصرفي بين الاردن والبلاد العربية .	١٦-٤

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	محتوى الملحق	رقم الملحق
	النتاج القومي الاجمالي للضفة الشرقية للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨ .	١
	الانفاق على النتاج القومي الاجمالي للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨ .	٢
	تفاصيل استبيان الساده المدراء في الوزارات والمؤسسات الحكوميه والبنوك والمؤسسات الماليه وشركات التامين .	٣

خلاصة الدراسة

احد الاهداف الرئيسية التي تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيقها هو التكامل الاقتصادي العربي ، ومن المعروف ان المراكز المالية والمصرفية تلعب دورا مهما في تحقيق هذا التكامل من خلال انسياب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة .

وبالرغم من اهمية موضوع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي . فانه لم تجر اي دراسة في الموضوع ، مما شجع على اجراء هذه الدراسة الاستكشافية والتي تهدف الى التعرف على مدى فعالية عمان في ان تكون مركزا ماليا ومصرفيا يخدم الوطن العربي .

وقد تم في هذه الدراسة استعراض المناخ الاستثماري والجهاز المالي والمصرفي في الاردن ، حيث طور استبيان من خلال مراجعة الدراسات النظرية ذات العلاقة بالموضوع ، وقد صممت اسئلة الاستبيان بحيث تعكس راي القطاع المالي والمصرفي والجهات الاخرى ذات العلاقة فيما يتعلق باهمية عمان كمركز مالي ومصرفي ، ثم تم تطبيق الاختبارات الاحصائية المناسبة لتفسير البيانات التي تم تجميعها .

وبينت نتائج الدراسة ان عمان في وضعها الحالي غير مؤهلة لان تكون مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي ، وذلك للأسباب التالية:

- ١ - جمود حركة الاستثمارات الجديدة ، وذلك لان الاقتصاد الاردني يمر في الوقت الحالي بفترة تكيف .

- ٢ - عدم وجود الحوافز الكافية من اجل جذب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في الاردن .

- ٣ - التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية ، لا يشجع المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن .

- ٤ - ان الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ، لا يساهم بشكل فعال في

تقديم خدماته على المستوى العربي .

وقد قام الباحث بوضع مجموعة من المقترحات والتوصيات المتعلقة بالمناخ الاستثماري والجهاز المالي والمصرفي في الاردن بهدف المساعدة في ان تكون عمان مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي في المستقبل .

Summary

Arab Countries have worked hard to accomplish an economic integration . It is recognized that financial centers have an important role to play in achieving this goal . This is done through investment of Arab capital in joint projects .

This study addresses the potential of Amman as a regional financial center . Despite the significance of this subject , the researcher is not aware of any study that has investigated the issue .

The study surveyes the investment climate and the financial system in Jordan , A questionnaire was developed for this purpose . The questions were designed to establish the opinion of the financial community regarding the potential of Amman as a financial center . The questionnair results were tabulated using the appropriate statistical tests . The results are then summarized .

The results showed that currently Amman is not qualified to be as a financial center in Arab countries, for the following reasons:

- 1- Jordan's economy is in an adjustment period ; therefore no new investments are witinssed in sufficient volume .

2- Inadequate incentives have played a role in minimal Arab capital flows .

3- Foreign currency regulations have limited Arab investments due to conditions in transferring capital from Jordan.

4- The service of the financial system of Jordan do not cover many Arab countries.

The study presents several suggestions and recommendations concerning the investment climate and the financial system in Jordan . These are hoped to help improve the potential of Amman to serve as a financial center in Arab countries in the future.

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة

- ١-مقدمة الدراسة
- ٢-الدراسات السابقة
- ٣-اهمية الدراسة
- ٤- اهداف الدراسة
- ٥- فرضية الدراسة
- ٦- منهجية الدراسة
- ٧- محددات الدراسة

١- مقدمة الدراسة :-

ان موضوع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي من المواضيع المالية والاقتصادية المهمة التي شغلت بال المخططين الاقتصاديين ، والباحثين الاردنيين في ميدان الادارة المالية والمصرفية منذ نهاية عقد السبعينات وحتى وقتنا هذا ، وذلك نتيجة للتطور التدريجي المنتظم للجهاز المالي الاردني ، الذي يهدف الى تعبئة المدخرات المحلية والخارجية ومن ثم استثمارها في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية ، اضافة الى سعي الاردن الدؤوب من اجل تكامل الاسواق المالية العربية لايجاد التعااض فيما بينها ، بمعنى ان لا يكون هنالك اي تعارض وظيفي بين هذه الاسواق بحيث ان نمو وازدهار احدها لا يكون على حساب السوق الاخرى ، فكل سوق مالية وظائفها المتخصصة التي تنمو وتزدهر بالتعاون والتكامل مع غيرها من الاسواق ، وتشكل السوق المالية حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال الادوات والمؤسسات المتخصصة التي تهيء الفرصة للارصدة الفاضلة عن حاجة مالكيها لان توضع في متناول ايدي الباحثين عنها (١) ، وتتكون السوق المالية من السوق النقدية وسوق الاوراق المالية ، وتختص السوق النقدية بالادوات شديدة السيولة قصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة وشهادات الايداع والاوراق التجارية ، بينما تختص سوق الاوراق المالية بالادوات ذات الاجال المتوسطة والطويلة، كالاسهم والسندات .

(١) زياد سليم رمضان ، سوق عمان المالية الى اين ؟، مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة من جامعة الكويت، المجلد ١٤ ، العدد الاول، ١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

١ - مفهوم المراكز المالية الدولية

تعتبر المراكز المالية الدولية International Financial Centers او ما يسمى "بالوحدات المصرفية غير المقيمة" (Offshore Banking) من الظواهر الحديثة التي تلعب دورا متحركا وبارزا في الاقتصاد الحديث، وقد نشأت هذه المراكز في الدول المتقدمة نتيجة للتوسع في الانفتاح العالمي الذي حصل نتيجة التوسع في الشركات الدولية (Transnational Corporations) في الستينات من جهة، وللتوسع في نشاطات البنوك الدولية من جهة اخرى، اما في الدول النامية فقد نشأت هذه المراكز في نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، نتيجة لفورة النفط وما احدثته من تطورات هامة خاصة على الصعيد المالي والمصرفي .

ان المقصود بالوحدات المصرفية غير المقيمة هو (١) : "الاعمال التي تنفذ في مناطق تقع جغرافيا خارج الحدود البرية للدول، وتخضع لانظمة وقوانين نقدية خاصة، تمنح ودائعها وتوظيفاتها حرية الحركة التامة، وتكون مصادر التمويل للموجودات فيها عبارة عن ودائع خارجية بالعملات الاجنبية الدولية الرئيسية، كما تتمتع هذه الوحدات بالاعفاء من الاحتياطات النقدية الالزامية ونسب السيولة التي تفرضها عادة البنوك المركزية، اضافة الى منحها ميزات ضريبية لمداخليل الاعمال المصرفية فيها".

ب- وظائف المراكز المالية الدولية

ان وجود هذه المراكز المالية الدولية مبني اساسا على الوظائف

(١) جواد حديد، ندوة الاعمال المصرفية غير المقيمة في الاردن، مجلة البنوك في الاردن، العدد ٢، عمان، اذار ونيسان ١٩٨٦، ص ٩.

الاساسية التي تقدمها هذه المراكز وتختص بها وهي (١) :

١ - الوظيفة الادارية : تقوم المراكز المالية بالعملية الادارية عن طريق نقل راس المال من المدخرين الى المستثمرين ، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المجزية ، اضافة الى نقل المدخرات وادارتها بين المناطق والدول المختلفة .

٢ - الوظيفة الجغرافية : ويقصد بالوظيفة الجغرافية قدرة المراكز المالية الدولية والبنوك على ممارسه وظائفها في مناطق مختلفة في الدولة الواحده ، او بين دول مختلفة بكفاءه وفاعلية .

٣ - وظيفة التخصص : ان عملية المدفوعات التي تتم بين الدول المختلفة تتم بشكل افضل واسرع عن طريق هذه المراكز المتخصصة التي تقوم بجمع المعلومات ، والتحليل ، والاتصالات ، ووصل المزودين لرؤوس الاموال بمستخدميها ، اضافة الى ذلك فانه عن طريق هذه المراكز المتخصصة يتم تخفيض التكلفة نتيجة لاستخدام المركزية في العمليات التي تقوم بها ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في وسائل الاتصال والنقل .

ج - انواع المراكز المالية الدولية

يمكن تقسيم المراكز المالية الدولية الى نوعين هما : (٢)

اولا : المراكز المالية التقليدية : قامت هذه المراكز ببناء على راس المال المحلى المتولد من الادخارات المحلية ، ومن حركة الاموال الهائلة نتيجة للتجارة الدولية . وكذلك نتيجة للتوسع في اعمال البنوك والشركات الدولية وتتواجد هذه المراكز في المدن الكبيرة

Gorostiaga , Xabier , The Role of International Financial (١)

Centres In Underdeveloped Countries , ST .Martin's Press

New York 1984 , pp 10 .

(٢) - المرجع السابق ، ص ١ .

مثل لندن ونيويورك وفرانكفورت وزيورخ .

ثانيا : المراكز المالية الدولية الجديدة : قامت هذه المراكز في الدول النامية ذات النظام الراسمالي ، ويمكن وصف هذه المراكز بشكل عام بانها عبارة عن مراكز محلية وسيطة ، تقع في مناطق جغرافية تعتبر امتدادا للمراكز التقليدية او في نطاق اعمال هذه المراكز ، والتي تمارس اعمالها في مناطق متعددة وباوقات مختلفة. وتتواجد هذه المراكز في جزر البهاما وسنغافوره وجزر كيمن وهونغ كونغ وبنما ولكسمبورج وجزر الانتيل والبحرين .

د - خصائص المراكز المالية الدولية التقليدية

ان المراكز المالية الدولية التقليدية في الدول المتقدمة تتشابه بدرجات متفاوتة في خصائصها ، ولكن وبشكل عام يمكن تحديد اهم الخصائص التي تتميز بها هذه المراكز كما يلي (١) :

١ - تقع معظم المراكز المالية في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والمانيا الاتحادية ، وهذه الدول في الاساس عبارة عن مراكز للتجارة الدولية والمالية .

٢ - تقع هذه المراكز في دول ذات اقتصاد كبير الحجم ، ويتميز هذا الاقتصاد باداء مرتفع ومعدلات نمو عالية ، ومستوى معيشة مرتفع ، ومعدلات تضخم منخفضة .

٣ - تتمتع المراكز المالية في الدول المتقدمة بالاستقرار السياسي، مما يؤدي الى اعطاء البنوك والشركات المالية الحرية والضمان للقيام باعمالها على الوجه الامثل .

٤ - يتوافر في المراكز المالية الدولية خبراء ماليون وموظفون اكفاء للقيام بجميع الاعمال المالية والمصرفية .

(١) Christensen , Benedicte vibe . Switzerland's Role as an International Financial Center , International Monetary Fund Washington D.C., July 1986. pp 4-7.

٥ - التطور الكبير للاسواق المالية في هذه المراكز واستخدامها لجميع انواع الادوات المالية ، وتوفر التكنولوجيا المتقدمة والخبرات المالية في هذه الاسواق .

٦ - الموقع الجغرافي يلعب دورا مهما في تواجد وتطور بعض المراكز المالية الدولية ، كما في سويسرا حيث تقع في قلب اوروبا مما يسهل عليها الاتصال والتعامل مع الدول المجاورة .

٧ - يعتبر الفائض في الحساب الجاري الخارجي للدول التي تتواجد فيها المراكز المالية الدولية ، احد الخصائص التي تشجع على قيام هذه المراكز ، ففي عام ١٩٨٥ بلغ الفائض في الحساب الجاري الخارجي للولايات المتحدة (١١١) بليون دولار ، والمانيا الاتحادية (٧٠) بليون دولار ، وفرنسا (٥٠) بليون دولار ، وسويسرا (٤٢) بليون دولار .

٨ - استخدام نظام البنوك العالمي في بعض الدول المتقدمة شجع على قيام بعض المراكز المالية ، حيث يمكن استخدام هذا النظام البنوك من القيام بجميع انواع المعاملات التجارية ، كما هو موجود في المانيا الاتحادية وسويسرا والدنمارك ولكسمبورغ وهولندا .

٩ - اضافة الى ما سبق ، فان التقدم التكنولوجي والسرية التي تتمتع بها البنوك في تعاملها مع زبائنها ، ونظام الاتصالات والمواصلات المتقدم ، وتوافر الخدمات بشتى انواعها ، وكذلك توفر المناطق السياحية الجميلة ، تعتبر من الخصائص التي ساعدت على قيام المراكز المالية الدولية في الدول المتقدمة .

هـ - خصائص المراكز المالية في الدول النامية

عند مقارنة المراكز المالية في الدول النامية مع بعضها البعض، نجد ان هذه المراكز لها خصائص متشابهة بدرجة كبيرة ،

وفيما يلي اهم الخصائص التي تمتاز بها هذه المراكز (١) :

١ - التبعية السياسية والاقتصادية

من الناحية العملية ، تعتبر جميع المراكز المالية في الدول النامية ذات تبعية سياسية اقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى ، حيث تقوم الدول الكبرى بحماية هذه الدول اما بشكل مباشر عن طريق القواعد العسكرية المتواجده بهذه الدول او بشكل غير مباشر ، عن طريق التدخل عندما يطلب منها ذلك .

٢ - عدد سكان قليل واقتصاد صغير الحجم

باستثناء المركز المالي في هونغ كونغ التي يبلغ عدد سكانها (٤١٥) مليون نسمة ، وسنغافوره (٢١٢) مليون نسمة ، فان معظم المراكز المالية في الدول النامية تقع في دول يبلغ عدد سكانها اقل من مليوني نسمة ، فمثلا بنما (١،٨) مليون نسمة ، البحرين (٢٧٠) الف نسمة ، وجزر الكيمن (١٥) الف نسمة اما من الناحية الاقتصادية فيعتبر الانتاج الكبير والاقتصاد القوي ، ورؤوس الاموال الضخمة ، من ضمانات المراكز المالية وثباتها في الدول المتقدمة . وعلى عكس ذلك فان الوجود المالي الحالي للمراكز المالية يقع في جزر صغيرة او في ممرات تجارية استراتيجية ، يعتبر اقتصادها المحلي صغير الحجم وغير مهم عند مقارنته بالعمليات الخارجية التي تتم فيه .

٣ - الموقع الجغرافي - التجاري الاستراتيجي

تقع معظم المراكز المالية في الدول النامية في مواقع جغرافية استراتيجية مهمة من الناحيتين التجارية والعسكرية ، كذلك فان هذه المراكز عبارة عن حلقة وصل للنشاطات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى وبين الدول المحيطة والقريبة من هذه المراكز ،

اضافة الى ذلك فان هذه المراكز تتميز بوجود المناطق الحرة والمراكز التجارية فيها .

٤ - المميزات القانونية

ان المراكز المالية في الدول النامية تتمتع بمميزات قانونية متعددة ، مثل اعفاء عوائدها واجور العاملين فيها من الضرائب واعفاء البنوك والشركات المالية فيها من نسب الاحتياطي الى الودائع ، وانخفاض تكاليف تسجيل الشركات في هذه الدول ، وقد ادت هذه المميزات الى احداث تاثير كبير على اعمال هذه المراكز كما يلي :

ا - تخفيض تكاليف العمليات لنشاطات واعمال البنوك في هذه المراكز .

ب - الحرية الواسعة مع قليل من الرقابة على العمليات في هذه المراكز .

ج - خلق ما يسمى بالشركات الوهمية " Paper companies " وهي عبارة عن : شركات وهمية تقوم بتأسيسها الشركات متعددة الجنسيات في المراكز المالية الجديدة والتي تكون نسبة الضريبة فيها منخفضة بالمقارنة مع الدول التي تتواجد فيها هذه الشركات ، ويتم عادة الاستفادة من ميزة انخفاض الضريبة عن طريق الحصول على امتيازات ضريبية لرواتب واجور المدراء والموظفين في هذه الشركات ، وكذلك الاستفادة من اسعار التحويل والمعونات والهبات التي تتم بين فروع هذه الشركات .

٥ - ان احد المميزات الرئيسية للنظام المالي في المراكز المالية في الدول النامية ، هو استخدام العملات الرئيسية الدولية وخاصة الدولار الامريكي في تعاملها ، وبالتالي فأن هذه المراكز لن تعاني من مشاكل تقلبات اسعار الصرف لعملاتها التي قد تؤثر على سيولتها ، وتضعف من قوتها .

٦ - اضافة الى ذلك ، فهناك مميزات اخرى لا تقل اهمية عن المميزات التي تم ذكرها سابقا وهي :

١ - توافر وسائل الاتصالات المتقدمة كالتلفونات والتلكس والمينيتور والفاكسيميلى ، وكذلك توفر وسائل الموصلات البرية والبحرية والجوية الممتازة .

ب- تشجيع السياحة وتوفير الخدمات المقدمة من قبل الفنادق والمطاعم وغيرها، إضافة الى وجود المراكز الكبيرة لعقد المؤتمرات الدولية .

ج - توافر الخبرات المصرفية الدولية ، وتسهيل منح اذونات العمل لاصحاب هذه الخبرات .

د - توافر العوامل المساعدة الجيدة كشركات التأمين ومدققي الحسابات ومكاتب المحاماة واستخدام القانون الدولي لحل المنازعات في هذه الدول .

و - انواع المراكز المالية في الوطن العربي

يمكن تقسيم المراكز المالية في الوطن العربي في الوقت الحالي

ومن وجهه نظر حركة الاموال الى ثلاثة انواع هي (١) :

١ - اسواق تعمل على ضخ الاموال من الداخل الى الخارج

تختص هذه الاسواق في اجتذاب الاموال المحلية وتوظيفها في

استثمارات متنوعة في الخارج ، وفضل مثال على هذا النوع من الاسواق

هو سوق الكويت المالي ، حيث اذت الزيادة الكبيرة في اسعار النفط

في اواخر عام ١٩٧٢ الى تحقيق فوائض مالية ضخمة لم يستطع السوق

المحلي آنذاك استيعابها ، نظرا لانعدام هذا السوق او حداثة عهده ،

مما ادى الى تدفق هذه الاموال الى اسواق المال العالمية حيث تتوفر

ادوات الاستثمار المتنوعة والمرغوب فيها . ومع استمرار تراكم فوائض

الاموال نتيجة الارتفاعات المتكررة في اسعار النفط ، قامت بعض الدول

العربية بتنمية اسواقها المحلية واصبحت تلعب دورا اكثر فعالية في

(١) محمد سعيد النابلسي، نمو وتكامل الاسواق المالية في دول غرب

اسيا ، البنك المركزي الاردني ١٩٨١ ، ص ٨ - ١٠ .

تدوير واستثمار راس المال العربي ، وقد برز هذا الاتجاه في دولة الكويت ، حيث افتتحت بورصة الاوراق المالية في الكويت عام ١٩٧٧ لتعمل كسوق ثانوي لتداول الاوراق المالية ، مما جعل من بورصة الكويت ثامن بورصة في العالم من حيث حجم التداول في عام ١٩٧٩ .

٢ - اسواق تعمل على جذب الاموال من الخارج وتوظيفها في الخارج تتخصص هذه الاسواق بجذب الاموال من الخارج وتوظيفها في استثمارات متنوعة في الخارج ايضا . وفضل مثال على هذا النوع من الاسواق هو سوق البحرين وبيروت ، ففي البحرين ساعد الموقع الجغرافي وجودة الاتصالات والاعفاءات الضريبية المتوفرة على تطوير هذا السوق ، وفي عام ١٩٧٥ بدأت البحرين باعطاء تسهيلات لانشاء الوحدات المصرفية من اجل خلق سوق مالية متخصصة في المنطقة ، وتميزت هذه السوق باتصالها المباشر مع الاسواق المالية العالمية حيث تتقاضي نفس العملات التي تدفع في المراكز المالية الدولية مثل نيويورك ولندن ، وتدفع نفس الفائدة السائدة في هذه الاسواق ، كما تمتاز ايضا باستخدام العملات المحلية لدول المنطقة في التعامل بالاضافة الى العملات الاجنبية .

اما في بيروت فقد تميزت التجربة اللبنانية بالانفتاح الكلي على العالم الخارجي ، وبالحرية الاقتصادية التي اكدتها القوانين والانظمة المحلية ، ووجود المناطق المصرفية الحرة ، اضافة الى العناصر الفنية المدربة ، والمناخ الطبيعي الملائم ، كل هذا جعل من بيروت سوقا ماليا تخصص في اجتذاب رؤوس الاموال العربية واعادة استثمارها في اسواق المال الاوروبية والعالمية ، وقد استمر هذا السوق منذ العشرينات في احتلال مركز الصدارة في المنطقة العربية حتى منتصف السبعينات ، حيث بدأ دوره بالتراجع نتيجة للاضطرابات السياسية الداخلية وما رافقها من تدني مستوى الخدمات كالبريد والهاتف والتللكس . هذا بالاضافة الى ظهور مراكز مالية اخرى في

المنطقة العربية أدت الى اضعاف المركز الذي كانت تحتله بيروت في مجال الوساطة المالية في المنطقة العربية .

٢ - اسواق تعمل على جذب الاموال من الخارج الى الداخل تتخصص هذه الاسواق بجذب الاموال من الخارج واستخدامها جنباً الى جنب مع المدخرات الوطنية في تمويل التنمية المحلية ، وقد حاولت بعض دول المنطقة العربية تطوير اسواقها المالية حسب هذا النموذج كالاردن وتونس ومصر .

ولسوف تركز هذه الدراسة على النوع الثالث من الاسواق الانفة الذكر ، لمعرفة مدى امكانية قيام عمان بالدور الذي تقوم به اسواق النوع الثالث في الوطن العربي ، مرتكزة في ذلك على التطور الاقتصادي في الاردن ، وابرار المشاكل والمعوقات التي تجابهه ، والسياسات التصحيحية المتخذة بشأنه ، كما سيتم التركيز على التطور الكمي والنوعي للقطاع المالي والمصرفي في الاردن ممثلاً بالبنك المركزي الاردني الذي يقوم بتسيير السياسة النقدية في البلاد، ويمارس جميع المهام والمسؤوليات التي تتحملها كافة المصارف المركزية في الدول المتطورة . كما وان عدد البنوك اصبح الان سبعة عشر بنكا ، متفرعة الي ما يزيد على المائة فرع في داخل الاردن ، بالاضافة الى فروعها الاخرى الموجودة خارجه ، وهناك ايضا ست مؤسسات اقراض متخصصة بما فيها بنك الاسكان ، واربع مؤسسات ادخار عقارية ، وسبع مؤسسات وساطة مالية ، وثلاث مؤسسات استثمار حكومية وشبه حكومية ، وسبعة عشر شركة تامين ، وسوق عمان المالية ، اضافة الى طرح ادوات نقدية ومالية مثل اذونات الخزينة وسندات التنمية واسناد القرض وشهادات الايداع ، وكذلك استعمال وسائل اقتراض وايداع جديدة مثل القروض المشتركة من الاسواق المالية الاوروبية ، ومن السوق المحلية ، وكذلك سيتم التركيز على القوانين والتشريعات والانظمة المعمول بها ، والتي تساعد على قيام مثل هذا المركز .

اضافة الى ما سبق ، فان الاردن يتمتع بمناخ استثماري جيد ، وموقع استراتيجي يؤهله ليكون وسيطا تجاريا وماليا بين مختلف اسواق الدول العربية ، وتتوافر فيه الكوادر الادارية والعمالية المدربة ، ومختلف عناصر البنية التحتية اللازمة لبناء نشاط اقتصادي متميز وفعال ، كما وتلعب تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج دورا بارزا في التأثير على حجم الاستثمار ودعم احتياطي المملكة من العملات الصعبة ، وزيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، وتأسيس البنوك التجارية والشركات المالية العربية المشتركة ، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١ - ١)
اجمالي تحويلات العاملين الوارده الى المملكة خلال فترة عشر سنوات
(بالمليون دينار)

السنة	اجمالي التحويلات
١٩٧٨	١٥٩،٢٨
١٩٧٩	١٨٠،٤٤
١٩٨٠	٢٢٦،٦٨
١٩٨١	٢٤٠،٨٩
١٩٨٢	٢٨١،٨٧
١٩٨٣	٤٠٢،٩٠
١٩٨٤	٤٧٥، -
١٩٨٥	٤٠٢،٩٢
١٩٨٦	٤١٤،٥٢
١٩٨٧	٣١٧،٧٤

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

ملاحظة : ان الحجم الفعلي للتحويلات اكبر مما هو وارد في الجدول بكثير وذلك لان نسبة لا بأس بها من تحويلات العاملين في الخارج يتم توريدها بقنوات غير قنوات الجهاز المصرفي ، والمعلومات الواردة في هذا الجدول مقصورة على ما يمر منها بقنوات الجهاز المصرفي فقط (انظر، زياد سليم رمضان ، سوق عمان المالية الى اين ؟ مجلة العلوم الاجتماعية، الصادرة في الكويت، المجلد ١٤، العدد الاول، ص ٥٠ ، ٥١) .

٢ - الدراسات السابقة : -

في حدود علم الباحث لم تنشر اية ابحاث او دراسات لغاية تاريخ البدء باعداد هذا المشروع (١) تعالج مباشرة موضوع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي باستثناء ما يلي :-

١ - مقال للدكتور طاهر موسى (٢) بعنوان مقومات انشاء مركز مالي خارجي ، وضح فيه العوامل التي لا بد من اخذها بعين الاعتبار عند التفكير بانشاء مركز مالي ذي وحدات مصرفية خارجية (off shore) في اي بلد .

٢ - مقال للدكتور طاهر موسى (٣) بعنوان عمان كمركز مالي دولي ، تناول فيه بعض الملاحظات التي يرى ضرورة اخذها بعين الاعتبار عند التفكير في انشاء مركز مالي دولي في الاردن .

٣ - ورقة للدكتور محمد سعيد النابلسي (٤) بعنوان دور عمان كمركز مالي ومصرفي في الشرق العربي ، القيت في المؤتمر الاقليمي الذي عقد في بيروت حول الرساميل العربية في خدمة التنمية الاقتصادية للشرق العربي ، وقد ركزت هذه الورقة على التطور التدريجي للجهاز المالي الاردني ومقوماته والخطط الموضوعية لتطويره .

ان المتتبع لهذه الورقة يلاحظ انها دراسة تاريخية نظرية لم تعتمد على التحليل العملي للواقع المالي والمصرفي في الاردن ،

-
- (١) الفصل الثاني للعام الجامعي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ .
(٢) طاهر موسى ، مقومات انشاء مركز مالي خارجي ، مجلة البنوك في الاردن ، العدد الثامن ، اب / ايلول ، ١٩٨٢ .
(٣) طاهر موسى ، عمان كمركز مالي دولي ، مجلة البنوك في الاردن ، العدد الثاني ، اذار ، ١٩٨٤ .
(٤) محمد سعيد النابلسي ، دور عمان كمركز مالي ومصرفي في الشرق العربي ، البنك المركزي الاردني ، ايار ، ١٩٨٠ .

واغفلت اية موضوعات و متغيرات تكمل جوانب موضوع عمان كمركز مالي في الوطن العربي . الامر الذي يؤكد على اهمية القيام بدراسة حديثة شاملة لجميع جوانب الموضوع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اضافة الى دراسة المميزات التي توجد في عمان وتؤهلها لان تكون مركزا ماليا في الوطن العربي في الوقت الحاضر .

٣ - اهمية الدراسة :

يشهد العالم اليوم الكثير من المتغيرات الاقتصادية والمالية والتي لها اثر كبير على البلدان العربية ، مما يؤدي بالضرورة الى تحقيق المصلحة الواحدة المشتركة عن طريق دراسة القضايا التي تزيد من التعاون بين البلدان العربية وايجاد الحلول المناسبة لها .

ويعتبر موضوع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي ، من المواضيع الهامة في الظروف الحالية لارتباطها بالتنمية العربية وتحقيق اغراضها الاقتصادية والاجتماعية . وذلك عن طريق ايجاد قنوات اتصال وتعاون وتكامل بين الاسواق المالية العربية ، لتسهيل انسياب راس المال العربي ووضعه في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (١). وكذلك في تعبئة الموارد العربية لمواجهة احتياجات الاستثمار والتنمية بابعادها المختلفة في مشروعات تعود بالنفع على المواطنين العرب . كما ان توافر نظام مالي قوي يعتبر من الضروريات الاساسية لمواجهة التحديات في الداخل والخارج من خلال سياسة وطنية وقومية تاخذ في الحسبان الامكانيات المتوفرة محليا والمتغيرات الاقتصادية الدولية .

(١) محمد سعيد النابلسي ، دور عمان كمركز مالي ومصرفي في الشرق العربي ، مرجع سابق ، ص ٢ .

وتأتي هذه الدراسة مكملة للدراسات التي سبقتها (١) ، إذ تعالج الموضوع بصورة تعتمد على التطورات الحديثة التي حصلت في السوق المالي والمصرفي في الاردن ، كما ان اهمية هذه الدراسة تنبع من الحاجة الماسة الى وجود نظام مالي ومصرفي قوي قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية ، وتقديم المساعدة المبنية على اساس منظم للمنطقة العربية .

اضافة لما سبق ، فان اهمية اعتبار عمان كمركز مالي ومصرفي تنبع من كونها احد مقومات نجاح الجهود العربية الموجهة نحو التكامل الاقتصادي العربي .

٤ - اهداف الدراسة :

تهدف دراسة عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي الى

تحقيق الاهداف التالية :

- ١ - التعرف على التجربة الاردنية في هذا المجال ، من خلال التعرف على الجهاز المالي الاردني : مقوماته والقوانين والانظمة التي تحكم العمل في هذا الجهاز .
- ٢ - تحديد نقاط القوة والضعف في الادوات المالية المستخدمة في الجهاز المالي الاردني ، وفي التشريعات والقوانين المالية التي تسنها الدولة في هذا المجال .
- ٣ - التعرف على المشاغل التي تعاني منها عمان كمركز مالي ومصرفي في المنطقة العربية في الوقت الحاضر .
- ٤ - تقديم التوصيات المناسبة .

(١) تم ذكر هذه الدراسات في الجزء المتعلق بالدراسات السابقة .

٥ - فرضية الدراسة :

ان الاستقرار السياسي الذي ينعم به الاردن ، والنظام الاقتصادي المختلط الذي يسير عليه ، والتطور التدريجي المنتظم للجهاز المالي الاردني ومقومات هذا الجهاز ، والتشريعات المعمول بها ، والخدمات الاساسية المتوفرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ، النقل والمواصلات ، الخدمات الفندقية والمطاعم ، تؤهل عمان لان تكون مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي .

وسيحاول الباحث في هذا المجال الاجابة على الاستفسارات

التالية :

- ١- هل القوانين والتشريعات الحكومية في الاردن تساعد على قيام مركز مالي للمنطقة العربية في عمان ؟
- ٢ - هل الادوات والاسواق المالية المحلية والجهاز المصرفي متطورة لتناسب حاجات مجتمعنا العربي ؟
- ٣ - هل وجود الخدمات الاساسية يجعل من السهل على المعنيين استخدامها من اجل الوصول الى اهدافهم ؟

٦ - منهجية الدراسة :

اولا : نطاق الدراسة واسلوبها .

خضعت المؤسسات التالية للدراسة :

- ١ - البنك المركزي الاردني بصفته المؤسسة التي تقوم برسم السياسة النقدية في الاردن .
- ب - المؤسسات التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة ، ممثلة بالمؤسسات الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (١ - ٢)

المؤسسات التي تقوم بتنفيذ السياسة النقدية في الاردن

العدد	اسم المؤسسة
١٧	- البنوك التجارية
٦	- مؤسسات الاقراض المتخصصة *
٤	- مؤسسات الادخار العقاري
٧	- مؤسسات الوساطة المالية
٤	- مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية
٢	- المؤسسات المالية الأخرى
١	- سوق عمان المالية

* بما فيها بنك الاسكان

ج - المؤسسات التي تقدم خدمات مساندة ولها علاقة بموضوع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي ، ممثلة بوزارة المالية ، وزارة الصناعة والتجارة ، وزارة التخطيط ، مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، شركات التأمين ومكاتب التمثيل .

اما بالنسبة لاسلوب الدراسة فقد تم استخدام اسلوب المسح الشامل لجميع المؤسسات الالفة الذكر .

ثانيا : جمع البيانات

اعتمد الباحث على المعلومات والبيانات التي تم جمعها من المصادر التالية :

١- المصادر الثانوية وتشمل :

١- التقارير والنشرات الصادرة عن الجهات التالية : البنك المركزي الاردني ، دائرة الاحصاءات العامة ، البنوك التجارية ، سوق عمان المالية ، وزارة الصناعة والتجارة ، اضافة الى ما توفر للباحث من مراجع علمية وندوات في هذا الموضوع .

٢- القوانين والانظمة المتعلقة بالمؤسسات قيد الدراسة.

ب- المقابلات غير المنظمة

وهي أسلوب يهدف إلى إظهار بعض الأمور التي تهم الدراسة ، من خلال مقابلات تعتمد على أسئلة غير معد لها مسبقا . وقد اعتمدت الدراسة على هذا الأسلوب في محاولة لاخذ آراء بعض مسؤولي افراد مجتمع العينة ، مما اغنى الاستبيان ببعض الجوانب الاساسية ، وساهم في أخراج هذه الدراسة الى حيز التنفيذ.

ج- المصادر الاولى

قام الباحث بدراسة ميدانية شملت جميع المؤسسات التي خضعت للدراسة ، حيث تم تصميم إستبيان خاص بالمستويات الادارية العليا في هذه المؤسسات ، لما تتمتع به من خبرة ومعرفة ودراية ، اضافة الى اتصالها المستمر والمباشر بالمستثمرين المحليين والعرب ومعرفة ردود فعلهم عن هذا الموضوع . وقد اشتمل الاستبيان على المعلومات الاساسية المتعلقة بواقع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي بشكل عام . وقد تم توزيع هذه الاستبيانات بصورة شخصية على اكبر عدد ممكن من المستويات الادارية العليا في هذه المؤسسات ، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة ثمانون استبيانا، تم تعبئة ثمانية وستون استبيانا منها ، ولقد استثنى تسع استبيانات لعدم تعبئتها من قبل المستويات الادارية العليا ، وبذلك تكون نسبة الردود حوالي (٧٤%).

ثالثا: تحليل البيانات

تمت المعالجة الاحصائية للبيانات باستخدام الحاسب الالى في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بالجامعة الاردنية ، واستخدمت الاساليب الاحصائية الوصفية في عرض البيانات ، وهذه الاساليب هي : التكرارات والمنوال والوسط الحسابي.

٧ - محددات الدراسة :

لابد لكل دراسة ان تواجه بعض المحددات التي تقف في طريق تحقيق غرضها على اكمل وجه ، مما يوجب على الباحث العمل على تقليل

اثرها بالقدر الذي يسمح به غرض دراسته ، ويمكن تلخيص اهم محددات هذه الدراسة بمايلي:

١ - يعتقد الباحث ان هذه الدراسة هي الاولى من نوعها في الاردن ، من حيث طبيعتها ومدى شموليتها اذ يمكن ان تكون اساسا للمقارنة ووسيلة للبحث في المستقبل .

ب- قلة توفر المقالات والمراجع العلمية المتخصصة بهذه الدراسة.

ج - ضعف البيانات الاحصائية المتوفرة على المستوى الوطني ، من حيث مواكبتها للمعلومات الحديثة ، وتوفرها للتحليل العلمي بالشكل المناسب .

د - سرعة التغير التي حصلت على بعض المعلومات اثناء فترة الدراسة.

هـ - عدم تعاون بعض افراد مجتمع الدراسة في تعبئة الاستبيان .

و - الفترة الزمنية الطويلة نسبيا التي استغرقتها تعبئة الاستبيانات ، بسبب ضيق الوقت لدى افراد مجتمع الدراسة.

ز - نظرا لمحدودية الامكانيات المادية والوقت ، فلم يتم توزيع الاستبيان على المستثمرين العرب ، وقد استعاض الباحث عنهم بالمستويات الادارية العليا في المؤسسات الاردنية المالية لما تتمتع به من معرفة بردود فعل المستثمرين نتيجة للاتصال المباشر والمستمر معهم .

الا ان هذه المحددات لم تؤثر في رأي الباحث على مصداقية النتائج التي تم التوصل اليها .

الفصل الثاني المناخ الاستثماري في الاردن

تمهيد الفصل

- ١ - واقع الاقتصاد الاردني
 - ١ - لمحة عامة
 - ب - التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن
 - ج - الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي
 - د - ميزان المدفوعات
 - هـ - العقبات التي تواجه الاقتصاد الاردني
 - و- السياسات والاجراءات الاقتصادية المتخذة لتحريك فعاليات الاقتصاد الاردني .
- ٢- دعائم ثقة المستثمر
 - ١- قانون تشجيع الاستثمار في الاردن
 - مشاكل ومعوقات الاستثمار في الاردن .
 - ب- ضريبة الدخل على الشركات في الاردن
 - ج- قانون الشركات في الاردن
 - د- مؤسسة المناطق الحرة في الاردن
 - هـ- مؤسسة المدن الصناعية الاردنية
 - و- انظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن
 - ز- سعر صرف الدينار الاردني
 - ح- اسس وقواعد تيسير الاستثمارات للرعايا العرب في الاردن
 - ط- الخدمات المقدمة من قبل قطاعات السياحة والنقل والمواصلات

المناخ الاستثماري في الاردن

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستثمار احد الفعاليات الاساسية في الحياة الاقتصادية اضافة الى الانتاج والاستهلاك والادخار ، كما انه يعتبر عنصرا اساسيا من عناصر الدخل القومي ، كونه الاداة التي تزيد من طاقة المجتمع الانتاجية وترفع من مستواة المعيشي.

ويمكن تعريف الاستثمار بانه استخدام الاموال من اجل زيادة الدخل وتحقيق الارباح او زيادة راس المال او كليهما (١).
او يمكن تعريفه بانه استعمال حصيلة الادخار من السلع التي لم تستهلك في عمل او تفاعل منتج (٢).

او انه شراء شخص اقتصادي لاموال انتاجية اضافة من الغير او خلقها من قبل الشخص ذاته (٣).

وتنبع اهمية الاستثمار في الدول النامية ومنها الاردن ، في

مشكلة ندرة رؤوس الاموال وكيفية الحصول عليها ، لتوظيفها في مشاريع

التنمية الاقتصادية وخلق الطاقات الانتاجية الجديد . ومن المعروف

ان الافراد الذين يريدون استثمار اموالهم يقومون بالبحث عن الفرص

المجدية لاستثماراتهم ، ولا يمكن ان يتم لهم ذلك الا اذا توفر المناخ

الاستثماري الملائم ، والذي يقصد به مجموعة العوامل والانظمة

والقوانين الاقتصادية والسياسية السائدة في مجتمع ما والتي تعمل في

(١) Johnson, E., Timothy, Investment principles, Prentice-Hall

Inc., 2nd edition, p 455.

(٢) احمد قاسم الاحمد ، بسام الساكت ، اثر قانون تشجيع الاستثمار على

الاقتصاد الاردني ، الدائرة الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية،

اب ١٩٨٠، ص ١.

(٣) المرجع السابق ، ص ١.

مجمليها على خلق فرص استثمارية مربحة تؤدي بدورها الى تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على استثمار اموالهم في تلك المشروعات (١) . ويتكون المناخ الاستثماري من ثلاثة مكونات او اطر هي الاطار الاقتصادي والاطر السياسي والاطر القانوني ، وتعتبر هذه الاطر مهمة واسباسية في تشجيع تدفق رؤوس الاموال لبلد ما والاستثمار به ، فكلما كانت البيئه الاقتصادية والاحوال السياسية مستقرة ، وكلما كانت القوانين والتشريعات ملائمة ، كلما زاد الاقبال على الاستثمار في هذا البلد ، وكلما كانت الفرصة مؤاتية لقيام مركز مالي فيه . وفيما يتعلق بالاطر الاقتصادية والسياسية والقانونية في الاردن واثرها على موضوع الدراسة "واقع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي" ، فسوف يقوم الباحث بالتعريف بالمناخ الاستثماري في الاردن من خلال شرح واقع الاقتصاد الاردني ، ودعائم ثقة المستثمر فيه والمتضمنة الاحوال السياسية والانظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في الاردن .

(١) المرجع السابق ، ص ٦ .

١- واقع الاقتصاد الاردني .

شهد الاقتصاد الاردني خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات اقتصادية متباينة ، تم من خلالها تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة خلال فتره الستينات والسبعينات فاقت كل التصورات ، حيث بلغت بالمتوسط خلال الفتره ١٩٧٣-١٩٨٢ نحو (٣,١٠%) سنويا ، كما ان الاستثمار الحقيقي خلال نفس الفتره تضاعف بما يزيد عن خمس مرات (١). ومنذ اوائل الثمانينات ، بدأ وضع الاردن الاقتصادي والمالي يتأثر بشكل ملموس بالركود الذي اصاب المنطقة والذي كان سببه المباشر هبوط اسعار النفط ، والتطورات السياسية في المنطقة. اضافة الى الاجواء الاقتصادية الدولية القاتمة ، التي عاشت معظم اقتصادياتها ظروفًا غير معهودة من حيث تباطؤ نموها وتراجع انتاجية قطاعاتها الرئيسية ، واقتران معدلات التضخم العالية فيها بمستويات بطالة متزايدة .

ان الاردن كغيره من الدول النامية ذات الموارد المحدودة ، واجه العديد من التحديات والمعوقات خلال السنوات الاخيرة ، وتأثر اقتصاده بالضغوط الاقتصادية المحلية التي نتجت عن الركود الاقتصادي في المنطقة ، وقد ادت هذه الظروف الى اللجوء للاقتراض الخارجي واستخدام الاحتياطات الاجنبية مما ادى الى خلق مزيد من عدم التوازن المالي على الصعيدين المحلي والخارجي ، والى تعمق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، والى زعزعة الثقة بالاقتصاد الاردني . وقد ترتب على هذا الوضع تفاقم الازمة الاقتصادية في منتصف عام ١٩٨٨ ، والتي انعكست على تدني معدلات الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي ، وازدياد العجز في الموازنة العامة

(١) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون

وميزان المدفوعات ، وتفاقم وضع المديونية الخارجية وهبوط الاحتياطات الاجنبية وسعر صرف الدينار (١) .

وفي ظل هذه الظروف والمعطيات ، تتضح اهمية دراسة كل من واقع الاقتصاد الاردني والتنمية الاقتصادية في الاردن ، والمشاكل والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الاردني والسياسات والاجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن ، لمالها من تأثير كبير على موضوع الدراسة "عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي" .

١- لمحة عامة

تبلغ مساحة المملكة الاردنية الهاشمية (٩٢.٩٠) كيلو مترا مربعا ، منها (٧٥٥٥) كيلو مترا مربعا مساحة البحر الميت و (٨٤٥٣٥) كيلو مترا مربعا مساحة الضفة الشرقية (٢) ، وتشير التقديرات الاحصائية عن عدد السكان في الضفة الشرقية لعام ١٩٨٥ انه في حدود (٢,٦٧) مليون نسمة ، في حين بلغت نسبة النمو السكاني حوالي (٣,٩%) للفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ، وتعتبر هذه النسبة عالية جدا عند مقارنتها بالمعدل العالمي للنمو السكاني البالغ (٣%) ، ويتصف التركيب العمري للسكان بارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ١٥ سنة) التي شكلت حوالي (٥٠%) من اجمالي عدد السكان لعام ١٩٨٥ (٣) ، كما وتتركز الغالبية العظمى للسكان في وسط وشمال الاردن خصوصا في منطقة عمان الكبرى ، ففي عام ١٩٧٩ بلغ عدد سكان وسط وشمال الاردن

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٢

(٢) علي محمد رجا الصمادي، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢ ، ص ٢ .

(٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٦-١٩٩٠ عمان ، صص ٥٩-٦٢ .

محافظات العاصمة والبلقاء واربد) حوالي (١,٩) مليون نسمة اي مانسبته (٩٠,٤%) من مجمل السكان ، شكل منهم سكان منطقة عمان الكبرى (٥٥%) (١) ، ويعزى السبب في ذلك الى توافر فرص العمل والاجور المرتفعة ، وسهولة الحصول على الخدمات والمرافق العامة كالتعليم والخدمات الصحية ، وتباين الظروف المناخية من منطقة جغرافية لاخرى ، اضافة الى ذلك فقد لعبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دورا بارزا في التوزيع الجغرافي للسكان ، وبالتالي في توزيع وبلورة بعض خصائص القوى العاملة الاردنية، مثل انخفاض نسبة مشاركة السكان في القوه العاملة حيث بلغت (٢١%) في عام ١٩٨٥ ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى التركيب العمري للسكان وارتفاع الالتحاق بالتعليم ، واستمرار تدني نسبة مشاركة المرأة ، ورغم ارتفاع هذه النسبة من (٣,١%) في عام ١٩٦١ ، الى (١٢,٥%) في عام ١٩٨٥ ، اضافة الى ارتفاع عدد العاملين بالخارج ، اذ قدر عدد الاردنيين العاملين بالخارج حوالي (٢٢٩) الف شخص عام ١٩٨٥ ، كما قدر مجموع القوى العاملة ب (٦٤٥) الف شخص عام ١٩٨٥ ، منهم (١٤٣) الف شخص من الوافدين او ما نسبته حوالي (٢٢%) من مجموع القوى العاملة في الاردن (٢) ، وبذلك يمكن وصف سوق العمل الاردني بانه مستورد للعمالة ومصدر لها في نفس الوقت .

-
- (١) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان والمساكن ، النتائج الرئيسية للمحافظات والبلدية ، حزيران ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .
- (٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

ب- التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن

الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٦ :

لقد واجه الاردن منذ البداية تحديات وصعوبات اقتصادية واجتماعية اعترضت طريقة ، منها محدودية الموارد الطبيعية والمشكلات التي نجمت عن العدوان الصهيوني في نكبة عام ١٩٤٨ وما تبع ذلك من تدفق واسع للاجئين ، كانت نتائج التوسع في عمليات الاغاثة وتوفير الخدمات العامة وفرص العمل ، واستنزاف موارد المتمثلة بالنفقات الدفاعية لمجابهة الاطماع الصهيونية ، وبالرغم من ذلك فقد ركز القطاع العام جهوده الانمائية في الخمسينات في توفير البنية الاقتصادية الاساسية وتطويرها ، خاصة في مجال تطوير الخدمات الحكومية في الميادين التعليمية والصحية والاجتماعية ، وانشاء الطرق وبناء المرافق والتسهيلات ، كما ساهم القطاع الخاص فسي تأسيس مجموعة من الصناعات في مجالات الاسمنت وتكرير النفط وتطوير انتاج الفوسفات وصناعة الزيوت النباتية وغيرها من الصناعات وقد شهدت هذه الفترة بدايات التخطيط الاقتصادي في الاردن، حيث تم وضع برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) والتي عدلت فيما بعد لتصبح برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٤ - ١٩٧٠) ، واستهدف البرنامج بصورة عامة تخفيض العجز في الميزان التجاري ، وتخفيض الاعتماد على المعونة الخارجية بالنسبة للموازنة العامة ، وتخفيض مستوى البطالة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٧%) سنويا (١) .

وفي الفترة التي سبقت عام ١٩٦٧ تحقق العديد من اهداف البرنامج حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وب الاسعار

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٤ .

الجارية من (٥٠,٥) مليون دينار عام ١٩٥٢ الى (١٢٠) مليون دينار عام ١٩٦١ والى (١٧٠,٦) مليون دينار عام ١٩٦٦ ، اي بمعدل زيادة سنوية بلغت (٩,١%) (١) ، وهي نسبة تفوق نسبة الزيادة التي استهدف البرنامج تحقيقها.

الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ :

في الوقت الذي كان من المتوقع ان تؤدي الانجازات الاقتصادية في الفترة السابقة الى جعل الاقتصاد الاردني اكثر قوة واشد زخماً ، ادت حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى اصابة الاقتصاد الاردني باضرار فادحة ، فقد ادى احتلال الضفة الغربية من المملكة الى وقف زخم التنمية الاقتصادية ، وتقطيع وشائج التكامل الاقتصادي بين الضفتين ، وتصادد الحشد العسكري على حساب الجهد الاعماري ، وتوقف العديد من مشروعات التنمية المقرره في برنامج السنوات السبع كسد خالد بن الوليد ، ومشروع البوتاس في البحر الميت ، وكهرباء الاردن ، ومطار القدس وغيرها (٢) . هذا بالاضافة الى احداث عام ١٩٧٠ المؤسفة ، التي استمرت اثارها وانعكاساتها في رفع عنصر المخاطرة في تنفيذ المشروعات التنموية حتى مستهل عام ١٩٧٢ ، حيث بدأ التفكير الجاد لاجراء التنمية الاقتصادية في الاردن من حالة الجمود التي اصابها نحو البناء والتعمير (٣) .

(١) المرجع السابق .

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢-١٩٧٥ ، عمان ، ص ١٠ .

(٣) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، عمان ، ص ١١ .

لقد حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة نموًا سنويًا خلال هذه الفترة مقداره (٤,٦%) ، علما بان الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة لعام ١٩٧٠ تراجع بما نسبته (١١%) عن عام ١٩٦٩ ، اضافة الى ان تدني نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي طيلة هذه الفترة لم يساعد في تغيير التركيبة الهيكلية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، اذ لم تتعد نسبة الاستثمار (١٧,٢%) من الناتج المحلي الاجمالي ، كما ان الدخل من السياحة وتحويلات الاردنيين العاملين بالخارج قد تراجعت خلال هذه الفترة ، وادى ركود الصادرات السلعية من جهة وتزايد المستوردات السلعية من الجهة الاخرى ، الى تفاقم العجز في الميزان التجاري بحيث ارتفع من حوالي (٤٢,٩) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى حوالي (٧٨) مليون دينار عام ١٩٧٢ (١) .

الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ :

لقد شهدت الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة احدثت تغييرات مكثفة ومتعددة على الاقتصاد الاردني ، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥ بهدف معالجة المشاكل التي تترتبت على احتلال الضفة الغربية والاحداث التي تبعتها ، فركزت اهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل ، وقد حققت الخطة اهدافها الرئيسية باستثناء الجهد التنموي وتحريك الفعاليات الاقتصادية ، وجاءت الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في ظروف ومعطيات جديدة كان من ابرزها الاثار المترتبة على ارتفاع اسعار النفط وانتاجه في بلدان الخليج العربي ، والتي انعكست بزيادة

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٩-١٠ .

كبيرة على حجم المساعدات والقروض العربية للاردن .
لقد تميز الاداء الاقتصادي خلال هذه الفترة بتحقيق نمو متسارع في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ، اذ ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وبالسعار الجارية من (١٨٢,٨) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (٨٩٢,٢) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل نمو سنوي حقيقي بلغ (٨,٢%) ، كما حققت الصادرات السلعية زيادة متسارعة حيث ارتفعت قيمتها من (١٧) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (١٧١,٥) مليون عام ١٩٨٠ ، كذلك زادت الصادرات بدون عوامل الانتاج زيادة كبيرة وبمعدل سنوي قدرة (٢٩%) ، وساهم في تحقيق هذه النسبة المرتفعة تطور السياحة والنقل ، وازدياد عدد الاردنيين العاملين بالخارج خاصة في دول الخليج ، مما ادى الى زيادة قيمة تحويلات الاردنيين بالخارج من (١٤,٧) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (٢٢٦,٧) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، الامر الذي عزز من قدرة ميزان المدفوعات في تغطية جزء من العجز التجاري كما رفع من القدرة الاستيرادية للاردن (١) .
اما فيما يتعلق بالاهمية النسبية للقطاعات السلعية مقارنة بقطاعات الخدمات ، فقد تحقق تحول باتجاه القطاعات السلعية نتيجة زيادة الاستثمار فيها ، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات حوالي (٧٠%) في عام ١٩٧٢ مقابل (٦١%) في عام ١٩٨٠ ، وبهذا بلغت نسبة التحويل لصالح القطاعات السلعية (١%) سنويا (٢) .
اضافة الى ما سبق ، فان المعدلات المرتفعة للتكوين الرأسمالي خلال فترة الخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، تبين حجم الجهد التنموي الذي تمكن الاردن من استيعابه ، اذ بلغ معدل التكوين الراسمالي

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، صص ١٢-١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥ .

الاجمالي نحو (٤٨%) من الناتج المحلي الاجمالي (١) .

الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥

اظهر عقد السبعينات امكانات الاقتصاد الاردني وقدرته على التجاوب مع المستجدات الاقتصادية والتي تمثلت في استيعاب الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، وقد ساعد على ذلك الارتفاع الكبير في تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج ، وزيادة المساعدات العربية ، وزيادة الصادرات الوطنية الى الدول العربية بصورة خاصة ، حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الى الدول العربية كافة (٥٨,٨%) من مجموع الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ (٢) .

ومن هذا المنطلق جاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ ، مرتكزة على المبادئ والاطر التنموية المتمثلة في تبني مبدأ الحرية الاقتصادية وتثمين المبادرة الفردية ، وتوفير المناخ الاستثماري والحوافز المناسبة التي تشجع القطاع الخاص للقيام بدورة الكامل في تحقيق التنمية ، وقد افترضت الخطة ايضا استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الاموال العربية . لكن تغير الظروف الاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية غير المتوقعة ، اضافة الى ان استمرار الحرب اللبنانية ، والحرب العراقية - الايرانية في هذه الفترة ، كل ذلك كان له اثار سلبية على الاقتصاد الاردني ، وقد ادت هذه الظروف مجتمعة الى انخفاض حجم

(١) البنك المركزي الاردني ، الاردن طاقات وامكانات ، عمان ، نيسان ١٩٨٦ ، ص ١٠ .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٠-١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

المساعدات العربية ، وانخفاض معدل النمو في تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ، اضافة الى انخفاض معدل النمو السنوي الحقيقي للصادرات السلعية (١) .

لهذا فقد كان من الطبيعي ان يشهد الاردن خلال فترة الثمانينات معدلات نمو اقتصادي اقل مما كان عليه خلال فترة السبعينات ، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بمعدل سنوي بلغ (٤,٢%) مقابل (١١,١%) مستهدف بالخطة ، كما بلغ معدل النمو السنوي الاجمالي للصادرات السلعية حوالي (٦,٨%) خلال الفترة ، مقابل (٢٨%) استهدفته الخطة . ومن ناحية اخرى فقد بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للمستوردات السلعية خلال نفس الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (٢,٩%) مقابل (١٢,٨%) استهدفته الخطة ، وقد ادى انخفاض المستوردات السلعية الى هبوط العجز التجاري الفعلي عما قدر له بالخطة حيث لم يتجاوز هذا العجز (٧٦,٨%) من المتوقع له في عام ١٩٨٥ . اضافة الى ذلك فقد انخفضت نسبة العجز بميزان السلع والخدمات (من غير عوامل الانتاج بالخارج) الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من (٥٢,٧%) عام ١٩٨١ الى (٢٦%) عام ١٩٨٥ (٢) . اما بالنسبة لمعدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة فقد كانت اقل من المعدلات التي استهدفتها الخطة كما هو موضح بالجدول رقم (١-٢) .

الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

لقد تم وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٤٢ .

ضوء تفاعلات الاقتصاد الاردني بالاقتصاديات العربية ، وانطلاقا من البعد القومي في توجهاته العربية ، لتوثيق اواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية تحقيقا لاهداف التكامل الاقتصادي العربي ، وتوسيع فرص وامكانات الاستثمارات المشتركة مع رؤوس الاموال العربية في المجالات المختلفة وخاصة المجال الصناعي ، وفي تحقيق الامن الغذائي وذلك من خلال توفير المرونة والقدرة الاستقطابية في الهيكل الاستثماري الاردني .

جدول رقم (٢-١)

معدل النمو السنوي المخطط والفعلي للقطاعات الاقتصادية

للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

الفعلي	المخطط	
%٧,٠	%٧,٥	الزراعة والغابات وصيد الاسماك
%٤,٩	%١٧,٨	الصناعة والتعدين
%٩,٦	%١٨,٩	الكهرباء والماء
%٢,١	%١٢,٦	الانشاءات
%٤,٢	%١٠,٠	التجارة
%٥,٠	%١١,١	النقل والمواصلات
%٢,٢	%٢,٥	الادارة العامة والدفاع
%٤,٠	%٩,٠	الخدمات الاخرى

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ص ١٣ .

لقد تميزت هذه الخطة بانها قد اخذت بعين الاعتبار ابعادا رئيسية جديدة ضمن اولوياتها الاساسية ، تتمثل في ادخال التخطيط الاقليمي الشامل ، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي هدفت الخطة الى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٥%) ، وزيادة فرص العمل وتخفيض درجة عدم التناسب القائم بين الاستهلاك والدخل ، وزيادة الايرادات المحلية ، وترشيد الانفاق الحكومي الجارى ، والحد من

العجز في ميزان المدفوعات، وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل، وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك. وعلى مستوى الخطط القطاعية تسعى الخطة الى احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي، بحيث ترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من عام ١٩٨٥ (٣٦,٤%) الى عام ١٩٩٠ (٢٨,٨%)، اما على صعيد الخطة الاقليمية فتركز الخطة على تحقيق تنمية شاملة في سائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبصورة متوازنة بين اقاليم المملكة ومناطقها التنموية (١).

وتشير الارقام الاولية ان معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة قد بلغت (٣,٤%) و (٣,٦%) و (٦,١%) للاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي، وهي اقل من توقعات الخطة والبالغة (٥%) . اما بالنسبة للدخل المتولد من قطاعات الانتاج السلعي للاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ فهي موضحة كما في الجدول رقم (٢ - ٢).

ونلاحظ من الجدول رقم (٢-٢)، ان الدخل المتولد من قطاعات الانتاج السلعي لعام ١٩٨٦ اقل من توقعات الخطة ما عدا قطاع الكهرباء والمياه الذي نما بنسبة (١٩,٧%)، بينما حقق الدخل المتولد من قطاعات الانتاج السلعي لعام ١٩٨٧ معدلات نمو اعلى من تلك التي توقعتها الخطة ما عدا قطاعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية، اذ حققا نموا نسبته (٢%) و (٥,٥%) لكل منهما على التوالي. اما بالنسبة للدخل المتولد من قطاعات الانتاج السلعي لعام ١٩٨٨ فقد حققت جميعها معدلات نمو اقل من توقعات الخطة.

اما فيما يختص بالمالية العامة فقد عكست المؤشرات المالية الرئيسية للاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ قصور الموارد المتاحة عن بلوغ

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٧٩ - ٨٤.

جدول رقم (٢-٢)
معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة
للعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨
(توقعات الخطة والنسب الفعلية)
(نسب مئوية)

	١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦	
	المتوقع	الفعلي (٢)	المتوقع	الفعلي (١)	المتوقع	الفعلي
الزراعة	٧,١	٣,١	١٤,٩	٥,٩	٢,٧	٦,٣
الصناعات الاستخراجية	٩,٢	٣,٢	٢,٠	٨,٣	٢,٧	٥,٣
الصناعات التحويلية	٨,٢	١١,٦	٥,٥	٥,٨	٠,٢	١٣,٦
الكهرباء والمياه	٥,٣	١٣,٦	٨,٣	٢,٧	١٩,٧	٥,٧
الانشاءات	٤,٥	٢٤,٧	١٠,١	٧,٢	٩,٦	٠,٨
تجارة الجملة والفرق و المطاعم والفنادق	٤,٨	٢,٨	١,٩	٣,٤	٥,٠	٢,٣
النقل والمواصلات	٥,٤	٧,١	٢,٥	٦,٤	٦,٢	٣,٣
الخدمات الحكومية	٥,١	٢,٧	٤,٧	٤,٥	٩,٨	٣,١
الخدمات الاخرى	٣,٤	٤,٨	٤,٢	٣,٥	٦,٥	١,٠
الناتج المحلي الاجمالي (بسرر الطلبة)	٥,٥	٦,١	٣,٦	٥,٠	٢,٤	٢,٩
عالي الضرائب غير المباشرة	٥,٢	٠,٧	٠,٤	١,٦	٣,٩	٢١,٢
الناتج المحلي الاجمالي (بسرر السوق)	٥,٥	٥,٣	٣,١	٥,٣	٢,٦	٥,٥
عالي الاستثمار في الخارج	١,٨	١٥,٨	٣٤,٨	٤,٢	١٠,١	٤,٧
الناتج القومي الاجمالي (بسرر السوق)	٥,٠	٦,٣	٢,٤	٣,٩	٣,٧	٥,٤

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون والرابع والعشرون
الخامس والعشرون .

- اولى
- تقديرية

المستوى المخطط لها ، إذ سجلت انخفاضا نسبته (٢,٨%) و (٢,١٢%) و (١٢,٩%) على التوالي . ويعزى ذلك الى انخفاض المساعدات الخارجية ، وتجاوز النفقات العامة بشقيها الرأسمالي والجاري ، وانخفاض الايرادات المحلية (١) . كذلك فقد اظهر الميزان التجاري تراجعاً ملحوظاً حيث ارتفع العجز فيه ليبلغ (٢,٥٩٤) و (٨,٧٧٢) و (٩,٨١٨) مليون دينار للاعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي ، اي بزيادة قدرها (٢,٢%) عام ١٩٨٧ عنه في عام ١٩٨٦ و (٨,١٠%) عام ١٩٨٨ عنه في عام ١٩٨٧ ، وذلك نتيجة لزيادة المستوردات عما هو متوقع لها في الخطة بنسبة (٧,٧%) و (٩,٦%) للاعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على الترتيب (٢) .

ج- الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي

حقق الاقتصاد الاردني نمواً متسارعاً في عقد الستينات وعقد السبعينات ، فقد ارتفع الناتج القومي الاجمالي من (٥,١٤٢) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (٥,٦٢٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ ، اي بزيادة نسبتها (٥,٢٢٧%) وبمعدل سنوي قدرة حوالي (١٨%) (٣) ، وقد استمر هذا النمو ولكن بمعدلات سنوية متناقصة حيث ارتفع الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من (١,٦٦٠) مليون دينار عام ١٩٧٧ الى (٤,١٦٧٢) مليون دينار عام ١٩٧٧ .

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون ، مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) القيمة المستقبلية لمبلغ معين = القيمة الحالية للمبلغ (ع+١)^٧

حيث ع = سعر الفائدة ن = عدد السنوات

$$٦٢٢,٥ = ١٤٢,٥ (ع+١)^٩$$

$$٤,٣٧٥٤٢٨٥ = ١٤٢,٥ (ع+١)^٩$$

ومن جدول القيمة المستقبلية وعلى مستوى ٩ سنوات نجد قيمة

$$(ع+١) = ١٨\% \text{ تقريبا .}$$

مليون دينار عام ١٩٨٢ ، اي بزيادة نسبتها (١٥٢,٥%) وبمعدل سنوي بلغ حوالي (١٧%) ، ومن (١٧٧٠,٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ الى (١٨٦٥,٧) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، اي بزيادة نسبتها حوالي (٥,٤%) وبمعدل سنوي بلغ حوالي (١%) ، انظر الملحق رقم (١) .

ويوضح الملحق رقم (٢) ان الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص قد ازداد بمعدل سنوي بلغ حوالي (١٠%) للفترة ١٩٧٧-١٩٨٨ ، في حين حقق تكوين رأس المال الثابت زيادة سنوية بلغت حوالي (٨%) لنفس الفترة ، اما بالنسبة لـصافي الدخل من الاستثمارات في الخارج فقد انخفضت اهميته النسبية في الناتج القومي الاجمالي من (٢٢,١%) عام ١٩٧٧ الى حوالي (٨,٧%) عام ١٩٨٨ .

هذا ومن الجدير بالذكر انه وبالرغم من الجهود التـنموية المستمرة لتوجيه جزء كبير من موارد الاردن المالية للاستثمار من جهة ، ولتخفيض المستوردات وزيادة الصادرات من جهة اخرى ، فان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ما زالت غير قادرة على تجاوز قيمة الانفاق الاستهلاكي (العام والخاص) وذلك لارتفاع حجم المستوردات من السلع والخدمات التي تستحوذ على مبلغ يفوق قيمة تكوين رأس المال والصادرات من السلع والخدمات ، بالاضافة الى ذلك فان نسبة مساهمة قطاعات الانتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز (٤٠%) ، في حين ما زالت قطاعات الانتاج الخدمي تساهم باكثر من (٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢-٣) .

د - ميزان المدفوعات

يبين ميزان المدفوعات الاردني ان الاردن يستورد اكثر مما يصدر من السلع ، بينما يصدر اكثر مما يستورد من الخدمات ، كما يبين اعتماد الاردن على التمويل الخارجي ممثلا بالمساعدات والقروض الخارجية لرفد مدخراته المحلية وبناء احتياطاته من الموجودات

جدول رقم (٢-٣)

الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة للفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

(نسب مئوية)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	القطاعات
٩,٦	٨,٨	٧,٩	٨,٥	٧,٥	٨,٩	الزراعة
١٦,٨	١٧,٥	١٧,٣	١٨,٢	١٩,١	١٧,٣	الصناعة
٢,٩	٣,١	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٣	الكهرباء والمياه
٥,٦	٧,٠	٨,١	٨,٢	٩,٧	١٠,٢	الانشاءات
						مجموع قطاعات الانتاج السلفي
٣٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٣	٣٧,٤	٣٨,٩	٣٨,٧	
١٦,٩	١٦,٣	١٦,٦	١٨,٩	١٨,٣	١٨,٣	التجارة العامة
١١,٠	١١,١	١١,٢	١٠,٦	١٠,٩	١١,١	النقل والمواصلات
						خدمات مالية وعقارية
١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,١	١١,٠	١٠,٩	واعمال
٢١,١	٢١,٣	٢١,١	١٩,٠	١٨,١	١٨,٧	مجموع الخدمات الحكومية
٣,٢	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٣	خدمات اخرى
٦٥,١	٦٣,٦	٦٣,٧	٦٢,٦	٦١,١	٦١,٣	مجموع قطاعات الخدمات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون والخامس والعشرون
ص ١٠ ص ١١

الاجنبية وتغطية العجز في ميزانه التجاري (١) .
لقد حقق ميزان المدفوعات الاردني وفرا طيلة الفتره
١٩٧٢ - ١٩٨١ ، حيث مول وفر ميزان الخدمات والمساعدات العجز في
الميزان التجاري وحوله الى وفر (٢) ، ونظرا لتاثر الاردن بالكساد
العالمي في مطلع الثمانينات وانعكاساته على المنطقه العربيه
وخصوصا النفطية منها ، والتي تعتبر مصدرا مهما للمساعدات المقدمه
للاردن والسوق الرئيسي للعمال الاردنيين في الخارج ، فقد سجل ميزان
المدفوعات عجزا قدره (٤،٨٧) و(٣٩،٨) و(٤٢،٤) و (١٢٩) مليون دينار
للاعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على الترتيب ، كما هو مبين
بالجدول رقم (٢ - ٤) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢ - ٤) ، ان الاردن يعاني من عجز دائم في
ميزانه التجاري ، وذلك بشكل عبثا حقيقيا يثقل كاهل الاقتصاد الاردني
، ويعود العجز في الميزان التجاري لعاملين رئيسيين هما (٣) :
١ - ضعف قطاع الانتاج التصديري والاحلالي في الاردن ، بسبب عدم توفر
القاعده الاقتصاديه الملائمه للانتاج .

٢ - الزياده السريعه بحجم المستوردات السلعيه ، وتضخم اسعار هذه
المستوردات مقارنة مع اسعار المادرات ، لاعتبارات تربط بدرجة تصنيع

(١) جليل فريد طريف ، قروض الاردن الخارجيه ودورها في التنميه
الاقتصاديه ، دائرة الابحاث والدراسات ، البنك المركزي الاردني ،
شباط ١٩٨٤ ، ص ٣٥ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي العشرون ، عمان ،
١٩٨٢ ، ص ٧٧ .

(٣) طايل الحجي واخرون ، الركائز الهيكلية للاقتصاد الاردني
وتطوره ١٩٦٨-١٩٨٦ ، الجمعيه العلميه الملكيه ، عمان ، ١٩٨٨ ،
ص ١٦ .

جدول رقم (٢-٤)

ارصدة ميزان المدفوعات للفتره (١٩٨٨ - ١٩٨٢)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢
٦٣٨,٥-	٥٩٦,٩-	٥٩١,٨-	٧٦١,٦-	٧٧٨,٥-	٨٩١,٤-	٨٧٦,٥٩-
٣٠٠,٧	٢٧٩,٣	٣٣٧,٨	٢٤٦,٧	٣٩٥,٦	٤٥٥,٢	٣٨٥,٠٣
٢٢٢,٣	١٩٩,٣	٢٣٨,٠	٣١٥,٠	٢٧٨,٨	٢٩٤,٩	٣٧٣,٢٩
٢٣,٥-	٧٥,٩	٥١,٠	١٣٧,٦	٦٤,٣	١٥٦,٧	١١٣,٤
٤٨,٢	٣٦,٥	١٨,٣-	١٨,٥-	٦٩,٣	١٥٠,٣	٥٧,٩١
٨٠,٨	٥,٩	١٦,٧-	١٩,٢-	٢٩,٥-	٣٤,٩	٥٣,٠٤-
١٢٩,٠-	٤٢,٤-	٣٥,٠	٣٧,٧	٣٩,٨-	١٥,٤	٤,٨٧-

ميزان الحجارى
 ميزان الخدمات
 مساعدات
 حركة رأس المال غير
 منقضى
 لقطاع النقدى/
 الوفر (-)
 مالى السهو والخطا
 الوفر (+) او العجز (-)
 اساسى (١ الى ٤) =
 (٦+٥)

المصدر : البنك المركزى الاردنى ، التقرير السنوى العشرون والتقرير السنوى الخامس والعشرون .

كل منها ، فقد ارتفعت الصادرات الوطنية من حوالي سبعة ملايين دينار عام ١٩٦٤ الى حوالي (٢٢٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، في حين ارتفعت المستوردات السلعية من حوالي (٥٠,٣) مليون دينار عام ١٩٦٤ لتصل الى اكثر من مليار دينار في نهاية عام ١٩٨٨ (١) .

كما يلاحظ من نفس الجدول ان تدنى حصيللة المساعدات بدون مقابل وانخفاض الوفرة في ميزان الخدمات سواء فيما يتعلق بانخفاض حوالات الاردنيين في الخارج او انخفاض دخل الاستثمارات الاجنبية في الخارج، وتراجع صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي ، قد اسهمت في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات .

هـ - العقبات التي تواجه الاقتصاد الاردني

يواجه الاقتصاد الاردني في الوقت الحالي العديد من العقبات والمشاكل التي تشكل تحديا كبيرا له ، ومن اهم هذه العقبات والمشاكل ما يلي (٢) :

١ - البطالة

ان مشكلة البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاردن في الوقت الحاضر ، فبعد ان كادت نسبة البطالة تتلاشى في صفوف القوى العاملة في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات ، اصبح سوق العمل يعاني من عدم توازن في معدلات النمو العالية في عرض العمالة والتي فاقت الطلب عليها ، ومما زاد في ذلك عدم تجانس مخرجات التعليم والمتمثلة في الاعداد الكبيرة من خريجي الجامعات وكليات المجتمع وانخفاض الطلب عليها ، كما ادى استمرار تدفق العمالة الوافدة الى الاردن الى تفاقم مشكلة البطالة خلال

(١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) خالد الرشدان ، موسى ابو ميزر ، مسيرة التنمية الاقتصادية ١٩٧٢-١٩٨٧ ، بحث غير منشور ، وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ١٥ .

السنوات اللاحقة لعام ١٩٨٢ ، حيث قدر حجم القوى العاملة الوافدة للاردن بحوالي (١٢٠) الف عامل ، اي حوالي ثلاثة اضعاف عدد الاردنيين العاطلين عن العمل خلال عام ١٩٨٦ (١) .

٢ - العجز في ميزان المدفوعات

تمكن ميزان المدفوعات من تحقيق وضع مريح خلال الفترات الماضية ، حيث مكنت حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، والمساعدات الرسمية العربية ، ميزان المدفوعات من تحقيق وفر ساهم في بناء احتياطي المملكة من العملات الصعبة ليغطي مستورداتها ، وبالتالي تغطية جزء كبير من العجز في الميزان التجاري ، الا انه ومنذ عام ١٩٨٢ ونتيجة للتباطؤ الاقتصادي في دول الخليج ، وتراجع المساعدات والحوالات ، وزيادة اعباء الدين الخارجي ، فقد ادى ذلك الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، فارتفع العجز التجاري ليصل الى (٦٢٨ر٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، كما ارتفع العجز في صافي الدخل من الاستثمار من رقم موجب الى رقم سالب متفاقم ، حيث سجل صافي دخل الاستثمار عام ١٩٨٨ عجزا بقيمة (١١٥,٥) مليون دينار ، بسبب انخفاض عوائد دخل الاستثمار ، وزيادة حجم الفوائد المدفوعة الى الخارج نتيجة تفاقم المديونية الخارجية للاقتصاد الاردني ، حيث بلغت الفوائد المسددة على القروض الخارجية (١٢٠,٦) مليون دينار عام ١٩٨٨ . اضافة الى ذلك فقد انخفضت الحوالات بدون مقابل الرسمية منها والخاصة حيث بلغت (٢٢٢,٣) مليون دينار عام ١٩٨٨ مقابل (٢١٧,٥) مليون دينار عام ١٩٨٥ (٢) .

(١) طايل الحجي واخرون ، الركائز الهيكلية للاقتصاد الاردني ١٩٦٨ - ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرين ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٦ .

٢- العجز في الموازنة العامة

لقد تزايد العجز الكلي في الموازنة العامة بشكل كبير خلال عقد الثمانينات، حيث بلغ (٢١٠,٤) مليون دينار عام ١٩٨٧، أي ما نسبته (١٨,٤%) و (١٦,٦%) إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، على اعتبار الاقتراض الخارجي والداخلي كأحد مصادر تمويل عجز الموازنة وليس كجزء من الإيرادات العامة، وما ساعد على زيادة هذا العجز انخفاض حجم المساعدات المالية والتحويلات الحكومية، وانخفاض إيرادات الضرائب المباشرة، نتيجة لتباطؤ معدلات نمو الانتاج وتراجع معدل دخل الفرد في الاردن، وكذلك ارتفاع حصة خدمة الدين العام الخارجي من إجمالي النفقات الراسمالية والجارية.

هذا وتساهم خزانة الحكومة المركزية في تشغيل (١٧%) من القوى العاملة الاردنية و (٤٨%) من الانفاق الاستهلاكي و (٥٧%) من الانفاق على الاستثمار (١)، أما أهم مظاهر العجز في الموازنة فتتمثل فيما يلي (٢) :

(أ) ازدياد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦%) إلى (٢١%) بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ .

(ب) تساهم المساعدات المالية في تغطية (٤٠%) من العجز في الموازنة العامة.

(ج) أصبحت الإيرادات غير الضريبية تشكل (٥٥%) من مجمل الإيرادات معظمها فروق أسعار بترول ومواد تموينية.

(١) نبيل عماري، أبرز التطورات الاقتصادية للسنوات العشر الماضية وأهم الملامح المستقبلية في اقتصاد الاردن، بحث غير منشور،

وزارة التخطيط، عمان، ١٩٨٨، ص ٦.

(٢) المرجع السابق.

٤- انخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا .
لقد ادى الركود الاقتصادي في المنطقة الى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الاردنية وخاصة في اسواق دول الخليج ، كما ادى انخفاض الدخل الشخصية والتي تعتمد بشكل كبير على تدفق الموارد الاجنبية من تلك الدول الى انخفاض الطلب المحلي على هذه المنتجات ، كما انعكس انخفاض كل من حجم المساعدات المالية وتحويلات العاملين بالخارج في انخفاض كبير في الطلب المحلي سواء رغبة في الاستهلاك او في الاستثمار .
٥ - يعتبر الاقتصاد الاردني اقتصاد خدمات ، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت هذه النسبة (٦٥,١%) في عام ١٩٨٨ .

و - السياسات والاجراءات الاقتصادية المتخذة لتحريك فعاليات الاقتصاد الاردني .

مع تصاعد الازمة الاقتصادية في منتصف عام ١٩٨٨ ، قامت الحكومة الاردنية بتطبيق عدة سياسات وبأخذ عدة اجراءات بهدف تصويب الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وهدفت هذه السياسات والاجراءات الى خفض معدلات البطالة ، وتحقيق معدلات نمو ايجابية في الدخل القومي والدخل الفردي ، واعادة تنشيط حركة الاقتصاد خاصة في مجال الاستثمار والتصدير ، وكان من اهم هذه السياسات ما يلي (١) :
١ - سياسات حفز الاستثمار وتتضمن ما يلي :
(١) الغاء التراخيص للاستثمار الزراعي والصناعي .

(١) نبيل عماري ، السياسات التصحيحية في مجال الاقتصاد الكلي والمالية العامة : التجربة الاردنية ، بحث غير منشور ، وزارة التخطيط ، عمان ١٩٨٨ ، صص ٩-١٢ .

ب) انشاء نافذة استثمارية متخصصة مهمتها متابعة طلبات الاعفاءات الاستثمارية نيابة عن المستثمر ، واعداد دليل لكل من الاجراءات المطلوبة لكافة أنواع الاستثمارات والحوافز الاستثمارية ومعايير تقييم طلبات الاعفاءات .

ج) تشجيع الاستثمار من خلال اعفاء السلع الراسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية .

٢- سياسات تحفيز التصدير وتتضمن ما يلي :

ا) تشكيل مجلس اعلى للتصدير وزيادة عدد المراكز التجارية ، وتعيين ملحقين تجاريين بالخارج ، وانشاء شركات متخصصة للتصدير .

ب) تبسيط اجراءات الادخال المؤقت ونظام رد الرسوم .

ج) اعداد مشروع نظام ضمان الصادرات واخر لتأمين المستوردات .

٣- سياسات التكيف في المالية العامة : وتهدف هذه السياسات الى تخفيض الانفاق وتغيير انماطه من خلال :

ا) تخفيض العجز في الموازنة العامة ب) توجيه الانفاق العام نحو المنتجات والخدمات المحلية ج) المحافظة على الاسعار الحالية للمواد

التمويلية. د) الوفاء بالتزامات الاردن من الدين الداخلي والخارجي .

٤ - اجراءات التكيف المرحلية : وتهدف هذه الاجراءات الى تخفيض الاستيراد وترشيد الانفاق من خلال :

ا) الحظر المؤقت على استيراد السلع الكمالية. ب) زيادة الرسوم الجمركية على عدد من السلع الاستهلاكية غير الاساسية والكمالية .

ج) زيادة الرسوم على تصاريح العمل والعمالة الوافدة .

د) فرض رسوم وضرائب اخرى .

اضافة الى ما سبق فهناك سياسات اخرى تتعلق بالتطوير التربوي تهدف الى تحسين نوعية مخرجات النظام التعليمي ، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد ، وسياسات تتعلق بتطوير قطاع الخدمات لرفع مستوى الاداء الاقتصادي وزيادة فرص العمل لاصحاب الاختصاص المهني .

٢ - دعائم ثقة المستثمر

تعتبر دعائم ثقة المستثمر الركيزة الاساسية التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم المتعلقة بتوجيه استثماراتهم لبلد ما دون غيره ، ويأتي الحديث عن هذه الدعائم ضمن ما يسمى بالمناخ الاستثماري ، وتتضمن هذه الدعائم الازواح السياسية والقوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها ، والتي تعمل على جذب الاموال لاستثمارها في بلد ما .

وفيما يتعلق بالازواح السياسية في الاردن ، فبعد فترة عدم الاستقرار السياسي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، بدأ الاردن يتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي ، حيث بدأ منذ منتصف السبعينات بوضع خطه الاقتصادية والاجتماعية ، كما بدأ بتحديث وتطوير السياسات الحكومية المتعلقة بالنواحي التجارية والعمالية وتحويل القطع الاجنبي وتشجيع واجتذاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية للاستثمار في مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية ، الا انه ولغاية الان وبسبب الصراع العربي - الاسرائيلي ، فان الاستقرار السياسي حساس للغاية ، ولا يعمل على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الاردن (١) .

ومن الجدير بالذكر ان العامل الرئيسي الاول لاستقرار الازواح السياسية الداخلية والخارجية في الاردن هو السياسة الديمقراطية الحكيمة التي ينتهجها الاردن بقيادة جلالة الملك الحسين المعظم .

اضافة الى الازواح السياسية ، فان الاردن يمتاز بمركز جغرافي استراتيجي بين دول الشرق الاوسط وشرق افريقيا يؤهله ليكون وسيطا تجاريا وماليا بين اسواق هذه الدول ، اضافة الى مركزه الاستراتيجي

(١) Abu Jaber, S. Kamal & Shimizu, Manabu, Economic Potentialities of Jordan, Asian Economic Press, Tokyo, 1984, P3.

لتنمية تجارة الترانزيت، كذلك يمتاز الاردن بمناخه المعتدل صيفا وشتاء ، وتوافر الكوادر الادارية والعمالية المدربة ، واسعار مقبولة لعناصر الانتاج .

اما فيما يتعلق بالقوانين والانظمة والخدمات المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الاردن فانه يمكن تقسيمها الى ما يلي :

(١) قانون تشجيع الاستثمار في الاردن

لقد صدر في الاردن عدة تشريعات لتشجيع الاستثمارات تناسب مع التطورات الاقتصادية ، كما تم تطوير هذه التشريعات بين الفترة والاخرى لتواكب طموحات التنمية الاقتصادية ، واهم هذه التشريعات ما يلي (١) :

- ١ - قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ .
- ٢ - قانون توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
- ٣ - قانون تشجيع الاستثمارات المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٦٧ .
- ٤ - قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ .
- ٥ - القوانين المعدلة لقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ .
- ٦ - قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ ، قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ .

وقد اشتمل اول قانون لتشجيع الاستثمار على اعفاءات شملت الالات والادوات واجهزة مواد البناء من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية . كذلك اعفيت المشاريع من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية والابنية والاراضي لمدة ثلاث سنوات ، ثم عدل هذا القانون ليشمل السماح بتحويل رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى خارج

(١) عامر باكير واخرون ، الاثار الاقتصادية لحوافز تشجيع الاستثمار في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، اذار ١٩٨٨ ، ص ٢ .

المملكة على اربع اقساط متساوية ، وفي عام ١٩٦٧ ، اصبح راس المال الاجنبي يعامل معاملة راس المال المحلي ، وسمح للمستخدمين غير الاردنيين تحويل ما نسبته (٧٠%) من رواتبهم الى خارج المملكة ، كذلك سمح بتحويل الارباح والفوائد التي تنتج عن راس المال الاجنبي، وتحويل راس المال الاجنبي على ثلاثة اقساط سنوية بدلا من اربعة . بالاضافة الى الاعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لفوائد الودائع وحصص ارباح السندات وفوائد القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية .

وجاء قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له ، لتحقيق اهدافا قطاعية واقليمية حيث ركزت على تصنيف المشروعات الى اقتصادية واقتصادية مدقة ، بناء على موقع المشروع وحجم رأسماله ، حيث تم اعطاء المشاريع الاقتصادية المدقة حوافز واعفاءات اكثر من المشاريع الاقتصادية ، كما تم التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة ، واخيرا جاء قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، والقانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ المعدل له (١) ، باعفاءات وميزات عديدة مبينة فيما يلي (٢) :

(١) الحوافز الضريبية

١ - يقدم قانون تشجيع الاستثمار الاردني اعفاء كاملا للارباح من ضريبة الدخل لفترة خمس سنوات للمشاريع الاستثمارية ، كذلك تعفى هذه المشاريع من ضرائب الخدمة الاجتماعية والابنية والاراضي بنفس الاسلوب .

(١) يقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ كقانون واحد .
(٢) وزارة الصناعة والتجارة ، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٦٨) تاريخ ١٩٨٧/٤/١ .

٢ - يقدم قانون تشجيع الاستثمار اعضاء كاملا من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الاخرى التي تستوفى على الموجودات الثابتة عند استيرادها ، الا اذا كان هناك صناعة محلية تقوم بانتاج سلع شبيهه او بديلة عنها .

٣ - الاعفاء الكامل او الجزئي لمداخل الانتاج من الرسوم الجمركية او تقسيط الرسوم او تمييز المواد الاولية المستخدمة في انتاج السلع النهائية سواء الموجهة للتصدير او للسوق المحلي ، وتشمل الامتيازات الممنوحة في هذا المجال المواد الاولية الداخلة في انتاج السلع التصديرية او السلع المعاد تصديرها فقط وضمن مفهومين (١) : الاول يتعلق بنظام الدروباك والثاني يتعلق بنظام الادخال المؤقت ، في ظل نظام الدروباك يتم دفع الرسوم الجمركية كاملة ويتم اعادتها بعد ان تتم عملية التصدير ، اما في ظل نظام الادخال المؤقت فيتم ادخال المواد الاولية والوسيلة اللازمة للصناعة بدون دفع اية رسوم جمركية وذلك للمواد التي يستغرق تصنيعها اكثر من تسعة شهور .

٤ - اعضاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم الجمركية وغيرها بما لا يزيد عن (١٠%) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة ، شريطة ان يتم استيرادها خلال فترة خمس سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع .

٥ - اعضاء من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية ما يعادل (٢٥%) من الارباح الصافية للمشروع لفترة تتراوح بين سنتين الى اربع سنوات حسب موقع المشروع عند التوسع ، ويشترط ان تكون الطاقة الانتاجية للمشروع مستخدمة بكاملها فعلا ، وان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن (١٠%) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصلي .

(١) عامر باكير واخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٦ - يعفى من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية في كل سنة مالية مبلغاً لا يزيد عن (٢٥) الفدينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق لاي مشروع في قطاع الصناعة والتعدين اذا جرى تخصيص وانفاق ذلك المبلغ لاي من الاغراض التالية :

(ا) تدريب المستخدمين والعمال .

(ب) اجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير وتحسين الانتاج .

٧ - اعفاء ما لا يزيد عن (١٠%) من الدخل السنوي الخاضع لضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية اذا جرى تخصيص ذلك المبلغ لانشاء ابنية سكن للمستخدمين والعمال في المشروع او لانشاء الابنية الثقافية او الصحية لاولئك المستخدمين والعمال ، كذلك النفقات السنوية التي تترتب على ادارة وصيانة تلك الابنية .

٨ - يتم تنزيل وتدوير الخسائر المتراكمة اذا لحقت بالمشاريع الاستثمارية في سنوات اعفائها من الضرائب والرسوم في السنة الاولى التي تلي سنوات الاعفاء ، وتطبق عليها احكام قانون ضريبة الدخل الخاصة بالخسائر على هذا الاساس .

٩ - يعتبر الاهتلاك احد حوافز الاستثمار نظراً لاهميته للمستثمرين فيما يتعلق بفترة استرداد رأس المال واستعمالها ، اضافة الى اثرها غير المباشر في تخفيض نسبة الضريبة الفعلية على الارباح ، وفي هذا الخصوص يحدد قانون تشجيع الاستثمار في الاردن فترة الاسترداد بخمس سنوات على الاقل .

١٠ - اعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التطوير من الرسوم

١١ - يعفى من ضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية ما يلي :

(ا) فوائد الودائع والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية والاجنبية للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

(ب) فوائد الودائع في البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وصندوق توفير البريد .

(ج) فوائد التوفيرات والمدخرات في صناديق الادخار والتقاعد والضمان الاجتماعي .

(د) فوائد سندات الدين وجوائزها التي يصدرها البنك المركزي الاردني لصالح الخزينة او المؤسسات العامة او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

(هـ) فوائد سندات الاقراض التي تصدرها الشركات العامة التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها .

(و) فوائد وارباح القروض الخارجية التي تقترضها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

(ز) بدل الايجار المقدر لابنية السكن التي يشغلها مالكوها لغايات السكن سواء كانوا من الاردنيين او من رعايا الدول العربية .

ب- الحوافز غير الضريبية

١ . يعامل رأس المال العربي او الاجنبي المستثمر في اي مشروع تنطبق عليه احكام قانون تشجيع الاستثمار معاملة مساوية لرأس المال المحلي ، سواء كان استثمارا مشتركا او مستقلا بما في ذلك الاعفاء من الرسوم الجمركية .

٢ . تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار الضمانات الممنوحة لرؤوس الاموال العربية بمقتضى احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية واية تعديلات تطرأ عليها .

٣ . يتم تحويل رأس المال العربي او الذي استورد الى المملكة واستثمر فيها بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار او اي تشريع اخر سابق له الى خارج المملكة وبالطريقة التي يقررها البنك المركزي على ان يحول القسط الاول منها بعد مرور سنتين من تاريخ يوم بدء الانتاج . وفي حالات خاصة يمكن الموافقة على تحويل رأس المال العربي

او الاجنبي الى خارج المملكة دون التقيد بهذه المدد والاقساط المحددة بها ، ويشترط ان يكون مالك رأس المال قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه .

٤ . تمنح المشاريع التي تقام بالمملكة بموجب عقود او اتفاقيات بين المستثمرين والحكومة ويزيد رأسمالها عن مليون دينار ضماناً بعدم اقامة مشاريع اخرى مماثلة لمشروعاتهم للمدة التي يتم الاتفاق عليها ضمن الاسس والشروط التي يحددها مجلس الوزراء .

٥ . لمجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تشجيع الاستثمار تأجير المساحات اللازمة من املاك الدولة لاي مشروع تنطبق عليه احكام قانون تشجيع الاستثمار المنشأ في منطقة تنمية (ب - ج) مقابل بدلات ايجار رمزية .

٦ . للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا (٧٠%) من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة لجنة تشجيع الاستثمار وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني ، كما يجوز تحويل كامل قيمة تعويضات انتهاء الخدمة الى الخارج .

٧ . تتوفر في الاردن شبكة جيدة من البنية التحتية كالطرق والكهرباء والماء وخدمات المواصلات كالبرق والبريد والهاتف والتكليس والفاكسميلي .

٨ . يتمتع قانون تشجيع الاستثمار الاردني بدرجة جيدة من الوضوح والاستقرار .

٩ . يعتبر السوق المالي في الاردن حديث العهد ، الا انه ينمو ويتطور بشكل جيد نحو خدمة الاستثمار من حيث تمويله وتشجيعه للتوظيفات المالية في الشركات المختلفة .

١٠ . الغاء التراخيص للاستثمار الزراعي والصناعي ، وانشاء نافذة استثمارية متخصصة لمتابعة طلبات الاعفاءات ، واعداد دليل لاجراءات

وحوافز الاستثمار .

١١ . ملاءمة الطقس المعتدل والمناخ الملائم والحياة الاجتماعية للمستثمر العربي والاجنبي ، وانتشار استعمال اللغات الاجنبية وخاصة الانجليزية .

١٢ . الموقع الجغرافي الاستراتيجي للاردن وتوافر الكوادر الادارية والعمالية المدربة ، ونظام موصلات واتصالات حديث ومتطور اضافة الى الجهاز المالي المتكامل .

١٣ . سهولة الحصول على التاشيرات والاقامة والتنقلات .

١٤ . عدم وجود قيود حول استملاك الاراضي والعقارات .

مشاكل ومعوقات الاستثمار في الاردن

بالرغم مما يتمتع به المناخ الاستثماري في الاردن من مميزات بشكل عام ، وما ينطوي عليه قانون تشجيع الاستثمار من حوافز واغفاءات بشكل خاص ، الا ان هناك مشاكل وعوائق يعاني منها الاردن . في هذا المجال ، ويمكن ابراز اهم هذه المشاكل والعوائق فيما يلي (١) :

١ - صغر حجم السوق المحلي ، حيث يعتبر حجم السوق من اهم عوامل جذب الاستثمارات بصورة عامة ، وهذا لا يتمتع به السوق الاردني ، ولكن الاردن يسعى باستمرار لتجاوز هذه المعوقة من خلال عقد اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع دول صديقة ، بحيث يجد منافذ تسويقية فيها ، ولا يعتمد فقط على سوقه المحلي .

٢ - تأثر الاردن بالاضاع السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة ، مما يترك اثارا تعيق جذب المستثمرين العرب والاجانب ، اضافة الى ذلك ، وبالرغم من الظروف الصعبة التي يواجهها الاردن والامكانات

(١) المرجع السابق ، صص ٨٥ - ٩٢ .

المادية المحدودة المتوفرة لديه ، فان الحكومة الاردنية تعمل جاهدة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحديث وتطوير التشريعات والانظمة ، مما يحفز ويشجع الاستثمارات المحلية والاجنبية.

٢ - عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية ، اضافة الى عدم توفر معلومات كافية عن فرص الاستثمار والمناخ الاستثماري في الاردن .

٤ - تضارب وتعارض القوانين السائدة مثل الانظمة والتشريعات والقوانين المتعلقة بمجال الاستثمار والجمارك والصناعة والمناطق الحرة وغيرها .

٥ - يميز قانون تشجيع الاستثمار بين مشاريع الاستثمار ويصنفها الى مشاريع اقتصادية ومشاريع اقتصادية مصدقة ، ويمنح القانون حوافز وامتيازات للمشاريع الاقتصادية المصدقة ، بينما لا يمنح المشاريع الاقتصادية مثل تلك الحوافز والامتيازات، مما يؤدي الى حرمانها من الاعفاءات المتعلقة بضريبة الدخل والضرائب الاخرى ، اضافة الى ذلك فان القانون يركز على المناطق التنموية ويمنحها حوافز وامتيازات، مما يؤدي الى حرمان بعض الصناعات غير الموجودة في هذه المناطق من التمتع بكامل الاعفاءات والحوافز والامتيازات .

٦ - ان قانون تشجيع الاستثمار يشجع اقامة المشاريع التي تعتمد على كثافة راس المال (Capital Intensive) ، ولا يعطي اهمية خاصة للمشاريع التي تعتمد على الكثافة العمالية (Labour Intensive) التي تخلق فرص عمل ، وخاصة ان الاردن يعاني في الوقت الحاضر من مشكلة البطالة .

٧ - ان قانون تشجيع الاستثمار لا يقدم اية حوافز بشكل مباشر للمشروعات التصديرية ، مع ان هذه المشروعات تعتبر غاية في الاهمية لما تقدمه من فوائد وايجابيات للاقتصاد الاردني .

٨ - لا يوجد في قانون تشجيع الاستثمار نصا صريحا وواضحا يدل على

اهتمامه وتشجيعه لنقل التكنولوجيا على الرغم مما تلعبه من دور اساسي ومهم في الاقتصاد الحديث .

٩ - لا يشجع القانون اقامة المشاريع الاستثمارية على شكل شركات مساهمة عامة ، حيث تساهم هذه المشاريع بخلق فرص العمالة ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة نظرا لكبر حجمها ، اضافة الى تشجيع المدخرين على استثمار اموالهم بمشروعات اكثر تنظيما وقدرة على المنافسة .

١٠ - لم يتطرق قانون تشجيع الاستثمار للمواد الخام ، حيث تشكل المادة الخام حوالي نصف تكاليف الانتاج ، مما يقلل من القيمة المضافة والقدرة التنافسية للمشروعات .

ب) ضريبة الدخل على الشركات في الاردن

تعتمد ضريبة الدخل على الشركات في الاردن على الشكل القانوني لها وعلى نشاطها ، اذ تحصل هذه الضريبة بواقع (٤٠%) من دخل الشركات المساهمة العامة ، والمساهمة الخصوصية والعادية غير المقيمة ، وبواقع (٥٠%) من دخل البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة ، وبواقع (٥٥%) للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية . ويشترط في كل الاحوال ان لا تقل الضريبة المستوفاة على اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والوساطة عن (٢٥%) من دخلها الصافي السنوي قبل اجراء اي تخصيصات او توزيعات (١) .

وتطبق هذه النسب على ارباح الشركات الوطنية والاجنبية باستثناء الدخل المتحقق في الخارج (بما فيه ارباح الاسهم والارباح

(١) قانون معدل لقانون ضريبة الدخل، قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ ، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٦٦١) ، تاريخ ١٩٨٩/١٠/١ .

الرأسمالية) الذي لا يدخل ضمن القاعدة الضريبية ، كما انه يتم احتساب الاهتلاك الحاصل على موجودات الشركة بطريقة القسط الثابت واستعمال التكلفة التاريخية للاصل .

وعلاوة على ضريبة الدخل على الافراد والشركات ، هناك ضريبة اضافية اخرى هي ضريبة الخدمات الاجتماعية وتحصل بواقع (١٠%) من ضريبة الدخل ، كما ان هناك ضريبة اضافية ورسوم جامعات بواقع (٢%) من صافي الدخل بعد الضريبة ، ومن الجدير ذكره انه ليس هناك ضرائب على الارث والهبات في الاردن .

ج - قانون الشركات في الاردن

يسمح قانون الشركات في الاردن للشركات المؤسسة خارج الاردن بان تمارس اعمالها في الاردن ، وان تتخذ من المملكة مقرا او مكتب تمثيل لاعمالها شريطة تسجيلها في سجل الشركات ، تماما كما هو الحال بالنسبة للشركات الوطنية (المساهمة والعادية) التي لا يسمح لها بممارسة اي نشاط تجاري يهدف الى الربح الا اذا كانت مسجلة في سجل الشركات ، وعندما تسجل الشركات الاجنبية كشركات عاملة في الاردن فإنها تعامل على قدم المساواة مع الشركات الوطنية ، وتتمتع الشركات الاجنبية غير العاملة في المملكة والتي تتخذ من الاردن مقرا لها باعفاءات عديدة اهمها (١) :

- ١ . اعفاءها من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الاجنبية .
- ٢ . اعفاء الارباح الواردة اليها من اعمالها في الخارج من ضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ،

تشرين الاول ، ١٩٨٩ ، ص ٤٧ .

٣ . اعفاء الرواتب والاجور التي تدفعها الشركات الاجنبية لمستخدميها من غير الاردنيين العاملين في مقرها من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية .

كما يسمح قانون الشركات في الاردن بمساهمة الاجانب في الشركات الوطنية في حدود نسب معينة ، كما يحق لهم انشاء شركات خاصة بهم .

د - مؤسسة الحرة في الاردن

تعنى مؤسسة المناطق الحرة في الاردن ، بانشاء المناطق الحرة في مختلف مناطق المملكة ، حيث تم لغاية الان انشاء اربع مناطق حرة هي (١) : المنطقة الحرة في العقبة ، والمنطقة الحرة في الزرقاء ، والمنطقة الحرة في مطار الملكة علياء ، والمنطقة الحرة الاردنية السورية المشتركة ، وتقوم هذه المناطق بتخزين البضائع لاغراض الترانزيت والتصنيع ، مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها ما لم تسحب للاستعمال المحلي . وقد اسهمت المنطقة الحرة في كل من العقبة والزرقاء بانشاء صناعات تديرية تعتمد على تكنولوجيا متطورة ، وتؤمن السلع الضرورية للسوق المحلية ، وتخفف من الاعتماد على استيراد السلع والبضائع الاجنبية ، اضافة الى زيادة حجم الصادرات الاردنية من خلال انتاج المصانع المقامة فيها .

لقد وجدت فكرة المناطق الحرة في الاردن لتحقيق مجموعة من الاهداف غايتها الانعكاس الايجابي على الاقتصاد الاردني بشكل عام ، وعلى عدد كبير من القطاعات الاقتصادية بشكل خاص ، وتتلخص اهداف انشاء المناطق الحرة بما يلي (٢) :

(١) البنك المركزي الاردني ، الاردن طاقت وامكانات ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢) جريدة الدستور الاردنية ، العدد ٧٤٤٤ ، ٩ ايار ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

- ا - اجتذاب رأس المال الاجنبي وتوظيفه داخل البلاد في نشاطات استثمارية متعددة لتأمين الموارد الاقتصادية والمالية .
 - ب- نقل المهارات الفنية والتكنولوجيا الى داخل البلاد .
 - ج - تنشيط المدخرات المحلية واستغلال المواد الاولية المحلية .
 - د - ايجاد فرص عمل جديدة لليد العاملة ورفع مهاراتها .
 - هـ - تنشيط قطاع الخدمات والنقل والموانئ والمطارات والتأمين والتخليص .
 - و - تأمين استقرار الكفاءات الفنية والكوادر الادارية ومنع هجرتها .
 - ز - انشاء صناعات تصديرية تعتمد على تكنولوجيا متطورة وتؤمن السلع الضرورية للسوق المحلية وتخفف من الاعتماد على استيراد السلع والبضائع الاجنبية .
 - ي - تطوير مناطق مختلفة من المملكة باانشاء مشاريع استثمارية فيها على حساب رأس المال الاجنبي .
- وتنبع اهمية المناطق الحرة في الاردن من توافر عوامل النجاح لهذا الرافد الاقتصادي الحيوي ، ومن اهم هذه العوامل ما يلي (١) :
- ا) الاستقرار الامني والسياسي ، مما يؤمن الثقة والاطمئنان للمستثمرين ، وذلك بفضل السياسات الحكيمة والتوجهات السليمة لجلالة قائد الوطن وحكومته الرشيدة .
 - ب) الموقع الجغرافي الذي يتميز به الاردن باعتباره موقعا متوسطا بين دول الشرق الاوسط ويربط اسيا بافريقيا واوروبا .
 - ج) توافر اليد العاملة والكوادر الفنية والادارية بانواعها المختلفة وباعداد كافية وبكلفة معقولة .
 - د) توافر شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢ .

وتتمتع المشاريع التي تقام في المناطق الحرة الاردنية ،
صناعية كانت ام تجارية او خدمات ، باعفاءات وحوافز كثيرة ، تتمثل
فيما يلي (١) :

(١) اعفاء ارباح المشروع الذي يقام في المنطقة الحرة من ضريبي
الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) سنة ابتداء من سنة التقدير
التي تلي بداية الانتاج او مزاولة النشاط الاستثماري ويستثنى من هذا
الاعفاء ارباح مشاريع التخزين التجاري للبضائع التي توضع في
الاستهلاك المحلي .

(ب) اعفاء رواتب وعلوات الموظفين غير الاردنيين العاملين في
المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبي الدخل والخدمات
الاجتماعية .

(ج) اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة او المصدرة منها لغير
السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب
والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والاجور .

(د) اعفاء الابنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة
من رسوم الترخيص ومن ضريبي الابنية والاراضي .

(هـ) السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والارباح
الناشئة عنه الى خارج المملكة دون اية قيود او عوائق .

(و) اعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها
للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد
والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها .

(١) مؤسسة المناطق الحرة ، قانون مؤسسة المناطق الحرة ، نظام
استثمار المناطق الحرة ، الشركة الدولية للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ،

وبالرغم من مميزات المناطق الحرة في الاردن ، الا انها تعاني من عوائق تقف في طريق نجاحها ومن اهم هذه العوائق ما يلي (١) :

(ا) عدم معرفة الناس بها ، وعدم وجود نصوص ترفد وتؤكد فكرة المناطق الحرة لقطاعات كثيرة من المجتمع .

(ب) تضارب في تفسير قانون مؤسسة المناطق الحرة في الاردن ، وعدم تطبيق هذا القانون كما هو منصوص عليه من قبل بعض مؤسسات الدولة .

(ج) النظر الى المناطق الحرة على انها رؤوس اموال اجنبية ، حيث اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا يقضي باعتبار المناطق الحرة رؤوس اموال اجنبية ، وبالتالي فانها لا تستفيد من الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها في قانون الوحدة الاقتصادية العربي .

(د) لا تدرج وزارة الصناعة والتجارة في الاردن المنتجات في المناطق الحرة ضمن الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الدول العربية ، وكذلك لا تقوم باعطاء هذه المنتجات شهادة منشأ ، حيث يعني عدم الحصول عليها حرمان المستثمرين في المنطقة الحرة من الاستفادة من هذه الاتفاقيات .

هـ - مؤسسة المدن الصناعية الاردنية

انشئت مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠ لدراسة وتخطيط وانشاء وادارة جميع المدن الصناعية في المملكة ، وتشجيع انشاء وانتقال المشاريع الى هذه المدن ، وتوزيع الصناعات على مختلف المناطق ، والعمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية وتذليل اية صعوبات تعترضها . وقامت مؤسسة المدن بتنفيذ مشروعين هما : مدينة عمان الصناعية في بلدة سحاب ، ومدينة اربد الصناعية في مدينة اربد . وتقدم المؤسسة حوافز ومزايا متعددة ، مثل خدمات البنية

(١) جريدة الراي الاردنية ، العدد ٦٨٨٨ ، ٣٠ ايار ١٩٨٩ ، ص ١٥ .

الاساسية كالمياه والكهرباء والمجاري والاتصالات والطرق والارصفة ومواقف السيارات واماكن التحميل والتنزيل ، كما توفر عددا من الحوافز التشجيعية للاستثمار من بينها ان جميع قطع الاراضي محسنة ومستوية ومطورة بمساحات مختلفة ، ومزودة بخدمات البنية التحتية كافة ، اضافة الى مبان صناعية جاهزة بمواصفات عالية وبمساحات مختلفة ، كما توفر المؤسسة ايضا العديد من الخدمات المساندة للصناعة ، مثل مراكز التدريب المهني ، ومراكز الاطفاء ، والصيانة ، والمحروقات ، والبنوك ، والمتاجر والمطاعم ومكاتب البريد ومكاتب العمل وشركات التأمين ومكاتب الدعاية والاعلان ومكاتب استشارية للجمعية العلمية الملكية ومراكز للمعارض وملاعب وحدائق وخدمات الحراسة (١) .

بالاضافة الى الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع الصناعي بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعمول به ، او اي قانون اخر يحل محله ، تتمتع المشاريع التي تقام في المدن الصناعية بالاعفاءات التالية (٢) :

(١) اعفاء المشاريع الصناعية الجديدة التي تقام في المدن الصناعية عند انشائها من ضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للانتاج .

(ب) اعفاء المشاريع القائمة خارج المناطق الصناعية والتي تنتقل الى المدن الصناعية من ضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للانتاج في المدن الصناعية .

(١) جريدة الراي الاردنية ، العدد ٦٦٥٥ ، ١ تشرين اول ١٩٨٨ ، ص ١٠ .

(٢) وزارة الصناعة والتجارة ، الاستثمار في الاردن ، فرص - حوافز - تسهيلات ، عمان ، الاردن ، تموز ١٩٨٦ ، ملحق رقم (٢) ، ص ٨ .

ج) اعضاء المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية من ضرائب الابنية والاراضي مدى الحياة .

اضافة الى هذه الاعفاءات تعفى المشاريع المقامة في المدن الصناعية من معظم الرسوم البلدية والتنظيمية اعفاء كلياً او جزئياً، كما وتتوفر فيها فرص كبيرة للتسويق والترويج ، كذلك فان المستثمر يتعامل فقط مع مؤسسة المدن الصناعية في ايصال جميع الخدمات اللازمة ، وحصوله على رخصة المهن او ترخيص البناء ، مع مراعاة السرعة في الانجاز والدقة في العمل ، كما ان للمستثمر حرية الخيار في الاستئجار او الشراء لكل من الارض او المبنى الجاهز مع تسهيلات في تسديد الثمن .

و - انظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن

نجح البنك المركزي في تحرير قيود العملة الاجنبية في الفترات السابقة تدريجياً بحيث اصبح الاردن يتمتع بحرية ادخال الاموال لغايات الاستثمار المختلفة ، وحرية اخراجها للغايات التجارية ولجميع الغايات المشروعة الاخرى مثل السفر والسياحة والتعليم والعلاج ونفقات الاقامة ، وواصل البنك المركزي القيام بمهامه التي تهدف الى تنفيذ احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية ، ولكنه ونظراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد قام بتعديل تعليمات مراقبة العملة الاجنبية بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي ، وتعزيز ضمان قابلية تحصيل الدينار الاردني ، وتنمية ايرادات المملكة من العملات الاجنبية ، وتسهيل تسديد التزامات المواطنين بالعملات الاجنبية ، وفيما يلي ابرز هذه التعديلات (١) .

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرين ،

- ا) زيادة المبلغ المسموح للمواطنين الاحتفاظ به بالعملات الاجنبية لدى البنك والشركات المالية العاملة في المملكة الى ما يعادل (٥٠) الف دينار بدلا من (٣٠) الف دينار ، والسحب والتحويل منه دون قيد او شرط .
- ب) السماح للمصدرين الاحتفاظ بنسبة (٥٠%) من حصيلة صادراتهم في حسابات بالعملة الاجنبية لدى البنوك والشركات المالية العاملة في المملكة وفق التعليمات المنصوص عليها .
- ج) السماح للبنوك والشركات المالية الاحتفاظ بموجودات من العملات الاجنبية تعادل (١٥%) من مجموع التزاماتها او ما يعادل مليون دينار ايهما اكثر .
- د) السماح للبنوك والشركات المالية ببيع اوراق النقد الاجنبية للجمهور ضمن السقوف المقررة في تعليمات مراقبة العملة الاجنبية .
- هـ) السماح بتغذية حسابات المقيمين المفتوحة بالعملات الاجنبية باوراق نقد اجنبية ، شريطة ان تكون على شكل ودائع لآجال لا تقل عن ستة اشهر ، ولا يجوز فكها قبل تاريخ الاستحقاق الا مقابل تحويلها الى الدينار الاردني .
- و) جواز منح البنوك والشركات المالية قروضا بالعملة الاجنبية سواء داخل المملكة او خارجها ، بعد الحصول على الموافقة من البنك المركزي .
- ز) تعزيز طلبات تصاريح العملة التي تتضمن دفعة مقدمة بكفالة مصرفية خارجية بكامل قيمة الدفعة المقدمة ضمانا لاعادة المبلغ الذي تم تحويله مقدما بعملة اجنبية .
- ح) السماح للبنوك والشركات المالية ، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي ، باصدار بطاقات الائتمان الدولية .
- ط) السماح باعادة اثمان السلع المصنعة داخل المملكة والمصدرة الى المناطق الحرة خلال سنة واحدة .

ي) السماح بتسديد اثمان البضائع المستوردة الى المناطق الحرة او المارة بطريق الترانزيت باوراق نقد اجنبية.

ك) السماح باعادة اثمان الصادرات الوطنية باوراق نقد اجنبية .
اما بالنسبة للتحرر النقدي الذي يتمتع به الاردن ، والذي يؤدي بالضرورة الى تشجيع الاستثمار ، واجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى المملكة ، فإنه يمكن استعراضه من خلال الامثلة التالية : (١)

ا) السماح لغير المقيمين الاحتفاظ بحسابات وودائع بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية وتغذيها بالعملات الاجنبية من اي مصدر كان ، والسحب عليها دون قيد او شرط .

ب) السماح للرعايا العرب بشراء الاسهم واسناد القروض الصادرة عن الشركات الاردنية المساهمة العامة باية عملة ، وكذلك السماح لهم ببيعها وتحويل قيمتها اضافة الى الفوائد المستحقة لها باية عملة اجنبية ودون موافقة البنك المركزي المسبقة .

ج) زيادة المبالغ المسموح للاردنيين بتحويلها لتغطية نفقات الدراسة في الخارج ونفقات المعالجة والسفر والحج والمساعدة العائلية والاقامة في الخارج بحدود ما يعادل (٥٠٠٠) دينار اردني بالعملة الاجنبية .

د) اعفاء تصاريح العملة الصادرة لغايات تغطية اثمان المستوردات من العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي اذا لم تتجاوز مبالغها (٣٠٠) دينار .

هـ) السماح لشركات التأمين باصدار بوالص تأمين للمقيمين بالعملات الاجنبية .

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(و) تفويض البنوك المرخصة بكثير من صلاحيات البنك المركزي خاصة فيما يتعلق باصدار تصاريح العملة لتغطية المدفوعات التجارية والمدفوعات غير المنظورة ، واصدار الكفالات بناء على طلب غير المقيمين وفتح الحسابات بالعملات الاجنبية للمقيمين وغير المقيمين. (ز) السماح للبنوك المرخصة باقراض العملات الاجنبية للمقيمين وغير المقيمين وفق تعليمات خاصة بذلك . (ح) السماح بفتح البنوك في المنطقة الحرة ، وتفويضها باجراء التحويلات اللازمة لتغطية اثمان المستوردات والمدفوعات غير المنظورة .

ز - سعر صرف الدينار الاردني

لا شك ان احد العوامل الرئيسية التي ياخذها المستثمر بعين الاعتبار سواء كان استثماره ماليا او حقيقيا هو ثبات سعر صرف العملة الوطنية ، ولقد كان الدينار الاردني وحتى انهيار نظام بريتون وودز النقدي يحافظ على سعر تعادل ثابت مع الدولار الامريكي، ومنذ شباط عام ١٩٧٥ ارتبط سعر صرف الدينار الاردني بحقوق السحب الخاصة بسعر تعادل مقداره (٢,٥٧٨٩٥) وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار (١) . واستمر البنك المركزي الاردني بسياسته في تحويل سعر صرف الدينار الاردني حتى النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ، ونتيجة لازدياد الضغوط على سعر الصرف، واتساع الهامش بين سعر سوق الصرافة والسعر المعلن من البنك المركزي ، تم في منتصف شهر تشرين الاول عام ١٩٨٨ تعويم سعر صرف الدينار مرحليا ، وذلك بهدف تضيق الفجوة بين موارد البلاد ومدفوعاتها من العملات الاجنبية ، وقد ادى ذلك الى انخفاض سعر

(١) البنك المركزي الاردني ، الاردن طاقات وامكانيات ، مرجع سابق ،

صرف الدينار مقابل الدولار بما نسبته (٢٠,٨%) حتى نهاية عام ١٩٨٨ (١) . ولدى مقارنة معدل اسعار صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الرئيسية خلال عام ١٩٨٨ مع الاعوام الاربعة السابقة، يلاحظ ان متوسط سعر صرف الدينار قد انخفض مقابل جميع العملات الرئيسية ، حيث سجل اكبر انخفاض له مقابل الين الياباني بما نسبته (٢٠,٩%) كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٥) .

ومن اجل اعادة الاستقرار للنقد الاردني ، قام البنك المركزي الاردني في اواخر شهر ايار عام ١٩٨٩ باعادة ربط الدينار بسلة حقوق السحب الخاصة ، وبالتالي اعادة التطبيق الصحيح لقانون البنك المركزي الاردني حسب المادة ٢٥ منه . كما قام البنك المركزي بتحديد سعرين لصرف الدينار الاردني ، السعر الرسمي والسعر الحر ، من اجل اعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية ، والقضاء على المضاربات المحلية (السوق السوداء) ، مما ادى الى سيادة جو من الثقة في السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي ، وخلق تحولا في التوقعات، وبدأت العملات الاجنبية التي تحتزن في السوق السوداء من اجل المضاربة ، بالتوجه الى البنوك والمؤسسات المالية المصرفية . وبذلك اقترب سعر صرف الدينار من معدلاته الحقيقية والذي يتراوح بين (٦٠٠) فلس في حده الادنى الرسمي و (٧٠٠) فلس في حده الاعلى المصرفي .

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرون ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

جدول رقم (٢-٥)
التغير النسبي في معدل اسعار صرف الدينار الاردني
بالعملات الرئيسية

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
١٠,٠-	٢,٤	١٦,٠	٢,٨-	٢,٧-	دولار امريكي
١٦,٧-	٥,٢-	٥,٠ -	٥,٢	٥,٦	جنيه استرليني
١١,٢-	١٤,٥-	١٦,٢ -	-	٥,٧	مارك الماني
١١,٤-	١٢,٧-	١٧,٧ -	١,٦	٥,٢	فرنك سويسري
١٠,٧-	١٠,٦-	١٢,٤ -	,٤-	٨,٦	فرنك فرنسي
٩,٤-	١٠,٢-	١١,٤ -	٥,٩	٨,٩	لير ايطالي
٢٠,٩-	١٠,٤-	٢٠,٠ -	٢,٢-	٤,٦-	ين ياباني

المصدر: البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرين
١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

ح - أسس وقواعد تيسير الاستثمارات للرعايا العرب في الاردن

من اجل تشجيع المستثمرين العرب على الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الاردنية ، تسابقت الحكومات الاردنية على تذليل الصعوبات التي تقف بوجه المستثمرين العرب ، وذلك عن طريق وضع القوانين والتشريعات والقواعد التي تساعد على ذلك ، ومن هذه القواعد والتشريعات ، أسس وقواعد تيسير الاستثمارات للرعايا العرب والتي تشمل على ما يلي (١) :

١ - يعامل المستثمر العربي الذي يحمل جنسية احدى الدول العربية ، معاملة المستثمر الاردني عند استثمار امواله في المملكة ، وذلك من حيث حقوق التأسيس والمشاركة والتملك في القطاعات التالية ودون قيد او شرط :

- (ا) الصناعة
 - (ب) الاستثمار الزراعي والسياحي والخدمات بما في ذلك النقل.
 - (ج) التعليم
 - (د) الصحة
 - (هـ) الاستثمار في الاراضي والعقارات ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات ، وكذلك اقامة الابنية التجارية او السكنية وشراؤها.
 - (و) الاكتتاب بالاسهم وشراؤها وبيعها .
 - (ز) الاستثمار في سندات الخزينة واسناد القرض الاردنية .
- ٢ - يسمح للمواطن العربي الاستثمار في قطاع التجارة وقطاعي المال والتأمين ، وذلك بالمشاركة مع اردنيين ، وبنسبة لا تتجاوز ٤٩% في المشروع الواحد ، الا اذا كان بلد المستثمر العربي يسمح للمستثمر الاردني بنسبة اعلى ، وتشمل الاستثمارات في هذه القطاعات عمليات الاكتتاب بالاسهم وشراؤها وبيعها .

(١) البنك المركزي الاردني، الاردن طاقات وامكانات، مرجع سابق، ص١٦-١٧ .

- ٣ - يتمتع المستثمر العربي بجميع الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي يتمتع بها المستثمر الاردني عند استثماره بالقطاعات المشار اليها .
- ٤ - يسمح للمواطن العربي المستثمر لامواله في المملكة ، بادخال امواله الى المملكة واخراجها منها بما في ذلك الارباح الناجمة عن تلك الاستثمارات وبالعملة الاجنبية التي يختارها دون قيد او شرط .
- ٥ - يتمتع المال العربي المستثمر في المملكة بالحصانة من التأميم او المصادرة او الحجز الا اذا تقرر ذلك بحكم قضائي .

ط - الخدمات المقدمة من قبل قطاعات السياحة والنقل والمواصلات في

الاردن : ١ . قطاع السياحة

تعتبر السياحة من القطاعات الانتاجية المهمة ، وتنبع اهمية هذا القطاع من كونه مصدرا للعملات الصعبة بالاضافة الى مساهمته في الدخل القومي وتوفير فرص عمل عديدة ، كما تعتبر السياحة عاملا منسكطا في التنمية الاقليمية ، اضافة الى دورها في تنمية التفاهم وتعزيز الاتصال الفكري والحضاري بين الامم والشعوب .

يزخر الاردن بكنوز من المواقع الاثرية والتاريخية والدينية والسياحية المهمة ، ويمتاز بمناخه المعتدل وتوسط موقعه الجغرافي مما يجعله مؤهلا لاجتذاب السياح على اختلاف اهتماماتهم واهوائهم من مختلف انحاء العالم .

لقد شهد قطاع السياحة في الاردن تطورا ملحوظا شمل العديد من الفعاليات السياحية ، كزيادة السعة الفندقية وانشاء الاستراحات وتطوير المواقع السياحية والاثرية كالعقبة والبتراء والقصور الصحراوية وذبيبن وجرش والازرق وحمات ماعين وشاطئ البحر الميت . وقد واكب هذا التطور انشاء وتطوير المطارات الدولية والداخلية في عمان والعقبة ، وزيادة اسطول مؤسسة عالية وتوسيع دورها التسويقي ، ورفع كفاءة ميناء العقبة وانشاء خط بحري جديد يربط

ميناء العقبة بميناء نويبع المصري ، وتوسيع شبكة الطرق وازدياد وسائل النقل البري السياحي ومكاتب تأجير السيارات ومتاجر التحف الشرقية كما تضاعف عدد الفنادق السياحية (١) .

لقد بلغ مجمل الاستثمارات في قطاع السياحة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٤ ما مجموعه (٧٨,١) مليون دينار ، اي (٢,٢%) من الانفاق الكلي على الاستثمار ، وحققت دخلاً صافياً بحدود (٢٦) مليون دينار سنوياً . وساهم الدخل السياحي كذلك في زيادة مجمل قيمة الصادرات السلعية المحلية ، حيث بلغت (٢٦,٢%) للفترة ١٩٧٦-١٩٨٤ ، وارتفعت نسبته الى الناتج القومي الاجمالي من (٢,٨%) في عام ١٩٧٢ الى (١٣,١%) في عام ١٩٨٠ ، ثم انخفضت هذه المساهمة في عام ١٩٨٤ الى (٩,٢%) نتيجة الركود الاقتصادي الذي عم المنطقة بشكل عام (٢) ، كما ساهم ارتفاع صافي دخل قطاع السياحة في زيادة وفر ميزان الخدمات ، حيث بلغ (٤٥,٧) و(٥٢,٥) مليون دينار لعامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على الترتيب (٣) .

ان القطاع السياحي في الاردن يمتاز بخصائص عديدة ومميزة حيث تنتشر المواقع الاثرية في مختلف مناطق المملكة ، وتتوافر الامكانيات السياحية على مدار السنة ، اضافة الى ديمومة اعمال مشاريع الصيانة والترميم والحفر والتنقيب على الاثار . كما يساهم القطاع السياحي في الاردن مساهمة كبيرة في الدخل القومي وفي توفير العملات الصعبة ، اضافة الى ذلك يمتاز القطاع السياحي في الاردن بارتفاع نسبة السياح العرب في حجم الحركة السياحية الاجمالية ، كما يشكل المغتربون

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠

، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الخامس والعشرين، مرجع سابق

الأردنيون رافدا للسياحة الاردنية .

وبالرغم من وجود هذه المميزات في القطاع السياحي في الاردن الا انه لا يزال يعاني من بعض المشكلات التي تقف في سبيل تقدمه وتطوره ، ومن اهم هذه المشكلات ما يلي (١) :

(١) ضعف توافر الخدمات والمرافق السياحية الملائمة لاغراض السياحة الداخلية والعربية .

(٢) ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية لغايات ترخيص ومراقبة المرافق السياحية .

(٣) تمركز الاستثمار السياحي في منطقتي عمان والعقبة .

(٤) نقص الكوادر والبرامج على المستوى التسويقي والتخطيطي والاداري .

(٥) تنفيذ عدد من المشاريع السياحية بدون اعداد للجدوى الاقتصادية اللازمة .

(٦) ضعف الاحصاءات الدقيقة والشاملة عن السياحة ، وخاصة مايتعلق منها بالدخل والانفاق وعدد السياح .

(٧) تدني المخصصات المالية لغايات استملاك المواقع الاثرية .

(٨) تشويه المعالم والابنية الاثرية لضعف الوعي باهمية هذه المعالم القومية .

وتقوم الحكومة الاردنية بعدد من الاجراءات التنظيمية من اجل النهوض بالسياحة الاردنية وتقدمها وتطورها، ومن اهم هذه الاجراءات ما يلي (٢) :

١- تعديل القوانين والانظمة السياحية لتنسجم مع التطورات الحديثة في العمل السياحي .

٢- التعاون والتنسيق مع مختلف الفعاليات السياحية المحلية

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

- والعربية والدولية لتكثيف العملية التسويقية ورفع مستوى الاداء :
- ٣- تبني السوق الاقليمي العربي المشترك على ان يراعى تثبيت المنتج السياحي الاردني في الاسواق السياحية مستقبلا كسلعة مطلوبة لذاتها .
 - ٤- توفير الوسائل الضرورية لخلق انماط من السياحات الجديدة كالسياحة الصحراوية والعلاجية والرياضية وسياحة الشباب مع التركيز على خلق سياحة المؤتمرات .
 - ٥- اقامة مركز تدريبي شامل تكون مهمته تدريب الايدي العاملة فنيا في مجال الصناعات والحرف التقليدية للحفاظ عليها وتلافي اندثارها وصيانة خصوصيتها .
 - ٦- تطوير عمل هيئات تنشيط السياحة الاقليمية في المحافظات ومراكز الزوار والاستعلامات السياحية والمطارات ونقاط الحدود .
 - ٧- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في حقل السياحة وتوجيه تلك الاستثمارات لاقامة المشاريع السياحية التي تخدم التكامل في العملية السياحية من خلال قانون تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة .
 - ٨- فتح مكاتب ملحقيات سياحية في الدول العربية للقيام بعملية الترويج السياحي الاقليمي .

٢- قطاع النقل والمواصلات

اولا : قطاع النقل

يشمل قطاع النقل في الاردن الطرق البرية ومديرية الطيران المدني والملكية الاردنية ومؤسسة سكة حديد العقبة ومؤسسة الموانئ والخط الحديدي الحجازي ومؤسسة النقل العام ومديرية الارصاد الجوية ، وكذلك الشركات العامة المشتركة في مجالات النقل البري والبحري ، كما يشمل القطاع الخاص في مجال نقل البضائع والركاب . ان توفر خدمة النقل بكفاءة شرط اساسي لتدفق السلع والاشخاص بالشكل الذي يؤمن سهولة العمل بالنسبة لمختلف القطاعات كالصناعة والزراعة والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية ، وأي عجز فيه يؤدي الى مشاكل واختناقات فيها . وقد دأبت خطط التنمية المتتالية في الاردن على تجسيد الابعاد المحلية والقومية والدولية عند تناولها للاستراتيجية العامة لقطاع النقل ، وافرزت موارد مائة لاقامة شركات للنقل البري والبحري مع دول عربية مجاورة ، مثل الشركة الاردنية السورية للنقل البري ، والشركة العراقية الاردنية للنقل البري ، والشركة السورية الاردنية للملاحة البحرية ، والشركة العربية للشحن الجوي ، ودعمت اقامة المجالس والمشاركة في الاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمنبثقة عن جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، مثل مجلس وزراء النقل العرب ، والاتحاد العربي للنقل الجوي والاتحاد العربي للناقلين البحريين واتحاد الموانئ العربية وغيرها (١) .

لقد بلغ الانفاق الفعلي لقطاع النقل في الخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي (٦٨٠) مليون دينار ، منها (٢٥٠) مليون دينار

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

استثمارات القطاع الخاص والباقي استثمارات القطاع العام ، بينما تقدر اجمالي الاستثمارات في قطاع النقل في الخطة الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠ بحوالي (٥٧٠) مليون دينار (١) . كما بلغت مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٨٤-١٩٨٨) كما هو مبين في الجدول رقم (٦-٢) .

جدول رقم (٦-٢)

مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي للفترة

١٩٨٨ - ١٩٨٤

السنة	النسبة المئوية
١٩٨٤	١٠,٩
١٩٨٥	١٠,٦
١٩٨٦	١١,٢
١٩٨٧	١١,١
١٩٨٨	١١,٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرين ، ص ١١ .

يعتمد قطاع النقل في الاردن بشكل رئيسي على الطرق البرية ، وقد اصبحت شبكة الطرق في المملكة تتألف بنهاية عام ١٩٨٥ من حوالي (٨٠٠٠) كيلو متراً منها (٥٤٠٠) كيلو متر معبد بالاسفلت . ويستهلك قطاع النقل في الاردن حوالي نصف مجمل استهلاك الطاقة ، ويتأثر هذا القطاع بشكل مباشر في التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في

(١) المرجع السابق .

الدول المحيطة . ويواجه قطاع النقل في الاردن مشكلات متعددة من اهمها ماييلي (١) :

١. عدم وجود استراتيجية واضحة للتخطيط والتنظيم .
٢. ما تزال تعاني معظم فعاليات القطاع من تدني مستوى الصيانة وعدم اتباع اساليب حديثة وبرامج زمنية وفنية محددة .
٣. عدم توفر الكفاءات الفنية والادارية المتخصصة .
٤. لا تزال معظم فعاليات القطاع تعمل بكفاءة اقل من طاقتها التشغيلية .
٥. عدم التقيد بالاوزان المحورية مما يؤدي الى تلف الطريق وخسارة معظم الاستثمارات في شبكة الطرق الرئيسية .
٦. قلة برامج التدريب المتخصصة في قطاع النقل وخاصة في مجال النقل البحري والجوي .
٧. عدم وجود حوافز تشجيعية لنقل مستوردات وصادرات الاردن على البواخر الوطنية .
٨. عدم اعتماد مخطط شامل لتوسعات الموانئ في الساحل الجنوبي (العقبة) .
٩. تقادم اجزاء الخط الحديدي وتقدم بعض الاليات المحركة ومعظم الاليات المتحركة .

بالرغم من وجود هذه المشكلات في قطاع النقل ، الا ان الحكومة الاردنية تعمل جاهدة من اجل تحقيق التكامل بين فعاليات قطاع النقل ومعالجة قضاياها ، عن طريق العمل على تخفيض استهلاك الطاقة في القطاع ، وانشاء وتوسيع الطرق وتأمين السلامة عليها ، وتحسين مستوى الصيانة ، واجراء تحول نوعي في السكك الحديدية ، ووضع استراتيجية

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦-١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .

بعيدة المدى للموانئ تتضمن زيادة طاقة التحميل والتفريغ ، ومخطط رئيسي للتوسعات المستقبلية ، وتطوير وتحسين الخدمات الملاحية لضمان سلامة الطائرات والركاب عن طريق تكثيف برامج التدريب للأجهزة الفنية والادارية ، وتحديث اساليب انشاء الطرق ، واجراء الدراسات لكافة فعاليات قطاع النقل ، اضافة الى تحديث القوانين والانظمة التي تحكم فعاليات هذا القطاع .

ثانيا : قطاع المواصلات

(ا) مؤسسة المواصلات

تطورت خدمات الاتصالات في المملكة من شبكة سلكية بسيطة ومحدودة جدا قبل ثلاثة عقود ونصف تقريبا ، الى شبكة متطورة تستخدم أنظمة اتصالات متقدمة وتقنيات عالية ومتقدمة ، كالمقاسم الالكترونية الحديثة ، وانظمة الميكرويف ، والاقمار الصناعية وغيرها . فمثلا على صعيد خدمة الهاتف ، فقد تم تشغيل (المقسم الوطني الاردني) ، وزادت نسبة عدد الهواتف لكل (١٠٠) نسمة من (١,٢٥%) في عام ١٩٦٦ الى (١٠,٥%) في عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع ان تصل الى (١٦,٢%) في عام ١٩٩٠ ، وزاد عدد المشتركين في هذه الخدمة من (٤٠٠) مشترك في بداية الخمسينات الى (١٨٦٠٠) عام ١٩٧٢ الى ان وصل الى (١٤٥٠٠٠) مشتركا في عام ١٩٨٥ ، وتتوفر هذه الخدمة في حوالي (٧٢٠) مدينة وقرية ، منها حوالي (٢٧٠) مدينة وقرية تم ايجاد الخدمة الالية لها ، كما تمكنت المؤسسة من تشغيل (المقسم الدولي الاردني) بسعة كافية ، وربط هذا المقسم من خلال دارات الاتصال الفضائية والارضية مع (٥٧) اتجاها دوليا من خلال (٥٢٤) دائرة هاتفية الية ، اضافة الى تقديم خدمة هواتف السيارات والتي من المتوقع توسيع رقعة المنطقة الجغرافية لها بما يتناسب مع الاحتياجات اللازمة ، كما زاد عدد المشتركين في خدمة التلكس من (٥٢) مشتركا

عام ١٩٧٢ الى (٢٧٦٠) مشتركا عام ١٩٨٥ ، وما يزال مقسم التلصص الوطني / الدولي يعمل باقل من طاقته القصوى والتي تقدر باربعة الاف رقم ، ومن الخدمات الجديدة التي قدمتها المؤسسة هي خدمة نقل الصور والوثائق (الفاكسميلي) والتي من المتوقع انتشارها بشكل كبير في السنوات القادمة .

وفي مجال الاتصالات العربية الاقليمية ، انجزت المؤسسة شبكات الربط الاقليمية الميكرووية مع كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية ، كما تم تشغيل المحطة الارضية العاملة مع منظومة الاقمار الاصطناعية العربية (عرب سات) وتم افتتاح بعض الدارات التجارية مع كل من البحرين والسعودية وعمان والجزائر والكويت (١) .

وكان الاردن من اوائل الدول العربية التي ساهمت في انشاء المؤسسة العربية للاقمار الصناعية (عرب سات) ، كما شاركت مؤسسة المواصلات من خلال مهندسيها في انجاح اطلاق القمر العربي ، وانشاء محطات السيطرة الارضية ، ويعتبر هذا المشروع رياديا لكافة الدول العربية حيث يوفر مجالا واسعا للاتصالات ونقل المعلومات والبرامج التلفزيونية والاعلامية والثقافية ، كما تم تجهيز القمر بقناة بث مباشر الى اجهزة استقبال صغيرة يمكن تركيبها لدى المشتركين مباشرة وبكلفة قليلة نسبيا .

ويمتاز قطاع الاتصالات بسرعة تطور التقنية في مجالات الاتصالات المختلفة ، وبتعدد انواع الخدمات والاجهزة المستخدمة به ، وتتميز الاجهزة الحديثة المستعملة في المقاسم والشبكات بالتوسع في استعمال الكمبيوتر كجزء من هذه الاجهزة ، وما يتطلبه من ادخال البرامج

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، صص ٤٢٤ - ٤٢٦ .

لتشغيل هذه الاجهزة ، وتأهيل بعض المهندسين لاكتساب اكبر قدر ممكن من الخبرة في هذا المجال ، بالاضافة الى الاستعانة بالخبرة الاستشارية من الدول المتقدمة ، كما يتميز هذا القطاع بمتطلبات استثمارية عالية الكلفة (Capital intensive) بسبب ارتفاع كلفة الشبكات المحلية المنتشرة لغاية كل موقع ضمن كل مدينة وقرية في المملكة . الا ان الدراسات الاقتصادية لمشاريع الاتصالات المختلفة بينت ان هذه المشاريع توفر ربحية عالية نسبيا بالقياس مع مشاريع الخدمات الاخرى . هذا بالاضافة الى رفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي دعم مشاريع العديد من القطاعات الاخرى ، وهي بذلك تساهم في الدعم التمويلي والانتاجي للاقتصاد الوطني بشكل عام .

لقد حققت مؤسسة المواصلات في الاردن نجاحا كبيرا في اعمالها بشكل افضل من معظم الدول النامية ، الا انها لا تزال تواجه بعض الصعوبات والمشاكل والتي من اهمها ما يلي (١) :

(١) المشاكل التمويلية

بسبب ارتفاع الكلفة فان القيمة الكبيرة من الاستثمارات تتطلب وجود مصادر تمويل مستمرة لمتابعة النمو المستمر في حجم الطلب على هذه الخدمة .

(٢) مشاكل الكادر الفني

يتطلب تأهيل الكادر الفني عدة سنوات وعدة دورات لمواكبة التطور المستمر الذي يحدث على الاجهزة المستعملة ، لذا فان خسارة اي من الفنيين يكون مؤثرا .

(٣) مشاكل ادارة المشاريع

تتسم المشاريع الرئيسية بضخامة حجمها وارتفاع كلفتها ، كما ان مواقع العمل فيها منتشرة جغرافيا ، لذا فان ادارة ومراقبة

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .

مثل هذه المشاريع يتطلب مستوى خاص مؤهل لمثل هذه الاعمال ، وما زالت المؤسسة تفتقر لمثل هذا الكادر ، وبالتالي لا بد من استخدام مستشارين من الخارج للقيام بهذه الاعمال .

٤) نقص الصناعات المحلية

يفتقر هذا القطاع الى الصناعات الوطنية ، مما يحتم على المؤسسة ان تلجأ الى الاستيراد ، الامر الذي ينعكس على الكلفة ، وعلى برامج التزويد ، وعلى ميزان المدفوعات من حيث زيادة القطع الاجنبي لتنفيذ هذه المشاريع .

٥) المشاغل التنظيمية

مازالت المؤسسة مرتبطة بالموازنة العامة في اجراءاتها المالية ، كما انها ما زالت مرتبطة بنظام التوظيف العام للدولة .

هذا وتعمل المؤسسة من خلال سياستها والوسائل التي تستخدمها ، على تذليل هذه الصعوبات والقضاء عليها عن طريق ما يلي (١) :

١ - العمل على تحويل المؤسسة الى شركة مساهمة عامة يديرها القطاع الخاص وفق قانون الشركات ولكن برقابة من قبل الدولة ، والقيام بمراجعة شاملة للعملية الادارية في المؤسسة على ضوء ذلك .

٢ - الاستمرار في عملية تحديث وتطوير الشبكات والخدمات في جميع انحاء المملكة .

٣ - تكثيف فرص ومجالات التدريب والتأهيل الفني والمالي والاداري ، ودعم كلية الاتصالات السلوكية واللاسلكية .

٤- الاسهام في كافة الدراسات والابحاث والنشاطات الهادفة الى تشجيع اقامة الصناعات المحلية والاقليمية في مجالات الاتصالات والالكترونيات .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

٥ - تنفيذ المشاريع وفق سياسات تساعد على خلق مزيد من الفرص للشركات ومقاولي القطاع الخاص لتنفيذ بعض المشاريع التي لا تحتاج الى تقنية متطورة مثل شبكات التوزيع وشبكات التوصيل .

ب- وزارة المواصلات

يشمل هذا القطاع الخدمات البريدية التي تؤديها وزارة المواصلات عن طريق المراكز البريدية المنتشرة في كافة انحاء المملكة ، وتتضمن الخدمات البريدية الاساسية الالزامية والتمثلة بخدمة مواد بريد الرسائل والخدمات البريدية المالية بانواعها والتمثلة بخدمة الحوالات والاذون البريدية وخدمة صندوق توفير البريد ، بالاضافة للخدمات التي تؤديها الوزارة بالنيابة عن مؤسسات حكومية كالخدمات الهاتفية والبرقية ، وكذلك طباعة وتسويق وبيع طوابع الواردات ، وقبول طلبات التسجيل في الجامعات الاردنية ، وطلبات ترخيص المركبات وأية خدمات اخرى يمكن ان تؤديها الوزارة في المستقبل .

ان وزارة المواصلات في الاردن تلتزم بمبادئ الخدمة البريدية الدولية والتي تتمثل بالسرعة والانتظام والسلامة ، وتعمل على تهيئة وتحسين ظروف العمل لرفع الكفاية الانتاجية للخدمات المؤداة ، وقد قامت الوزارة بادخال خدمات بريدية نوعية جديدة ، كخدمة البريد الممتاز وخدمة البريد الالكتروني ، كما قامت بتطوير خدمة البريد الرسمي ، وتحسين توجيه البريد من خلال نقل كافة الارساليات البريدية الدولية بالطريق الجوي ، وادخال خدمة الفرز الليلي لمواجهة ازدياد حجم الرواج البريدي ، والاستمرار بتقديم الخدمات التي تؤديها نيابة عن المؤسسات الاخرى ، اضافة الى تطوير وتوسيع قاعدة اداء خدمة صندوق توفير البريد عن طريق التوسع في احداث مكاتب البريد الجديدة ، وتطوير وتحديث المكاتب القديمة ، وايصالها الى المدن

والريف على حد سواء .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة المواصلات من اجل رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها ، الا انها لا تزال تواجه بعض المشكلات التي تقف في طريق تقدمها والتي من اهمها ما يلي (١) :

- ١ - عدم توفر الكادر اللازم من الموظفين للمكاتب البريدية التي يتم احداها .
 - ٢ - قلة المخصصات المالية التي ترصد لفتح وتجهيز المكاتب البريدية .
 - ٣ - عدم توفر المستلزمات الضرورية للمرافق البريدية ، والتي يكون لها الانعكاس السلبي على العمل والانتاجية .
 - ٤ - عدم ملاءمة الابنية المستأجرة حاليا مع واقع الخدمات المطلوبة .
 - ٥ - عدم توفر المركبات لنقل جميع الارساليات البريدية ، والتي ما زال قسم منها ينقل بواسطة المتعهدين .
- وللتغلب على هذه المشاكل ، تعمل وزارة المواصلات من خلال اجراءاتها التنظيمية على رفع الكفاية الانتاجية للموظفين عن طريق تأهيل الكوادر الجديدة ، وأيجاد الحوافز اللازمة لاستيعاب الموظفين المؤهلين ، وتطوير التشريعات البريدية الحالية ، وتجميع بعض مراكز الخدمات البريدية وتوحيدها لتعمل كمراكز مشتركة ، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع مؤسسة الاسكان عند اقامة أية مشاريع اسكان بتوفير ابنية مناسبة لتأدية الخدمات البريدية لتلك التجمعات .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤٩ .

الفصل الثالث

الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

تمهيد الفصل

١ - البنوك المركزية

(أ) اهداف البنوك المركزية

(ب) وظائف ومهام البنوك المركزية

٢ - البنك المركزي الاردني

(أ) اهداف البنك المركزي الاردني

(ب) وظائف ومهام البنك المركزي الاردني

٣ - البنوك التجارية بشكل عام

(أ) نشأة البنوك التجارية

(ب) تعريف البنوك التجارية

(ج) اهداف البنوك

(د) انواع البنوك

(هـ) وظائف البنوك التجارية

٤ - البنوك التجارية في الاردن

(أ) نشأتها

(ب) تعريف البنوك التجارية في الاردن

(ج) موجودات ومطلوبات البنوك التجارية في الاردن

٥ - مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن

(أ) مؤسسة الاقراض الزراعي

(ب) مؤسسة الاسكان

(ج) بنك تنمية المدن والقرى

(د) بنك الاسكان

(هـ) بنك الانماء الصناعي

- (و) المنظمة التعاونية الاردنية والبنك التعاوني
- (ز) موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن
- ٦ - المؤسسات المالية والادخار العقاري في الاردن
- (ا) المؤسسات المالية
- (ب) مؤسسات الادخار العقاري
- (ج) موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية والادخار العقاري
- ٧ - مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن
- (ا) مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية
- ٠١ صندوق توفير البريد
- ٠٢ المؤسسة الاردنية للاستثمار
- ٠٣ مؤسسة الضمان الاجتماعي
- ٠٤ شركات التامين
- (ب) المؤسسات المالية الاخرى
- ٠١ مكاتب التمثيل
- ٠٢ شركات الصرافة
- ٨- الاسواق المالية بشكل عام
- ٩- سوق الاوراق المالية في الاردن
- (ا) سوق عمان المالية
- (ب) ادوات سوق الاوراق المالية في الاردن

الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

تمهيد :

لقد شهد الاردن خلال ما يزيد عن ربع القرن الاخير تطورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان القطاع المالي والمصرفي اكثر هذه القطاعات تقدما واسرعها نموا ، اذ نما الجهاز المالي والمصرفي الاردني من مرحلة بدائية بسيطة الى مرحلة متطورة ومتكاملة تسمح بتدفق وانسياب رؤوس الاموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وحقق خلال هذه الفترة الزمنية اضعافا حقيقته دول اخرى ، وضحى اهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الاردن (١) .

ان تطور الجهاز المالي والمصرفي في الاردن سواء من ناحية توافر المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم بوظائف متنوعة ، او من ناحية الادوات المالية ذات الشروط والآجال المختلفة ، بالاضافة الى توافر المناخ الاستثماري الملائم - كما تم شرحه سابقا - تعتبر اهم الركائز الاساسية لقيام المركز المالي الاقليمي في الاردن ، حيث ان توافر هذه الركائز بدرجة كبيرة يسهل قيام هذا المركز ، وعدم توفرها يعني صعوبة قيام مثل هذا المركز.

ومن اجل التعريف بماهية هذه المؤسسات والادوات ، وقدرتها على تقديم المساعدة لتصبح عمان مركز مالي ومصرفي في الوطن العربي . سيقوم الباحث بشرح اهم المؤسسات المالية الموجودة في الاردن والمتكونة من البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة والمؤسسات المالية والادخار العقاري ، ومؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الاخرى ، اضافة الى سوق الاوراق المالية في الاردن .

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

كما سيقوم الباحث بشرح اهم الادوات المالية المستخدمة في سوق
الاوراق المالية في الاردن والتي هي عبارة عن الاسهم والسندات
وشهادات الايداع القابلة للتداول والقروض المجمعة .

١ - البنوك المركزية بشكل عام

تعتبر البنوك المركزية احدى الظواهر الاقتصادية الحديثة
نسبياً وقد عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون الا انها لم تنتشر
ولم تتوسع ولم تتبلور وظائفها على الشكل الذي هي عليه الان الا في
القرن العشرين ، فالمصارف المركزية الاولى قامت كمصارف تجارية
وتطورت الى مركزية ، ومع مرور الزمن اصبحت المصارف المركزية
مؤسسات مستقلة متكاملة تقوم بوظائف متميزة ومتطورة (١) . ويمكن
القول ان تطور البنوك المركزية كان نتيجة لعاملين اساسيين هما
(٢) :

(١) التطور الاقتصادي : حيث ادى تعقد الحياة الاقتصادية ، وظهور
الدولة كاحدى اهم الفعاليات الاقتصادية تحت ضغط اعتبارات المصلحة
العامة والعدالة الاجتماعية ، وشيوع فكرة التخطيط الاقتصادي والخذ
به ، الى ايجاد الوسائل المناسبة للتدخل والتنظيم وايجاد المؤسسات
التي توكل اليها هذه المهمة ، فكانت البنوك المركزية من بين ما
اوجد من مؤسسات .

(ب) الاستقلال السياسي : ان الدول التي تحررت من نفوذ الاستعمار
اعتبرت تاسيس بنك مركزي وطني فيها واحداً من مظاهر الاستقلال
الوطني ، فبادرت الى تاسيسه .

(١) زياد رمضان ، اداة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية عن
الاردن ، شركة دار الشعب ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٣ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة
وعشرون عاماً ، مرجع سابق ، ص ١ .

١ - أهداف البنوك المركزية :

ان الاهداف الرئيسية التي تعمل البنوك المركزية على تحقيقها متشابهة الى حد كبير في جميع انحاء العالم ، كما انها متشابهة ايضا في مسؤولياتها ووظائفها العامة ، الا ان الاطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤولياتها يختلف من بلد لآخر نوعا ما تبعا لعوامل مختلفة منها (١) :

١. مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد .
 ٢. حجم الموارد المالية المتاحة
 ٣. مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال .
 ٤. تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد .
 ٥. نوع النظام النقدي الذي يعمل البنك المركزي في ظله
 ٦. طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة .
- وفي الوقت الحاضر ، يمكن تحديد ابرز اهداف البنوك المركزية في العالم بشكل عام ، وفي الدول الصناعية بشكل خاص على النحو التالي (٢) :

١. التوظيف الكامل للموارد .
٢. الاستقرار المعقول في المستوى العام لجميع اسعار السلع والخدمات .
٣. دعم واستمرارية النمو الاقتصادي .
٤. الاستقرار في وضع ميزان المدفوعات .

(١) زياد رمضان ، المرجع السابق .

(٢) Rose, S., Peter, Money & Capital markets, Business

Publications, Inc., Plano, Texas, 1986, Second Edition,
P 593 .

ومن خلال تأثير البنوك المركزية على معدلات الفائدة والنمو في عرض النقد الكلي ، تستطيع هذه البنوك التأثير على التقدم الاقتصادي نحو تحقيق كل هدف من هذه الاهداف . ومن الصعب تحقيق جميع هذه الاهداف في نفس الوقت ، والسبب في ذلك يعود لتضارب هذه الاهداف مع بعضها البعض . فمثلا يستطيع البنك المركزي ان يضع سياسيات تؤدي الى انخفاض معدل التضخم ، و ايجاد عملة قوية في الاسواق الدولية ، لكن من المحتمل ان يؤدي ذلك الى زيادة في معدل البطالة وانخفاض في النمو الاقتصادي في الاجل القصير .

ب- وظائف ومهام البنوك المركزية

لقد تطورت مهام ووظائف البنوك المركزية بصورة ملحوظة في الوقت الحاضر ، ومن اجل تحقيق الصالح الاقتصادي العام تقوم البنوك المركزية بتأدية مجموعة من المهام والوظائف على النحو التالي (١) :

- ١ - اصدار النقود: حيث تقوم البنوك المركزية باصدار النقد الوطني وادارته وتنظيمه بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي ، كما تحتفظ بالاستثمارات التي تشكل غطاء النقد وتديرها بافضل الاساليب .
- ٢ - الحفاظ على قيمة العملة وقابليتها للصرف في الخارج ، حيث تحتكر البنوك المركزية وظيفة الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من العملات الاجنبية وتديرها ، كما وتطبق قوانين الرقابة على النقد .
- ٣ - العمل كبنك ومستشار مالي للحكومة : حيث تعمل البنوك المركزية كبنك للحكومة ووكيل مالي لها ، وتتولى قبض ايراداتها ، وتسديد مدفوعاتها وحفظ ودائعها ، وتقدم لها سلفا قصيرة الاجل في حالات العجز المؤقت لموازنتها ، او قروضا استثنائية في اوقات الضرورة الملحة كالحروب والازمات ، كما تصدر القروض العامة وتديرها نيابة عن الحكومة ، وتقدم لها المشورة اللازمة في الشؤون المالية

(١) البنك المركزي الاردني ، المرجع السابق ، ص ١ .

والنقدية والاقتصادية .

٤ - الاشراف على الجهاز البنكي : حيث تلزم البنوك المركزية الوحدات المصرفية المختلفة بتقديم البيانات الدورية وغير الدورية ، وتملك حق تفتيشها ، كما تمنحها الرخص لمباشرة العمل او توسيعه في الداخل والخارج ، أي ان البنوك المركزية تتولى تطبيق قوانين الرقابة والاشراف على البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة والمؤسسات المالية الاخرى .

٥ - الرقابة على الائتمان وكلفته ووجهته : حيث تستطيع البنوك المركزية من خلال الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان ، المساهمة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها ، والتي تتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي ، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، وكذلك معالجة الاختلالات الاقتصادية بمختلف اشكالها .

٦ - العمل كبنك للبنوك ومقرض اخير لها: حيث تحتفظ البنوك المركزية باحتياطات البنوك ، وتشرف على عمليات المقاصة فيما بينها ، وتزود البنوك بالسيولة النقدية عند حاجتها لها ، وتمد للبنوك يد العون في اوقات الازمات .

ان هذه المهام والوظائف تمثل في مجموعها الوضع المثالي لاي بنك مركزي ، ولكن في الواقع لا تمارس البنوك المركزية جميع هذه المهام والوظائف ، كما يختلف اطار تنفيذها بين بلد واخر ، فمثلا نجد ان البنوك المركزية في الدول النامية ملزمة بتنفيذ السياسات المالية والنقدية التي تراها الحكومة وحتى لو كانت هذه السياسات تؤدي الى الاضرار عن غير قصد بالاقتصاد القومي لتلك الدولة ، كالتضخم المالي مثلا (١) ، بينما نجد ان البنوك المركزية في اوروبا

(١) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

وامريكا مستقلة نوعا ما عن الحكومة ، ففي امريكا نجد ان البنك المركزي مسؤول ومحاسب امام الكونغرس الامريكي ، ولا يوجد اي قطاع او مجموعة او شخص ، سواء من داخل الحكومة او خارجها له قوة او سيطرة عليه او على السياسة النقدية التي يقوم برسمها (١) .

٢ - البنك المركزي الاردني

بعد اعلان المملكة الاردنية الهاشمية مملكة مستقلة عام ١٩٤٦ ، بدأ التفكير في اصدار نقد وطني ، فصدر القانون المؤقت للنقد الاردني رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٩ ، وبموجب هذا القانون تشكل مجلس النقد الاردني الذي اصبح السلطة الوحيدة المخولة باصدار اوراق النقد والمسكوكات في المملكة (٢) ، وكان المجلس يتألف من رئيس واربعة اعضاء كما كان مقره في لندن ، وكانت وحدة النقد هي الدينار الاردني الذي طرح للتداول في ١٩٥٠/٧/١ (٣) .

وجاءت الاشارة العملية الاولى الى ضرورة تأسيس بنك مركزي في تقرير بعثة البنك الدولي عن التنمية الاقتصادية في الاردن المنشور عام ١٩٥٧ (٤) . وقد استبعدت البعثة ان يكون في مقدور الاردن تأسيس بنك مركزي قبل مضي عدد غير قليل من السنين ، فرأت تبعا لذلك ان يتحول مجلس النقد الاردني بالتدرج الى سلطة نقدية ، تبدأ بممارسة

(١) Ritter, S., Lawrence & Silber, L., William,

Principles of Money, Banking and Financial Markets,

Basic Books, Inc., New York, 1986, Fifth Edition, p 190.

(٢) قبل عام ١٩٤٩ كانت العملة السائدة هي عملة فلسطين التي كان يصدرها مجلس النقد الفلسطيني ومقره القدس .

(٣) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

بعض وظائف البنوك المركزية تدريجياً ، حتى تصبح بنكا مركزيا ، كان يقوم مجلس النقد باعادة خصم بعض انواع الاسناد والكمبيالات ، ويراقب كمية الائتمان وما تحتفظ به البنوك من عملات اجنبية ، وان يحاول اكتشاف مصادر جديدة لتمويل المشاريع ، وان ينتقل مقره من لندن الى عمان .

ولم تتوقف الحكومة الاردنية طويلا امام توصيات البنك الدولي الخاصة بالبنك المركزي ، فعمدت راسا الى المباشرة في وضع قانون للبنك المركزي ، صدر فعلا ونشر في الجريدة الرسمية عام ١٩٥٩ ، كما صدر معه قانونان اخران هما : قانون مراقبة البنوك لعام ١٩٥٩ ، وقانون مراقبة العملة الاجنبية لعام ١٩٥٩ ، وقبل ان يبدأ العمل بقانون البنك المركزي الاردني اجريت عليه تعديلات في عام ١٩٦٠ .

وفسي عام ١٩٦٢ دعت الحكومة مجلس النقد الاردني الى تنفيذ الخطوات اللازمة للبدء في تطبيق قانون البنك المركزي الاردني ، فعمد المجلس الى نقل ما تبقى من اعماله في لندن نقلا نهائيا الى عمان ، كما قرر المجلس بموافقة رئاسة الوزراء الغاء (لجنة الاستثمار) التي كانت تشرف على استثمار غطاء النقد الاردني من الموجودات الاسترلينية ، وتصفية اعمالها ، بحيث تباشر تلك الاعمال من عمان بدلا من لندن .

واصبحت بعد ذلك جميع امور النقد تدار من عمان ، وفي عام ١٩٦٢ تم تأسيس البنك المركزي الاردني وعين له محافظ ومجلس ادارة ، واصبح يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ، ولكنه لم يمارس ايا من صلاحياته حتى شهر تشرين الاول عام ١٩٦٤ ، حيث حل مجلس النقد الاردني وتحولت جميع موجوداته ومطلوباته الى البنك المركزي ، كما توقف العمل تماما بقانون النقد الاردني رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٩ ، وتولى البنك المركزي لأول مرة مسؤولية اصدار النقد الاردني وادارته وتنظيمه . وفي الوقت الحالي ، يتولى ادارة شؤون البنك المركزي العامة

مجلس ادارة ، يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء ، مؤلف من المحافظ كرئيس للمجلس ، ومن نائبين ، يسمي المحافظ احدهما نائبا لرئيس المجلس في حالة غيابه ، ومن خمسة اعضاء يمثلون المؤسسات المصرفية ومؤسسات الاقرض المتخصصة والقطاعات التجارية والاقتصادية الاخرى . ويكون المحافظ هو المنفذ الرئيسي لسياسة البنك المركزي والمسؤول عن ادارة اعماله وعلاقاته مع الاخرين ، ويساعده نائباه في القيام بواجباته ويمارسا جميع صلاحياته ومسؤولياته عند غيابه (١) .

١ - اهداف البنك المركزي الاردني

يمثل البنك المركزي الاردني السلطة النقدية في المملكة ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة . وقد حدد قانون البنك المركزي رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي ادخلت عليه عام ١٩٧٥ اهداف البنك المركزي بما يلي (٢) :

١. الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة

٢. ضمان قابلية تحويل الدينار الاردني

٣. تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة

الاقتصادية العامة للحكومة

ب- وظائف ومهام البنك المركزي الاردني

ومن اجل تحقيق اهدافه ، يقوم البنك المركزي بالمهام والوظائف التي حددها له قانون البنك المركزي الاردني ، والتي تشمل على ما يلي :

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٢) المادة (٤) من قانون البنك المركزي ، قانون رقم (٢٢) لسنة

١٩٧١ ، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ والقانون

المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٩ .

١ - اصدار النقد وتنظيمه

ان البنك المركزي هو جهة الاصدار الوحيدة للنقد الاردني من اوراق ومسكوكات ، وتغطي اصدارات النقد الاردني بالذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل ، اضافة الى اذونات الخزينة وسندات الحكومة الاردنية ذات الاجال التي لا تزيد عن عشر سنوات ، كما ان وحدة النقد في المملكة هي الدينار الاردني ، وقد بلغت قيمة النقد المصدر عام ١٩٦٤ (٢٤,٤) مليون دينار ، ارتفعت الى (٨٢٥,٩) مليون دينار بنهاية عام ١٩٨٨ ، والجدول رقم (١-٣) يبين النقد المصدر لسنوات مختلفة حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (١-٣)

النقد المصدر لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

السنة	النقد المصدر
١٩٦٤	٢٤,٤
١٩٧٠	٨٤,٤
١٩٨٠	٢٥٨,٦
١٩٨٥	٥٤٥,٠
١٩٨٦	٥٩٦,٥
١٩٨٧	٦٦٩,٢
١٩٨٨	٨٢٥,٩

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ٦ .

ويقوم البنك المركزي بتزويد السوق بما تحتاج من اوراق النقد الاردني ومسكوكاته ، ويحتفظ بمخزون من اوراق النقد والمسكوكات لهذا الغرض ، ويسترد اوراق النقد ويتلف غير الصالح منها ، ويعوض عن اوراق النقد التالفة ، ويعالج حالات تزييف النقد المتداول ، ويصدر المسكوكات الذهبية .

٢ - الاحتفاظ باحتياطي المملكة وادارته .

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطيات المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها ، حيث يقوم بتحديد اوجه الاستثمار الملائمة ، وتحديد نسب مكونات هذه الاحتياطيات وفقا لتطورات اسواق الصرف والاسواق المالية العالمية ، وبما يوفر عناصر الضمان والسيولة والربحية ، وتقليل عنصر المخاطرة الناتج عن تغيير سعر تعادل العملات الاجنبية من ناحية ، والى مواجهة مدفوعات المملكة الخارجية وخاصة تمويل المستوردات من ناحية ثانية .

وللنهوض بهذه المهمة ، عمد البنك المركزي الاردني الى تأليف لجنة خاصة بالاستثمار يرأسها نائب المحافظ وتضم عددا من كبار المسؤولين فيه ، كما تقوم الاقسام المختصة في البنك بدراسة الازمات الاقتصادية العالمية باستمرار ومتابعة التطورات التي تشهدها الاسواق المالية والنقدية التي تشكل ميدانا لاستثمارات البنك الخارجية. وفي نفس الوقت ، يحصل البنك على عروض استثمارات مختلفة من مراسليه في الخارج ، وبناء على تلك الدراسات وهذه العروض ، تقوم لجنة الاستثمار باتخاذ قراراتها (١) .

والجدول رقم (٣-٢) يبين ارصدة البنك المركزي من الذهب والعملات الاجنبية .

(١) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة

وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

جدول رقم (٢-٢)

ارصدة البنك المركزي الاردني من الذهب والعملات الاجنبية

لسنوات مختلفة (١٩٦٤ - ١٩٨٨)

(بالالف دينار)

السنة	سعر الصرف دولار / دينار	دينار	دولار
١٩٦٤	٢,٨	٢٧,٣٢٠	٧٦,٤٩٦
١٩٧٠	٢,٨	٩١,٢٠٢	٢٥٥,٦٤٨
١٩٨٠	٢,٢	٤١٨,٠٥٨	١٢٢٧,٧٨٦
١٩٨٥	٢,٧	٢٧٨,٩٥٤	١٠٢٢,١٧٦
١٩٨٦	٢,٩	٤٠١,٢٦٩	١١٦٢,٩٧٠
١٩٨٧	٢,٠	٢٩١,٠٦٦	١١٧٢,١٩٨
١٩٨٨	٢,١	٢٤٦,٨٤٤	٧٢٨,٢٧٢

المصدر : البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

٢ - الرقابة على العملة الاجنبية

لقد اعطى قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ ، للبنك المركزي الاردني صلاحية تنفيذ احكام هذا القانون، ومراقبة دخل المملكة ومدفوعاتها بالعملات الاجنبية . وقد حدد هذا القانون اهداف مراقبة العملة الاجنبية بما يلي (١) :

(١) المادة الثالثة من قانون مراقبة العملة الاجنبية ، قانون مؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ .

(ا) التأكد من استعمال ارمدة المملكة ومكاسبها من الذهب والعملات الاجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني .

(ب) التأكد من ان المبالغ المستحقة للملكة بالعملة الاجنبية والمستحقة عليها قد استوفيت بطرق صحيحة . وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف ، قام البنك المركزي باصدار التعليمات والاورام والقرارات اللازمة ، وقد اخضعت هذه التعليمات جميع المعاملات بالعملات الاجنبية ووسائل الدفع الاجنبية الاخرى ، والتعامل بالذهب ومعاملات المقيم وغير المقيم بالعملة الاردنية ووسائل الدفع الاردنية الاخرى لموافقة البنك المركزي .

وبهدف تيسير عمليات الاستيراد والتصدير ، فقد تم في عام ١٩٨٨ السماح للمواطنين الاردنيين الاحتفاظ بحسابات بالعملات الاجنبية تعادل (٥٠) الف دينار اردني كحد اقصى ، وفي سبيل تشجيع الصادرات الوطنية سمحت التعليمات باعفاء الصادرات الزراعية المصدرة الى البلاد العربية من اعادة اثمانها بالعملات الاجنبية ، وفي منتصف اب ١٩٨٩ ، سمحت التعليمات لاي شخص بان يحتفظ لدى اي بنك او شركة مالية بما يعادل (٣٠%) من قيمة الاعتمادات التصديرية الواردة لصالحه وبوالص التحصيل المادرة وقيمة الحوالات الواردة بالعملات الاجنبية العائدة لعمليات التصدير ، وذلك لتغطية حاجته من العملات الاجنبية لاستيراد المواد الاولية اللازمة لعملية التصدير .

ويقوم البنك المركزي بالاشراف والتصرف بدخل المملكة من العملات الاجنبية لاغراض الاستيراد والمدفوعات غير المنظورة ، كما يتولى بيع البنوك المرخصة حاجتها من العملات الاجنبية لتغطية التزاماتها الخارجية ، سواء ما كان منها تسديدا لاثمان المستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، او لدفع نفقات الخدمات الضرورية من سفر وتعليم واستشفاء وسياحة وغير ذلك .

وقد واصل البنك المركزي صلاحياته بمراقبة العملة الاجنبية فيما

يتعلق بتصاريح العملة لتغطية المدفوعات المنظورة وغير المنظورة ، ووضع البنك المركزي تعليماته بهذا الشأن ، وفوض البنوك بأصدار تصاريح العملة . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٠ فوضت البنوك التجارية بأصدار تصاريح العملة لتحويل قيم البوالص الواردة برسم التحصيل، واثمان الكتب والصحف والمجلات ونفقات الدراسة الجامعية او المهنية العليا والمعالجة والسفر لموظفي الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الموفدين بمهام رسمية ، كما سمح بالتحويل من حسابات غير مقيمة بالعملات الاجنبية. وفي ٣٠ مايو (ايار) ١٩٧٨ ، فوضت البنوك التجارية باصدار تصاريح العملة بحد اقصى قدره خمسة الاف دينار سنويا تحول دفعة واحدة او على دفعات، وذلك لتغطية نفقات الدراسة الجامعية او الدراسة المهنية العليا او اي نوع من انواع الدراسة غير المتوفرة في المملكة ، والسفر والعلاج والمساعدات العائلية ونفقات الاقامة في الخارج ، كما سمح البنك المركزي بتحويل الف دينار لاية اغراض اخرى بالعملة الاجنبية للشخص الواحد مرة واحدة في السنة دون ابراز اية وثائق (١) . والجدول رقم (٢-٣) يبين حجم تصاريح العملة الصادرة خلال سنوات مختلفة .

اضافة الى ما سبق ، فانه من ضمن صلاحيات البنك المركزي ايضا ، صلاحية الترخيص بمزاولة مهنة الصرافة ومراقبة اعمال الصرافين ، وسيتناول الباحث هذا الموضوع لاحقا في هذا الفصل .

٤ - العمل كبنك للبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة

يقوم البنك المركزي بصفته بنك للبنوك بتقديم الخدمات المختلفة للبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، وفيما يلي اهم هذه الخدمات :

(١) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

جدول رقم (٢-٢)

تصاريح العملة الصادرة لاغراض المدفوعات التجارية

والمدفوعات غير المنظورة خلال سنوات مختلفة

(١٩٨٨-١٩٦٦)

بالالفدينار

السنة	المدفوعات التجارية	المدفوعات غير المنظورة	المجموع
١٩٦٦	٦٨,١٤٦	١٠,٢٩٧	٧٨,٥٤٣
١٩٧٠	٦٣,٩٦٠	١٥,٨٣٦	٧٨,٧٩٦
١٩٨٠	٦٤٣,٠٤١	٤٢٩,٠٥٥	١,٠٨٢,٠٩٦
١٩٨٥	٧٦٧,٨٩٧	٤٢٩,١٦٠	١,١٩٧,٠٥٧
١٩٨٦	٦٢٩,٦٠٤	٤١٨,٥٥٨	١,٠٤٨,١٦٢
١٩٨٧	٦٧٣,٠٥٧	٤٨٦,٠٨٢	١,١٥٩,١٣٩
١٩٨٨	٧٥٦,٢٦٦	٦٠٤,١٠٤	١,٣٦٠,٤٧٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ص ٤٢-٤٣ .

أ- الاحتفاظ بودائع البنوك

ان قانون البنك المركزي يلزم البنوك التجارية ان تحتفظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي ، وتسمى هذه النسبة بالاحتياطي النقدي ، ولها حد ادنى لا يمكن تجاوزه الا بموافقة البنك المركزي . كما تحتفظ البنوك بودائع لدى البنك المركزي لكي تسدد منها بعض مدفوعات المحلية ، مثل الشيكات المسحوبة عليها لصالح

بقية البنوك ، ولكي تدفع منها ثمن ما تشتريه من البنك المركزي من عملات اجنبية لتسديد مدفوعاتها الخارجية ، كما تقوم البنوك التجارية ايضا بايداع اموالها لدى البنك المركزي كأستثمار لهذه الاموال . وقد بلغت ارصدة الحسابات الجارية وودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (بما في ذلك الاحتياطي النقدي) كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢) .

جدول رقم (٤-٢)

ارصدة الحسابات الجارية وودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي الاردني لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)
(بالالفدينار)

السنة	الحسابات الجارية والودائع
١٩٦٤	٢٦٥
١٩٧٠	١٢,٨٤٢
١٩٨٠	١٠٤,٨٦٤
١٩٨٥	١٤٨,٦٩٢
١٩٨٦	١٤٨,١٧٦
١٩٨٧	١٠٩,٥٦٩
١٩٨٨	١٢١,٢٩٦

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٨) ، ص ١١ .

(ب) بيع العملات الاجنبية للبنوك التجارية عندما استهل البنك المركزي اعماله عام ١٩٦٤ ، بدأ

التمهيد لعملياته الخارجية ، فقام بفتح حسابات مع مراسليه في الخارج لتسهيل عمليات التحويل الى المستفيدين ، كما قام بدراسة افضل وانجح الوسائل والاساليب لتنفيذ تلك الحوالات، وخلال الفترة الواقعة ما بين تاريخ تأسيس البنك ونهاية عام ١٩٨٨ ، ارتفع عدد التحويلات الى ما يقارب (٨٠٠) حوالة شهريا، وارتفع عدد مراسليه الى (٢٢) مراسلا موزعين على ثلاث وخمسين دولة (١) .

وتحتفظ البنوك التجارية بارصدة من العملات الاجنبية في الخارج في حدود نسب معينة من التزاماتها بهذه العملات، ويجري تقدير هذه النسب عن طريق البنك المركزي وفقا للظروف السائدة في البلاد . كما تقوم البنوك التجارية باجراء تحويلاتها الخارجية بنفسها بالاستناد الى اذن تحويل عملة صادر عن البنك المركزي ، ويقوم بدوره بتغذية حساباتها المفتوحة في الخارج عن طريق بيعها العملات الاجنبية التي تحتاجها لتسديد مدفوعاتها الخارجية ، ويصدر البنك المركزي نشرة يومية بالاسعار التي يبيع ويشري بها هذه العملات، كما يصدر نشرة اسعار العملات الاجنبية لغايات احتساب عمولة تصاريح العملة والرسوم الجمركية .

وقد بلغت مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية للبنوك التجارية عام ١٩٦٦ ما قيمته (٩,٦) مليون دينار ارتفعت الى (٥٤,٤) و (٢٠٢,٦) مليون دينار للاعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٨ على الترتيب (٢) .

ج (خدمات التقاص

يقصد بالتقاص: تلك العملية التي تقوم بها البنوك التجارية بتسوية الشيكات المسحوبة على بعضها البعض من قبل عملائها عن طريق تصفية قيمة هذه الشيكات باجراء التقاص فيما بينها ، ثم

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

تسوية الارصدة النهائية المدينة (او الدائنة) بقيدھا على حساب (او لحساب) البنوك الاعضاء في مكتب المقاصة (١) .

وقد باشر البنك المركزي تقديم خدمات التقاص عام ١٩٦٥ ، وتم هذه العملية يوميا ، حيث يجتمع مندوبو البنوك التجارية مزودين بكافة الشيكات المسحوبة ، ويلتقي هؤلاء في غرفة خاصة في البنك المركزي يطلق عليها اسم مكتب المقاصة ، وتتواجد هذه المكاتب في مدن اربد والزرقاء والعقبة ، اضافة الى المكتب الموجود في عمان . ويمكن ان تشمل عملية التقاص بالاضافة الى الشيكات ، قسائم فواتر السندات الحكومية الاردنية ، والاوراق التجارية المقبولة للدفع لدى البنوك التجارية في الاردن شريطة ان تكون صادرة بالدينار الاردني . ويقوم بادارة مكاتب المقاصة مجلس مؤلف من محافظ البنك المركزي الاردني رئيسا ، ومن ممثلي البنوك التجارية في عمان ومن ممثلي البنك المركزي كاعضاء ، ويقوم المجلس بوضع الانظمة والتعليمات التي تنظم عمليات التقاص ، ويبت في الاشكالات والقضايا التي تنشأ عن سيرھا ، كما يكون لمكتب المقاصة مدير يعين من بين موظفي البنك المركزي .

وقد بلغ عدد الشيكات المتداولة عن طريق مكتب مقاصة عمان في عام ١٩٦٥ حوالي (٤٧٠) الف شيك مجموع قيمتها حوالي (١٤٠) مليون دينار ، قفز عددها الى حوالي (٤,١) و (٥,٢) مليون شيك ، بقيمة اجمالية قدرھا (٥,١) و (٤,٦) بليون دينار للاعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٨ على الترتيب (٢) .

د (الترخيص بتأسيس البنوك وفتح فروعھا

ان البنك المركزي هو الجهة المخولة باصدار تراخيص

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

للبنوك ولا يجوز لاي بنك عامل في الاردن ان يفتح او يغلق فرعا او ينقل فرعا او ينقل مكانه الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي، كما لايجوز لبنك اردني ان يفتتح فرعا في الخارج الا باذن من البنك المركزي ، ويقوم البنك المركزي بالبت في مثل هذه الطلبات في ضوء حاجة المناطق المختلفة الى الخدمات المصرفية ، وعلى مدى مساهمة هذه الخدمات في انتشار الوعي المصرفي من جهة ، وعلى نمو النشاط الاقتصادي من جهة ثانية .

وقد بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة في نهاية عام ١٩٨٨ ، خمسة عشر بنكا تجاريا وبنكي استثمار ، بلغ عدد فروعها (١٩٤) فرعا، موزعة على مختلف مناطق المملكة . وتشكل البنوك الاردنية عشرة بنوك ، والسبع بنوك الباقية فروع لبنوك اجنبية .

(هـ) العمل كبنك لمؤسسات الاقراض المتخصصة

مؤسسات الاقراض المتخصصة هي عبارة عن بنوك تتعاطى

منح القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل أنواع معينة من النشاط الاقتصادي . ويحتفظ البنك المركزي باموال هذه المؤسسات على شكل ودائع مختلفة ، ويجري اية تحويلات خارجية بها ، ويقدم لها خدمات الحفظ الامين ، وبيع وشراء اذونات الخزينة وسندات التنمية ، كما يشرف على تنفيذ القروض المحلية المعقودة بينها وبين الحكومة ، او بينها وبين اي من البنوك التجارية ، ويزودها بالتسهيلات الائتمانية، وقد حدد قانون البنك المركزي لعام ١٩٧١ ، بموجب المادة (٤٠) منه التسهيلات الائتمانية لهذه المؤسسات على شكل سلف فقط بضمانة وثائق الائتمان المقبولة لديه ، بحيث تحصل هذه المؤسسات على سلف بحدود (٨٠%) من قيمة السندات او وثائق الائتمان المقدمة بضمانة ، والا تزيد مدة السلفة عن ثلاث سنوات ، ومدة استحقاق الضمانات عن خمس سنوات ، وعلى ان تستعمل هذه السلف في الاوجه التي تتفق مع احكام قانون مؤسسة الاقراض المعنية ، وأن يكون للبنك المركزي حق تحديد

اوجه استخدامها . ووفقا لتعديلات قانون البنك المركزي لعام ١٩٧٥ ، فقد تم رفع امد القروض التي يمنحها البنك المركزي لهذه المؤسسات الى خمس سنوات بضمن وثائق ائتمان لا تزيد مدة استحقاقها عن سبع سنوات والجدول التالي رقم (٢-٥) يبين رصيد السلف التي قدمها البنك المركزي لمؤسسات الاقراض المتخصصة .

جدول رقم (٢-٥)

رصيد القروض المقدمة من قبل البنك المركزي لمؤسسات الاقراض المتخصصة لسنوات مختلفة (١٩٧١-١٩٨٨)
بالالف دينار

السنة	رصيد القروض
١٩٧١	٢٢٥
١٩٨٠	١٩,٧٢٥
١٩٨٥	١٠٠,٨٦٩
١٩٨٦	١٠٧,٨٢٥
١٩٨٧	١٠٨,٤٥٧
١٩٨٨	١٠٧,١٠٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

و (اضافة الى ما سبق يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية خدمات الحفظ الامين لموجوداتها الثمينة ولما تحتفظ به في محفظتها من الاوراق المالية ، كما يبيعها من محفظته الخاصه ، سندات واذونات الخزينة ويشترئها .

كما قام البنك المركزي الاردني في عام ١٩٧٠ ، بتأسيس معهد للدراسات المصرفية لتدريب العاملين في البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، والمؤسسات المالية الاخرى ، من اجل رفع قدراتهم المهنية والفنية ، ونشر العلوم المصرفية النظرية والتطبيقية ، وتطوير اساليب الخدمة المصرفية في المملكة ، كما بدأ هذا المعهد في عام ١٩٧٦ ، بعقد دورات تدريبية متخصصة لموظفي الجهاز المصرفي ، كما ويقوم المعهد بايفاد الدارسين المتفوقين في دورات تدريبية وبعثات دراسية لاتمام دراستهم الجامعية في الجامعات الامريكية او البريطانية .

ويقوم البنك المركزي كذلك بتزويد البنوك بالتسهيلات الائتمانية ، وخدمة الاخطار المصرفية ، وسيلتناول الباحث هذين الموضوعين في الوظيفة الخامسة والسادسة تباعا .

٥ - مراقبة البنوك

حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين يقوم البنك المركزي بدراسة وتحليل الاوضاع المالية للبنوك المرخصة بغية التأكد من سلامة اوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها . وقد اولى البنك المركزي الاردني جل اهتمامه وعنايته منذ تأسيسه لوظيفة الرقابة على البنوك ، حيث شرع البنك في العمل على خلق جهاز تتوافر فيه الخبرة والمران والدراية بالاعمال المصرفية ، ولم يؤسس البنك المركزي في البداية دائرة مستقلة لمراقبة البنوك ، بل اناط هذه المهمة بقسم تابع لما كان يسمى بدائرة الابحاث والاحصاءات . وكان هذا القسم يقوم بتحضير المعلومات والاحصاءات عن نشاط البنوك العاملة في المملكة وفق نماذج وكشوفات كانت البنوك تكلف بتعبئتها واعادتها الى البنك المركزي ضمن فترات محددة ، وسارت الاعمال على هذا النحو فترة من الوقت ، الى ان صدر قانون البنوك المؤقت لعام

١٩٦٦ ، حيث قرر البنك المركزي انشاء دائرة لمراقبة البنوك بدأت عملها في بداية عام ١٩٦٦ ، وتقوم هذه الدائرة باستخدام اساليب متنوعة من الرقابة لتحقيق الاهداف التي قامت من اجلها ، وفيما يلي هذه الاساليب (١) .

(١) الكشوفات والبيانات

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية تزويده بكشوفات وبيانات شهرية وربع سنوية وسنوية واية كشوفات ضرورية اخرى ، وفق النماذج التي يحددها ، والمتضمنة المعلومات والبيانات التي يطلبها . وفي ضوء هذه المعلومات والبيانات المتوافرة في هذه الكشوف يستطيع البنك المركزي معرفة الموقف المالي لكل بنك مرخص على حدة ، وللنظام المصرفي ككل ، كما يتمكن من مراقبة تقدم البنوك في اعمالها ومتابعة اوضاعها المالية ومدى مسيرتها لمتطلبات الاقتصاد القومي وللسياسة النقدية الموضوعة . وكذلك عن طريق استخراج اهم المؤشرات المصرفية يتسنى للبنك المركزي المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين من ناحية ، ومعرفة مدى تطبيق البنوك المرخصة للاحكام الواردة في قانون البنوك وقانون البنك المركزي او اي قانون اخر من ناحية ثانية .

وتعتبر الكشوفات والبيانات من اساليب الرقابة غير المباشرة ، وعن طريق توافر مثل هذا الاسلوب يستطيع البنك المركزي ان يعدل سياسته النقدية او يرسمها على شكل افضل وأن يصدر الاوامر والتعليمات بناء على ما تفرزه هذه الكشوفات والبيانات . وقد يرى البنك المركزي انه من الانسب ان يتأكد من مجريات الامور، فيستخدم عندها الرقابة المباشرة ، اي اسلوب التفتيش .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(ب) التفتيش

وهو احد اساليب الرقابة المباشرة على البنوك والشركات المالية ، حيث يجري التفتيش فجأة ودون سابق انذار ، ويقوم به مفتشون تتوافر لديهم الدراية والالمام الكامل بالأعمال المصرفية والقدرة على الحكم وسلامة التقدير . وقد منح قانون البنوك في الاردن (١) ، البنك المركزي صلاحية القيام بالتفتيش على البنوك والقيام بزيارات مفاجئة اليها ، للتأكد من صحة المعلومات التي تقدمها الى البنك المركزي عن طريق الفحص المفاجيء للقيود والسجلات المحفوظة لديها ومطابقتها مع البيانات المقدمة الى البنك ، وكذلك دراسة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من حيث كميتها ونوعيتها وضماناتها ، وتقييم الوضع المالي للبنك والتعرف على مدى سيولته وتقديم خدمات سليمة الى الجمهور ، وقد بدأ البنك المركزي هذه الزيارات عام ١٩٦٩ على فروع البنوك المرخصة في عمان ، ثم توسع فيها منذ عام ١٩٧٠ ، لتشمل فروع البنوك في جميع مدن المملكة، كما تم اخضاع شركات الوساطة المالية الى جانب البنوك المرخصة للتفتيش من قبل البنك المركزي .

(ج) التشاور والاقناع الودي

يعني الاقناع الودي التفاهم بين المسؤولين في البنك المركزي والبنوك التجارية ، عن طريق الاتصالات والاجتماعات المشتركة وبحث مواضيع التغيير المنشودة وتحديد وسائله . ويستخدم البنك المركزي هذا الاسلوب بعد ان يكون قد الم بالواقع المصرفي بهدف استدراك النواقص وسد الثغرات باعتباره افضل واسلم من الالزام والاكراه ، ونظرا كذلك للروابط الوثيقة ما بين مختلف فعاليات

(١) المادة (٢٠) من قانون البنوك ، قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ ، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ .

دينار ، كما تقرر ان تشمل خدمة الاخطار المصرفية الشركات المالية المتخصصة اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٤، وبذلك تمكنت البنوك من معرفة قيمة التسهيلات الائتمانية التي استعملها كل متعامل من البنوك كافة ، ضمن اطار السرية التامة ، كما تمكنت من تقدير ملاءة المتعامل المالية تقديرا صحيحا ، واسهمت مركزية المخاطر المصرفية بذلك في صيانة اموال المودعين والمساهمين من ان تكون عرضة للاستدانة السيئة او الهالكة .

(و) الاستعلامات والمتابعة

يعتبر هذا الاسلوب من الاساليب الوقائية اضافة الى انها نوع من الرقابة المسبقة للجهاز المصرفي ، وضمن هذا الاسلوب يقوم البنك المركزي بدراسة ومتابعة طلبات الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي ترغب البنوك بمنحها للمتعاملين معها المقيمين ، وحسب تعليمات البنك المركزي لعام ١٩٨٦ اصبح على البنوك ان تتقدم بطلب للموافقة على منح التسهيلات عندما تزيد عن (٥٠٠) الف دينار للمتعامل الواحد . وكذلك فان التسهيلات التي ترغب البنوك المرخصة بمنحها لغير المقيمين باستثناء السلك الدبلوماسي ، وطلبات البنوك المرخصة منح اعضاء مجالس ادارتها والموظفين فيها، تستوجب موافقة البنك المركزي المسبقة في كل الاحوال ، وذلك للتأكد من مطابقتها لاحكام القوانين المعمول بها والتعليمات الصادرة بموجبها .

ان طلبات ترخيص البنوك والشركات المالية الجديدة فسي المملكة ، وطلبات فتح فروع للبنوك الاردنية المرخصة في الخارج او المساهمة في مؤسسات مالية وبنوك اجنبية ، وكذلك طلبات فتح مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية والاجنبية داخل الاردن ، تتم دراستها في قسم الاستعلامات والمتابعة التابع لدائرة مراقبة البنوك ، قبل ان يقوم البنك المركزي بالموافقة عليها .

٦ - تنظيم الائتمان

من أجل تنظيم نوع الائتمان وكميته ، قام البنك المركزي باتخاذ تدابير مختلفة ، وفيما يلي عرض للتدابير المتخذة (١) :

(١) التأثير على السيولة

يستطيع البنك المركزي التأثير على سيولة البنوك عن طريق تحديد نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة النقدية التي يتعين على البنوك المرخصة ان تحتفظ بها لدى البنك المركزي ، وتشكل هاتين النسبتين وسيلة من وسائل تنظيم كمية الائتمان ، بحيث ان رفع احدهما يعني تخفيض طاقة البنك المرخص على منح التسهيلات الائتمانية ، وتخفيضها يعني زيادة تلك الطاقة . وهذا يعني قدرة البنك المركزي في التأثير على سيولة البنوك التجارية ، وبالتالي توسع البنوك في منح التسهيلات الائتمانية او ضغطها ، وفقا لمبدأ خلق الودائع الائتمانية المشتقة ، على الشكل التالي (٢) :

الودائع الائتمانية المشتقة = المبلغ الحر* نسبة الاحتياطي القانوني، اي ان هناك علاقة عكسية بين قدرة البنوك مجتمعة على خلق الودائع الائتمانية وبين نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تتضاعف قدرة البنوك على خلق الودائع الائتمانية كلما انخفضت

(١) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية في الاردن ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

* المبلغ الحر في هذه المعادلة هو المبلغ المودع (اي الوديعة) مطروحا منه مبلغ الاحتياطي القانوني النقدي .

الحريساوي (١٠٠٠) دينار ، ونسبة الاحتياطي القانوني (١٠%) فان مقدار الودائع الائتمانية المشتقة يساوي عشرة الافدينار بينما لو حفظنا نسبة الاحتياطي النقدي الى (٥%) ، فان مقدار الودائع الائتمانية المشتقة يصبح عشرون الفدينار.

لقد حدد البنك المركزي الاردني بتاريخ ١٢ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٨٨ ، الحد الادنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي الالزامي بالدينار بنسبة (٩%) من مجموع وداائع المتعاملين والبنوك والمركز الرئيسي والفروع الخارجية والمبالغ المقرضة بالدينار ، باستثناء السلف التي يقدمها البنك المركزي تشجيعا للصادرات الوطنية ، كما حدد الحد الادنى لنسبة السيولة ب (٣٠%) ، وبتاريخ ٢١ ايار (مايو) عام ١٩٨٩ ، الزم البنك المركزي البنوك والشركات المالية الاحتفاظ لديه بما نسبته (٢٥%) من وداائع المتعاملين المقيمين وغير المقيمين بالعملة الاجنبية كاحتياطي نقدي الزامي على شكل وديعة لاجل شهر على الاقل ، باي او كل من الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني والمارك الالمانى والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري والين الياباني .

(ب) التسهيلات الائتمانية المتاحة للبنوك

لقد بدا البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي وللحكومة اعتبارا من بداية عام ١٩٦٦ ، بعد ان اتم وضع التعليمات الخاصة باعادة الخصم واعطاء السلف كهداية للقيام بوظيفته كمقرض اخير للسوق المالية ، مما ادى الى افساح المجال امام البنوك التجارية لاعادة خصم كمبيالاتها والاقتراض من البنك

WRitter, S. Lawrence & Silber, L., William , (١)

Principles of Money, Banking and Financial Markets,

Op., Cit., pp 44.

ج) التدابير الانتقائية

اولا: في مجال التأمينات النقدية

بتاريخ ١٢ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٨٨ ترك البنك المركزي الامر للبنوك والشركات المالية المرخصة في تحديد نسبة التأمينات النقدية المستوفاه لاستيراد المواد الاولية المستعملة في الصناعة المحلية والمعدات والمكائن الصناعية والمواد الغذائية الاساسية والادوية واللوازم الطبية ومستلزماتها ، والمواد والسلع المستعملة في التعهدات العائدة للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على ان لا تقل عن (١٠%) باي حال من الاحوال ، ولا عن (٤٠%) على السلع المستوردة الاخرى .

ثانيا : في مجال ضبط الائتمان وتوجيهه

قرر البنك المركزي عام ١٩٧٠ ، بعد موافقة مجلس الوزراء تعديل المادتين (٢٩ و ٤٠) من قانون البنك المركزي المتعلقة بمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفا لفترات اقصاها ثلاث سنوات بضمانة ووثائق الائتمان العائدة لائتمانها ، ونتيجة لذلك قام البنك المركزي باصدار تعليمات تنظم عملية منح السلف لمؤسسات الاقراض المتخصصة ، والهدف من ذلك تمكين هذه المؤسسات من الحصول على سلف من البنك المركزي لتتمكن من تمويل نشاط قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان ، اضافة لتحقيق توزيع افضل للتسهيلات الائتمانية وتوزيعها .

اما فيما يخص البنوك التجارية ، وحرما على تنظيم الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ، وليتلاءم مع طبيعة نشاط الفعاليات الاقتصادية المختلفة ، فقد قرر البنك المركزي بتاريخ ٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٨٨ ، ان لا تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمتعاملين على شكل حسابات جارية مدينة بنسبة (٢٠%) من مجموع التسهيلات المباشرة وذلك خلال سنة

المركزي لاغراض تمويل نشاطاتها المختلفة . وقد عمد البنك المركزي الى تعديل سياسته اكثر من مرة لتتجاوب مع الاوضاع والقضايا المختلفة التي واجهته ، مثل حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، واحداث ايلول عام ١٩٧٠ ، فجعل الشروط الواجب توافرها في الاسناد ووثائق الائتمان المقدمة لاعادة الخصم او ضمانه للسلف اكثر سهولة ويسرا ، وذلك لتمكين اي بنك مرخص يعاني من نقص في السيولة بسبب اشتداد السحب على الودائع او التوسع في الائتمان او كليهما معا ، من توفير الاموال اللازمة لمواجهة التزاماته السريعة. وقد حال هذا الاجراء بين البنوك وبين التحفظ او التوقف عن منح التسهيلات الائتمانية ، وقد استفادت البنوك من تعديل هذه السياسات على نحو واسع ، حيث توافرت السلف التي يمنحها البنك المركزي للبنوك التجارية ، اذ بلغ رصيد السلف الممنوحة للبنوك التجارية بضمانة مساهمتها في قروض التجمع البنكي واسناد القروض والسندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة ووثائق تشجيع الصادرات (اعتمادات التصدير) ، ما مقداره (١٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٢ ، وارتفع هذا الرصيد ليبلغ (٢٨,٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وقد استفاد من هذه السلف معظم البنوك التجارية العاملة في المملكة .

وفي الثمانينات ، استوجب ترخيص الشركات المالية قيام البنك المركزي بمهمة المقرض الاخير وفقا لشروط عامة للاقراض حددها مجلس ادارته، وقد بلغ رصيد السلف الممنوحة للشركات المالية (١٢) مليون دينار عام ١٩٨٢ ، ارتفع الى حوالي (٢٢,٥) مليون عام ١٩٨٨ ، وقد استفاد من هذه السلف معظم الشركات المالية في المملكة (١) .

(١) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة

وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

من تاريخه ، كما حدد البنك المركزي الحد الاعلى لنسبة الائتمان /
الودائع ب (٧٠%) ، ولتشجيع البنوك المرخصة على المشاركة في القروض
المجمعة فقد تم استثناء القروض المجمعة التي تزيد مدتها عن ٥
سنوات من بند الائتمان حين احتساب نسبة الائتمان / الودائع المقررة .

وكذلك بالنسبة للاكتتاب في اسناد القرض التي تصدرها المؤسسات
العامه حيث تعفى البنوك التجارية من ادراج قيمة هذه الاسناد لاغراض
احتساب نسبة الائتمان / الودائع ايضا .

وفي مجال تعليمات منح تسهيلات لغايات شراء الاوراق المالية
والاكتتاب بها ، فقد تقرر اخذ موافقة البنك المركزي اذا ما زادت
قيمة تلك الاوراق عن (٥٠) الف دينار للمتعامل الواحد بسقف اعلاه (١٥٠)
الف دينار للشخص الطبيعي و (٣٠٠) الف دينار للشخص المعنوي .
وبتاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، جرى منع البنوك والشركات
المالية من تقديم اية تسهيلات بالدينار الاردني للمقيمين بضمانة
ودائع بعملات اجنبية وتصفية الحسابات القائمة خلال ثلاثة شهور من
تاريخه .

ومن التدابير الانتقائية في هذا المجال ، قيام البنك المركزي
بتحديد نسبة بين رأسمال البنك التجاري وودائعه ، حيث تم في عام
١٩٨٤ رفع رأسمال البنوك الى ٥ مليون دينار ، واصبح الحد الادنى
لنسبة رأس المال الى الودائع (٧,٥) % .

ثالثا : في مجال اسعار الفوائد

قرر البنك المركزي الاردني في اخر كانون الثاني (يناير)
عام ١٩٨٩ تعويم اسعار الفائدة على الحسابات الجارية الدائنة وكافة
انواع وداائع المتعاملين ، كذلك تقرر ان يحدد اسعار الفوائد على
التسهيلات المباشرة للمقيمين ما يلي :

١٠ % سنويا لدى البنوك والشركات المالية

١٠ % كحد اقصى سنويا لدى مؤسسات الاقراض المتخصصة

اما غير المقيمين فقد حددت اسعار الفائدة على تسهيلاتهم بما نسبته ١٢ % .

ولاهمية اسعار الفائدة في المرحلة الحالية واثرها في حشد المدخرات المحلية وتوفير الموارد اللازمة للاستثمار ، فقد قرر البنك المركزي الاردني في مطلع شهر شباط (فبراير) عام ١٩٩٠ تعويم اسعار الفائدة (باستثناء مؤسسات الاقراض المتخصصة - بما فيها بنك الاسكان - وشركات التمويل والادخار التعاقدية) ، كما حدد نسبة العمولة على هذه الفوائد بمقدار (١%) للمقيمين و(١,٥%) لغير المقيمين (١) .
رابعاً : تدابير انتقائية اخرى .

اضافة الى التدابير السابقة ، وتعزيزاً لدور البنك المركزي التنموي ، فقد تم اتخاذ تدابير اخرى في مجالات مختلفة ، ومنها ما يلي :

١ - بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ، قرر البنك المركزي منح السلف للبنوك التجارية بضمانة بوالص واعتمادات التصدير ، والسحوبات المكفولة ، وتبع ذلك اعفاء هذه السلف من متطلبات الاحتياطي النقدي اعتباراً من اول نيسان (ابريل) ١٩٨٤ وذلك بهدف تشجيع البنوك على تمويل الصادرات الوطنية .

٢ - بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٥ ، تم تعديل تعليمات منح السلف للبنوك والشركات المالية التي يمنحها البنك المركزي بضمانة السندات الحكومية والمؤسسات العامة ، بحيث يكون سعر الفائدة عليها مساوياً لسعر اعادة الخصم النافذ بتاريخ منح السلفة

(١) البنك المركزي الاردني ، مذكرة موجهة الى البنوك والشركات المالية رقم ٩٠/١١ ، تاريخ ١٦/١/١٩٩٠ .

- ولمدة اقصاها ٩ اشهر ، وبنسبة (٩٠%) كحد اقصى من قيمة السندات .
كما يكون الحد الاعلى لمجموع ما تحصل عليه من سلف يعادل مثل رأس المال المدفوع للبنك ومثلي رأس المال المدفوع للشركات المالية .
- ٢ - بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦ ، قرر البنك المركزي انه على البنوك التجارية ان تستثمر في اسهم الشركات المساهمة العامة بنسبة (٩%) على الاقل من قيمة رأسمالها واحتياطياتها في المملكة ، وذلك من مطلع عام ١٩٨٧ ، علما بان الاستثمار في سندات الخزينة الاردنية سيؤخذ بعين الاعتبار لتغطية النقص في الاسهم .
- ٤ - تشجيعا للصادرات الوطنية ، ونظرا للتطورات التي شهدتها هيكل اسعار الفوائد خلال عام ١٩٨٩ ، حدد البنك المركزي بتاريخ ٢١ اب (اغسطس) عام ١٩٨٩ اسعار الفوائد التي يتقاضاها على السلف الممنوحة للبنوك والشركات المالية بنسبة (٨%) على الصادرات الوطنية الى الدول التي تربطها مع الاردن اتفاقيات تجارية ثنائية ، و (٦%) على الصادرات الوطنية الى الدول الاخرى ، كما حدد البنك المركزي مقدار الفائدة والعمولة التي تتقاضاها البنوك والشركات المالية بنسبة (١,٥%) تضاف الى الفوائد السابقة .
- ٥ - اضافة الى ما سبق ، ورغبة من البنك المركزي في تدعيم هيكل الودائع الادخارية وتعزيز مجالات الاستثمار والتوظيف الاطول اجلا ، تمت الموافقة لبعض البنوك على منحها حوافز تشجيعية على حسابات التوفير بحيث لا تزيد كلفتها عن (٥,٥%) كحد اقصى . وفي مجال خدمة اعادة التمويل التي يقدمها البنك المركزي لاسناد القرض والقروض المجمعة ، قام البنك باعادة تمويل ما نسبته (٢٥%) من هذه الاسناد في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٨٤ .

(د) سعر اعادة الخصم

سعر اعادة الخصم هو نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك

المركزي من المؤسسات التي تختار الاقتراض منه (1) . والتي يستطيع البنك المركزي من خلالها تشجيع البنوك التجارية على التوسع في الائتمان او الحد من هذا التوسع .

وقد حدد البنك المركزي الاردني سعر اعادة الخصم لاول مرة بتاريخ ٢٢ كانون اول (ديسمبر) عام ١٩٦٥ بما نسبته (٥,٥%) سنويا ، ثم جرى تخفيض عليه ليصبح (٥%) سنويا عام ١٩٧٢ .

ونظرا لظروف الانتعاش الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ وما واكبها من ضغوط تضخمية ، جرى رفع سعر اعادة الخصم تدريجيا اكثر من مرة بغية الحد من التوسع في الائتمان الممنوح من قبل البنوك . ومع بداية الثمانينات شهد الاردن تراجعا ملحوظا في النشاط الاقتصادي مما ادى الى خفض سعر اعادة الخصم تشجيعا للبنوك التجارية على التوسع في الائتمان الممنوح .

وفي نهاية شهر اب (اغسطس) ١٩٨٩ ، ونظرا للضغوط التضخمية على اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني ، وبهدف الحد من نمو السيولة المحلية ، قام البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم تدريجيا الى ان وصل الى (٨,٥%) .

٧ - العمل كبنك للحكومة

بصفته بنك للحكومة يقوم البنك المركزي بتقديم مجموعة من الخدمات على الشكل التالي (٢) :

(١) حفظ حسابات الايراد والانفاق

يتولى قسم الودائع في الدائرة المصرفية ادارة الحسابات المفتوحة لدى البنك ، وقد تم فتح حساب الايرادات العام وحساب محاسب

(١) Rose, S. Peter, Money & Capital Markets, Op., Cit., p 626.

(٢) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة

وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

مالية عمان لدى البنك المركزي في عام ١٩٦٨ ، وتم نقل كافة الحسابات والمعاملات المطرفية للوزارات والدوائر الحكومية ، التي يشمل قانون الموازنة العامة انفاقاتها وايراداتها الى البنك المركزي . كما يقوم البنك المركزي بتفويض بعض البنوك التجارية بادارة حسابات الايرادات العامة بحيث تقوم تلك البنوك بتحويل ارصدة تلك الحسابات الى البنك المركزي الاردني .

(ب) ادارة الدين العام

تتولى دائرة الدين العام في البنك المركزي ادارة واصدار اذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات الخزينة نيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، وادارة واصدار سندات المؤسسات العامة نيابة عن بعض المؤسسات العامة في الدولة ، وما يتبع ذلك من اجراءات مختلفة ، كالاعلان والاكتتاب في هذه السندات ، وعمليات البيع والشراء من محفظة البنك المركزي ، وفتح سجلات المالكين ، واصدار وثائق الملكية وتسديد قيمتها ، والتأكد من مطابقة تلك الاجراءات لقانون الدين العام . اما سندات المؤسسات العامة فهي منظمة بقوانين تلك المؤسسات ، وانظمة خاصة تصدر بموجب تلك القوانين لتنظيم عملية اصدار السندات لمالحيها . وتصدر اشكال الدين العام على الشكل التالي :

اولا : السندات والاذونات الحكومية وتشمل اذونات الخزينة الاردنية والسندات .

ثانيا : سندات المؤسسات العامة الصادرة بكفالة الحكومة .

(ج) اجراء التحويلات الخارجية

يقوم البنك المركزي في الوقت الحاضر وبعد ان استكمل

جميع الترتيبات المصرفية مع مراسليه في الخارج من جهة ، ومع الدوائر الرسمية من جهة ثانية ، بتنفيذ كافة تحويلات الوزارات والدوائر الرسمية والقيادة العامة للقوات المسلحة الى الخارج ،

ويستلم ما يرد لحسابها من حوالات خارجية ، وقد بلغ مجموع الحوالات
المأدرة خلال عام ١٩٨٨ حوالي (٩٦٥٠) حوالة ، بقيمة تبلغ حوالي
(٢٨٠) مليون دينار.

(د) فتح الاعتمادات

تفتح الحكومة اعتمادات مصرفية لتمويل مستورداتها من
السلع ، اي لتمويل جانب المستوردات من تجارتها المنظورة ، اما
استيراد الخدمات فيتم عن طريق اجراء تحويل خارجي فقط . وقد كانت
الوزارات والداوثر الحكومية تقوم بتنفيذ عمليات تمويل المستوردات
الحكومية عن طريق البنوك المرخصة حتى عام ١٩٧٠ ، حين استكمل البنك
المركزي الترتيبات اللازمة لتمويل جميع المستوردات الحكومية
بواسطته ، وبدأت جميع الوزارات والداوثر الحكومية اعتبارا من اول
ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، بفتح جميع الاعتمادات اللازمة لتمويل
مستورداتها وتسديد مستندات الشحن المسحوبة عليها بواسطة البنك
المركزي .

(هـ) ادارة اتفاقيات القروض والاتفاقيات التجارية

يقوم البنك المركزي بادارة اتفاقيات القروض والاشراف على
تنفيذها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لسحب المبالغ من قيمة القروض عن
طريق فتح الاعتمادات المستندية التي تسدد من اصل هذه القروض . كما
يتولى البنك المركزي تنظيم ترتيبات الدفع المتعلقة بتبادل البضائع
في ظل البروتوكولات التجارية المعقودة بين الاردن والدول الاخرى ،
حيث يتم فتح حسابات خاصة لتسديد قيم البضائع المتبادلة بينهما .

(و) تسليف الخزينة

تحدد المادة (٤٩) من قانون البنك المركزي جانبا من علاقة
البنك مع الحكومة خاصة في مجال التسليف ، حيث تنص هذه المادة
بانه يجوز للبنك المركزي ان يقدم للحكومة سلفة بدون فائدة لتغطية
اي عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات ،

شريطة ان لا يزيد الرصيد القائم لهذه السلفة في اي وقت من الاوقات بمقتضى احكام هذه المادة على(٢٥%) من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامة المعمول به عند تقديم السلفة (١) . وتأخذ انواع السلف التي يقدمها البنك المركزي للحكومة ثلاثة اشكال هي السلفة العادية والسلفة على ارباح البنك المركزي والسلفة الاستثنائية على اصدارات الدين العام نيابة عن الحكومة ، او على مصادر الدخل الاخرى التي قد تتحقق للحكومة كالسلفة على ارباح اعادة التقييم * .

(ز) تقديم المشورة للحكومة

يقوم البنك المركزي بتقديم رايه ومشورته عن الاسئلة والاستشارات في شتى الموضوعات الاقتصادية لمجلس الوزراء ، او اي جهة حكومية . كما يقدم مقترحات وتوصيات لاتخاذ القرارات والتدابير التي تتصل بالشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية . كما وتتخذ المشورة الاقتصادية التي يقدمها البنك شكل اشتراكه في مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة وفي المؤتمرات والاجتماعات الاقتصادية التي يتمثل فيها الاردن ، وفي المباحثات الخاصة بالاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات الدفع التي يعقدها الاردن مع غيره من الدول والمؤسسات الاقليمية والدولية، وفي التفاوض من اجل عقد القروض الخارجية . ومن ابرز الميادين التي يقدم البنك المركزي مشورته الاقتصادية الى الحكومة هي رسم السياسات الاقتصادية وخاصة وضع برامج التنمية

(١) المادة (٤٩) من قانون البنك المركزي ، قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١ ، والتعديلات الصادرة عليه بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ، والقانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩ .

* ارباح اعادة التقييم هي عبارة عن الارباح الناتجة عن الفروقات التي تحدث عند تقييم موجودات البنك المركزي بالعملات الاجنبية .

الاقتصادية والاجتماعية جميعها، كما كان له دور مميز في المشاورات التي عقدت مع صندوق النقد الدولي في بداية عام ١٩٨٩ ، والتي تم التوصل من خلالها الى الاتفاق على برنامج تصحيحي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي مع استقرار سعر صرف الدينار الاردني وخفض معدلات التضخم .

٨ - معالجة المشكلات الاقتصادية والمالية

من المهام الاخرى التي يقوم بها البنك المركزي معالجة المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجهه ، وقد واجه البنك المركزي الاردني منذ نشأته اوضاع قاسية جدا ، وكان عليه ان يبادر الى القيام بالدور الموكل اليه من قبل القانون في اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة تلك المشكلات ، ووضع الاجراءات الكفيلة للتغلب عليها . ومن ابرز المشكلات التي واجهت البنك المركزي ، حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما ترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية ، وحوادث ايلول عام ١٩٧٠ ، وظروف الركود الاقتصادي في بداية الثمانينات وما افرزته من اثار سلبية ، مثل انخفاض المساعدات الخارجية ، وارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية ، وقد ادى هذا الوضع الى تراجع كبير في احتياطات المملكة من العملات الاجنبية ، وظهور اختلال واضح ما بين حجم مقبوضات الاردن من العملات الاجنبية مقارنة بمدفوعاتها ، وانخفاض سعر صرف الدينار الاردني في الاونة الاخيرة ، ومشكلة بنك البتراء وبنك الاردن والخليج ، اضافة الى مشكلة قطاع الصرافة * .

مما تقدم نجد أن البنك المركزي الاردني قد تطور خلال ربع القرن

* قررت لجنة الامن الاقتصادي بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ حل مجلس ادارة كل من بنك الاردن والخليج وبنك البتراء ، ودمج البنكين المذكورين بهدف اعادة هيكلة راسمالهما بما يكفل تدعيم حسابات راسمال البنك وتعزيز

الماضي تطورا كبيرا في اعماله وواجباته ، ومما يدل على ذلك ،
التزايد الكبير في حجم موجوداته الكلية ، فقد كانت عام ١٩٦٤
حوالي (٢٥,٩) مليون دينار (منها حوالي (٢٥,٨) مليون دينار موجودات
اجنبية) ، ارتفعت عام ١٩٨٨ لتبلغ حوالي (١٢٠١,٣) مليون دينار منها
حوالي (٢٧٧,٢) مليون دينار موجودات اجنبية ، كما هو موضح في الجدول
رقم (٦-٢) .

جدول رقم (٦-٢)

اجمالي موجودات البنك المركزي لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)
بالالف دينار

السنة	الموجودات الاجنبية	الموجودات الكلية
١٩٦٤	٢٥,٧٧٧	٢٥,٨٨٢
١٩٧٠	٩١,٢٠٢	١٠٦,٩٨٦
١٩٨٠	٤٢٩,٤٧٢	٥٧٨,٥٢٦
١٩٨٥	٤٠٨,٠٨٦	٧٦٢,٩٥٠
١٩٨٦	٤٢٣,٢١٤	٨١٩,٩٥٢
١٩٨٧	٤٢١,٤٠٤	٩٢٠,٥٤٢
١٩٨٨	٢٧٧,١٨٤	١,٢٠١,٢٢٢

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية
(١٩٦٤-١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

* سيولته ، اضافة الى ذلك وضع حد للتجاوزات التي حصلت منها ،
واستقرار الاوضاع لخدمة مصالح المودعين ، اما بالنسبة لمشكلة قطاع
الصرافة فسوف يتم شرحها بالتفصيل لاحقا في هذا الفصل .

٢ - البنوك التجارية بشكل عام

(١) نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية نتيجة للتطورات الاقتصادية المتتابة على مر السنين ، فقد كان التعامل التجاري في المجتمعات البدائية يقوم على تبادل السلع عن طريق المقايضة ، ومع نمو حاجات الانسان ومتطلباته ، وتقدم وتحسن اوضاعه الاجتماعية والمادية ، ومع ازدياد درجة التخصص نتيجة للتطور الاقتصادي ، ادى ذلك الى زيادة الصعوبات التي تواجه عمليات المقايضة ، مما صعب بالتالي عمليات التبادل التجاري . ونتيجة لذلك بدأ الناس يبحثون عن وسائل جديدة اخرى غير المقايضة لتكون وسيطا للمبادلة ، وكان الذهب والفضة من اكثر الوسائل قبولا لدى الناس جميعهم من اجل تقويم السلع والخدمات التي يتعاملون بها في مبادلاتهم التجارية ، الا انه وبسبب ندرة هذه المعادن النفيسة ، والوقت الذي يصرف في كل صفقة للتأكد من نوعيتها ، تطلب الامر تدخل الدولة لسك النقود الذهبية والفضية ، اي لاصدار قطع نقدية محددة الوزن والشكل القيمة ، وبعد ذلك تم استبدال هذه القطع باوراق نقدية غطاؤها الرئيسي الذهب والفضة وذلك من اجل تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الناس بشكل اوسع واطمن (١) .

وقد لعب الصيارفة والصاغة في اوربا بشكل عام ، وفي ايطاليا بشكل خاص دورا اساسيا في نشأة البنوك التجارية ، فلقد كان التجار والعامه يودعون امولهم لدى هؤلاء الصيارفة والصاغة بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررونها لحفظ حقوق اصحاب هذه الاموال ، ومع مرور الزمن وازدياد ثقة الناس بالصيارفة والصاغة ، اصبح الناس يقبلون الايصال كوسيلة للتبادل ، ويبقى الذهب والفضة مكدسا في خزائن

(١) احمد علي دغيم ، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي

عالمي جديد ، دار النمر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٥ - ٦ .

السيارفة والصاغة ، مما أدى الى تنبه السيارفة والصاغة الى هذه الحقيقة ، وبدأت فكرة استغلالهم لهذه الاموال ، وادى ذلك الى تشجيعهم لأكبر عدد ممكن من الاغنياء على ايداع اموالهم لمدة طويلة ، وذلك عن طريق دفع فائدة سنوية لهؤلاء بدلا من اخذ اجر منهم عن الايداع ، وتلك الفائدة كانت اقل بكثير من الفائدة التي كانوا يحصلون عليها عند اقراضهم من تلك الاموال للغير ، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الاقراض ، اضافة الى هاتين الوظيفتين الكلاسيكيتين ، نشأت عملية خلق النقود عندما كان القرض ياخذ شكل ائصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض، وخاصة بعدما اصبح الناس يثقون بهذه الايصالات نتيجة تجاربهم وتعاملهم مع الصاغة والصرافين (١) .

ان قيام الصرافين والصاغة بمثل هذه الاعمال لم يأت صدفة ، بل نتيجة لتطور استغرق زمتا طويلا ، وما رافقه من ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين معهم ، مما حول محلاتهم الى النواة الاولى للبنوك التجارية ، حيث اتخذت هذه البنوك نفس الاسلوب الذي اتبعه هؤلاء ، اي يحصلون على نقود (ودائع) بسعر فائدة منخفض نسبيا ليقرضوها بسعر فائدة مرتفع . وقد قام اول بنك تجاري في البندقية عام ١١٥٧م ، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فكان بنك امستردام عام ١٦٠٩م ، وبنك انجلترا عام ١٦٩٤م ، وبنك فرنسا عام ١٨٠٠م (٢) .

(ب) تعريف البنوك التجارية

ان كلمة بنك (Bank) كلمة انجليزية مشتقة من كلمة

(١) زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية عن الاردن ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) سيد الهواري، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥ ص ١ .

Banco الايطالية ، والتي تعني طاولة خشبية كان يجلس عليها المرافون في مدن شمال ايطاليا في اواخر القرون الوسطى عند ممارستهم لعمالهم في الاسواق لبيع وشراء العملات المختلفة ، اما كلمة تجارية (١) Commercial فتعني قيام البنوك بتخصيص نسبة اساسية من مصادرها لمقابلة الاحتياجات المالية لشركات الاعمال.

ولا بد من الاشارة انه من الصعوبة بمكان ايجاد تعريف شامل للبنوك التجارية لتعدد انواع النشاطات التي تقوم بها ، وفيما يلي بعض من هذه التعريفات : فقد عرف البروفسور هانسن البنوك التجارية انها :

"تلك المؤسسات التي تحتفظ بالنقود في خزائنها بواسطة عملائها ، ومن ثم تقوم بمنح الائتمان من خلال اقراض تلك النقود" (٢) .
ويعرف احد المعاجم البنك بانه "اي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة" (٣) .
كما يعرف البعض البنك بانه "مكان التقاء عرض الاموال بالطلب عليها" (٤) .

لقد كان تعريف البنوك التجارية في منتصف عقد السبعينات واضح ودقيق ، وكان هناك فرق واضح ومحدد بين تعريف البنوك التجارية وبين المؤسسات المالية الاخرى ، حيث كانت البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمات لا تقدمها المؤسسات المالية ، وتتمثل هذه الخدمات في قبول الودائع وتقديم القروض التجارية . وفي الوقت الحاضر اصبحت

(١) Rose, S., Peter, Money and Capital Market, Op., Cit., p 88.

(٢) علي الصمادي ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٣) سيد الهواري ، المرجع السابق .

(٤) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩ .

المؤسسات المالية تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات ، وبالتالي اصبح هناك تشابه كبير بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية ، ويمكن الفرق الوحيد للتمييز بينهما في حجم الخدمات التي تقدمها كل منها ومدى تعاملهما في عمليتي الايداع والاقراض ، فمثلا نجد ان العمل الرئيسي للبنوك يقوم في الحصول على الاموال من المودعين واستخدام هذه الاموال في اعطاء القروض سواء للمستهكلين او للتجار . بينما لا تعتبر عمليتا الايداع والاقراض العمل الرئيسي التي تقوم به بعض المؤسسات المالية ، كما انه وحسب القانون ، لا يسمح للبعض الاخر من هذه المؤسسات بتجاوز نسبة محددة للاقراض (١) .

(ج) اهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية سواء كانت مملوكة للقطاع العام او للقطاع الخاص الى تحقيق ربح كاف لتغطية نفقاتها على الاقل ، ويشكل العائد المتحقق عن الموجودات معظم دخل هذه البنوك ، ويعتمد دخل هذه البنوك على مقدار الفائدة المتحققة عن الموجودات (٢) . ومن اجل ذلك فان البنوك تميل الى الاحتفاظ بموجودات تحقق افضل عائد ممكن ، اخذة بعين الاعتبار سيولة هذه الموجودات وما تتصف به من امان وما تحققه من ارباح ، اي التوفيق بين عناصر الضمان والربحية والسيولة . وفي الوقت الحاضر فان اهداف البنوك التجارية تنقسم الى (٣) :

(١) Johnson, P. Frank & Johnson, D., Richard, Commercial Bank

Management, the dryan press, U.S.A., 1985, pp 2-3.

(٢) علي الصمادي ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية عن الاردن ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

- (أ) اهداف خاصة : وتشمل البقاء والنمو وزيادة ثروة المالكين .
(ب) اهداف عامة : وتشمل النهوض بالمجتمع الذي تعمل به هذه البنوك عن طريق تأدية خدمات نافعة لهذا المجتمع ، والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه .

(د) انواع البنوك

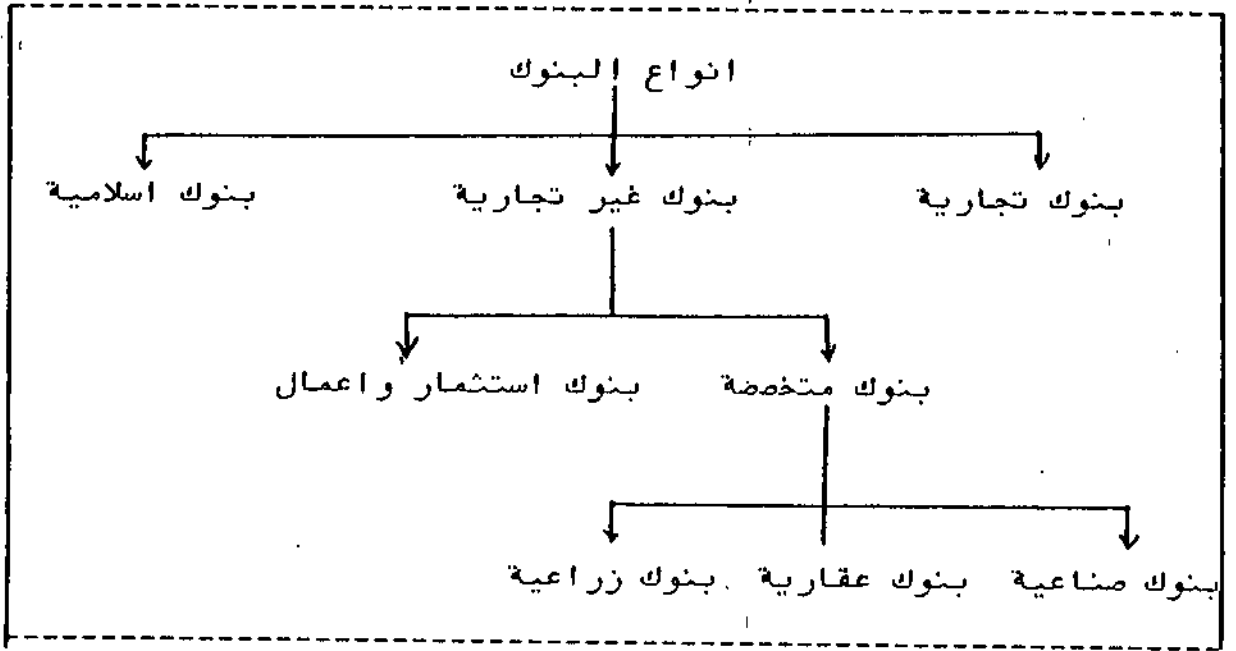
هناك عدة تقسيمات او انواع للبنوك ، فيمكن تقسيم البنوك حسب النشاط الذي تقوم به الى بنوك تجارية وبنوك غير تجارية ، والبنوك غير التجارية الى بنوك مركزية وبنوك متخصصة ، والبنوك التجارية هي التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل لايزيد عن سنة ، وتمنح قروضا ذات آجال قصيرة نسبيا لا تزيد عن سنة ، وغالبا تعطى هذه القروض لتمويل التجارة ، ومن هنا جاءت تسميتها بتجارية . اما البنوك غير التجارية فهي تلك البنوك التي تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ، كالبنوك الصناعية والعقارية والزراعية ، وغالبا ما يكون هذا التمويل لآجال طويلة نسبيا . وكذلك فان بنوك الاستثمار والاعمال هي بنوك غير تجارية تقوم باستثمارات طويلة الاجل وتتخصص بتمويل مشروعات التنمية (١) .

اما البنوك الاسلامية فهي بنوك لا تتعامل بالفائدة مطلقا ، انما لها مفهومها الخاص بالنسبة للمعاملات المصرفية ، فهي تقبل الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والاستثمارية وفقا لمبدأ المشاركة في الربح (وليس بمعدل ثابت محدد مسبقا) ، كما تقوم بتمويل الغير في ظل نفس المبدأ ، او في ظل انواع اخرى من التمويل (مثل المرابحة والمضاربة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية). وهي لا تتخصص في تمويل التجارة او في تمويل نشاط معين وانما من الممكن ان تمول التجارة والصناعة والعقارات والزراعة لآجال طبقا لهيكل استحقاقات

(١) سيد الهواري ، ادارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢ .

اموالها (١)

مما سبق يمكن تصور انواع البنوك كما في الشكل التالي رقم (١-٣).



شكل رقم (١-٣)

المصدر : سيد الهواري ، ادارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٤ .
تنظيمات البنوك التجارية الرئيسية

هناك نظامان رئيسيان للبنوك التجارية في العالم هما (٢) :

١ - نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة

يسمح هذا النظام للبنوك التجارية بفتح فروع لها في جميع مناطق البلد الواحد ، ويتمتع هذا النظام بمرونة في تأدية الخدمات المختلفة والقدرة على اجتياز الازمات المحلية ، وخفض التكاليف الثابتة والكلية ، اضافة الى اتساع قاعدة عمله ، ويستخدم هذا النظام في معظم دول العالم ، ومنها الاردن .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

٢ - نظام البنوك المفردة :

لا يسمح هذا النظام للبنوك بفتح فروع لها الا ضمن مناطق معينة ومحددة جغرافيا، ويتمتع هذا النظام برأي المدافعين عنه بقدرته في القضاء على احتكار البنوك الكبيرة القوية القادرة على فتح الفروع في المناطق المختلفة ، كما انه يشجع على المنافسة ، ويشجع كذلك سكان كل منطقة على استغلال اموالهم عن طريق افتتاح بنوك صغيرة يملكونها بانفسهم . ويستخدم هذا النظام في غالبية ولايات الولايات المتحدة الامريكية ، ففي عام ١٩٨٥ كان عدد البنوك التجارية في الولايات المتحدة حوالي (١٥) الف بنك ، مقابل (١١) بنك في كندا وحوالي (٣٦) بنك في انجلترا (١) .

هـ) وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ، بعض هذه الوظائف قديم وبعضها حديث ، وبطبيعة الحال فان معظم البنوك التجارية تتشابه في وظائفها ، ويمكن تقسيم هذه الوظائف الى ما يلي (٢) :

- ١- وظائف كلاسيكية قديمة وهي :
 ١. قبول الودائع على اختلاف انواعها .
 ٢. تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة، وينتج عن القيام بوظيفتي قبول الودائع والاقراض عملية مهمة هي خلق النقود المصرفية (خلق الائتمان) .
- ب- وظائف حديثة وهي * :
 ١. اصدار خطابات الضمان

(١) Rose, Peter, S., Money & Capital Markets, Op. Cit., pp 89.

(٢) زياد رمضان، المرجع السابق ، ص ١٩ .

* لمزيد من التفاصيل انظر: زياد رمضان، المرجع السابق صص ١٩-٢٠ .

٢. فتح الاعتمادات المستندية
٣. خصم الاوراق التجارية
٤. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين
٥. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية
٦. شراء وبيع الاوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه
٧. تاجير الخزائن الحديدية للجمهور
٨. التحويلات الخارجية
٩. ادارة الاعمال والممتلكات للمتعاملين معه .
١٠. تمويل الاسكان الشخصي
١١. ادخار المناسبات
١٢. البطاقة الائتمانية
١٣. التحصيل والدفع نيابة عن الغير.

اضافة الى ذلك تقوم البنوك بتقديم مجموعة من الاعمال

تتم بعض الاعمال السابقة منها:

- (أ) دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة
- (ب) دفع شيكات مسحوبة على المصرف او مسحوبات مسحوبة عليه .
- (ج) شراء الشيكات الاجنبية وشيكات المسافرين
- (د) دفع المبالغ من اصل الاعتمادات الخاصة .
- (هـ) شراء وبيع اوراق النقد الاجنبي .

٤ - البنوك التجارية في الاردن(١) نشأتها

بدأ تاريخ البنوك في الاردن عندما افتتح البنك العثماني فرعاً له في عمان عام ١٩٢٥ م ، وبقي وحيداً حتى ١٩٣٤ م حين افتتح البنك العربي فرعاً له في عمان ، وفرعه الثاني في اربد عام ١٩٤٣ ، وبعد احداث عام ١٩٤٨ نقل مركزه الرئيسي الى عمان ، وشكل بذلك نواة للبنوك الوطنية في الاردن (١) . وكان بنك الرافدين العراقي قد افتتح فرعاً له في عمان عام ١٩٤١ ، وتأسس البنك العقاري العربي عام ١٩٤٧ م ، من اجل تقديم الخدمات الى المواطنين العرب في فلسطين ، الا انه لم يتمكن من مباشرة اعماله الا في عام ١٩٤٩ م عندما انشأ مركزاً جديداً في مدينة القدس و آخر في مدينة غزة ، وفي عام ١٩٥١ م قام البنك بتوسيع اعماله بحيث شملت الضفة الشرقية ، وأنشأ مقراً له في عمان وفروعاً في المدن الاخرى (٢) ، كما افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في عمان عام ١٩٤٩ م .

اما عقد الخمسينات والستينات فقد شهد نشاطاً ملحوظاً في تأسيس البنوك التجارية في الاردن ، حيث تأسس البنك الاهلي الاردني عام ١٩٥٦ وافتتح بنك انترا * اللبناني فرعاً له في عمان عام ١٩٥٨ ، ثم تأسس بنك الاردن في بنك القاهرة - عمان عام ١٩٦٠ ، وتم دمج البنك العثماني

(١) علي الصمادي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) سليمان عبيدات ، ادارة المصارف التجارية المتخصصة في الاردن بهدف توجيهها لخدمة التنمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، شباط ١٩٧٧ ، ص ٧١ .

* اصبح يعرف الان باسم بنك المشرق بعد التوصل الى تسوية ازمة بنك انترا الذي توقف عن الدفع عام ١٩٦٦ .

في بنك ناشونال اند جريندليز عام ١٩٦٩ (١) .

وتوالى فتح وتأسيس البنوك التجارية في الاردن في عقد السبعينات والثمانينات ، حيث تأسست بنوك وطنية ، وثلاثة بنوك اجنبية ، وبذلك اصبح عدد البنوك التجارية العاملة في الاردن في نهاية عام ١٩٨٨ م سبعة عشر بنكا ، ثمانية منها اردنية وثلاثة عربية واربعة اجنبية ، بالاضافة الى بنكين وطنيين استثماريين هما البنك الاسلامي للتمويل والاستثمار ، وبنك الاستثمار العربي الاردني كما هو موضح في الجدول رقم (٢-٧) .

اضافة الى ذلك وفي عام ١٩٨٩ تم تحويل مؤسسة بيت الاستثمار الاسلامي الى البنك الوطني الاسلامي ، وتم دمج بنك الاردن والخليج مع بنك البتراء (٢) ، كما تم في بداية عام ١٩٩٠ تأسيس بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن) والتي تملك المؤسسة العربية المصرفية (٨٦٠) من اسهمه ، وتعود ملكية هذه المؤسسة لثلاث دول عربية هي الكويت وليبيا والامارات .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة

وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ١١٧-١١٩ .

جدول رقم (٧-٢)

البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في الاردن

الجنسية	عدد الفروع	تاريخ التاسيس	اسم البنك
اردني	٢٥	١٩٢٠	البنك العربي المحدود
اردني	٢٩	١٩٥٦	البنك الاهلي
اردني	٢٢	١٩٦٠	بنك الاردن
اردني	١٤	١٩٦٠	بنك القاهرة - عمان
اردني	١٤	١٩٧٧	البنك الاردني الكويتي
اردني	١٩	١٩٧٨	بنك الاردن والخليج
اردني	٢٥	١٩٧٨	بنك البتراء
اردني	-	١٩٨٠	المصرف السوري الاردني
اردني	١	١٩٧٨	بنك الاستثمار العربي
اردني	١٢	١٩٧٩	البنك الاسلامي
بريطانيا	٤	١٩٤٩	البنك البريطاني
مصر	٨	١٩٥١	البنك العقاري
العراق	٢	١٩٥٧	بنك الرافدين
بريطانيا	١٢	١٩٦٩	بنك كريندليز
لبنان	٢	١٩٧٢	بنك المشرق
امريكا	-	١٩٧٤	بنك سيتي بنك
لوكسمبرغ	٢	١٩٧٥	بنك الاعتماد والتجارة

١٩٤

المجموع : ١٧.

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والعشرين .

ب) تعريف البنوك التجارية في الاردن

يعرف قانون البنوك الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته البنك المرخص بانه " الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون" (١) . وعرف الاعمال المصرفية بأنها " جميع الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك في الاستثمار كلياً او جزئياً بالاقتراض او باية طريقة يسمح بها هذا القانون " .

ووفقاً لهذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، تقوم البنوك التجارية في الاردن بالاعمال العادية التي تقوم بها البنوك التجارية بشكل عام ، فهي تقوم بقبول الودائع على اختلاف انواعها من المواطنين المقيمين وغير المقيمين من الاجانب المقيمين بالاردن ، وذلك بالعملة الاردنية او بالعملات الاجنبية ، والعمل على استثمار هذه الاموال عن طريق اقتراضها .

كما يتضمن هذا القانون عدة احكام تتعلق بتأسيس البنوك التجارية ، واهم هذه الاحكام ما يلي (٢) :

- ١ - لايجوز الترخيص الا لشركة مساهمة عامة ، ولا تخضع فروع البنوك الاجنبية لهذا الشرط .
- ٢ - لا يجوز ان يقل راس المال العامل في المملكة لاي بنك تجاري في اي وقت من الاوقات عن (٥٠٠,٠٠٠) دينار . الا انه تم بموجب قرارات

(١) المادة (٢) من قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٠١ تاريخ ١٩٧١/٥/٢٥ والمعدل بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٢٣ تاريخ ١٩٧٥/١/١٥ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

لجنة الامن الاقتصادي رفع رأس المال العامل للبنوك بشكل تدريجي بحيث اصبح (٥) مليون دينار كحد ادنى في نهاية عام ١٩٨٥ م .
هذا ويتم تأسيس البنوك التجارية الاردنية عن طريق تجميع هيئة تأسيسية للبنك المنوي انشاءه تساهم بجزء من رأس المال (لايزيد عن ٧٥%) ، على ان يطرح الباقي للاكتتاب العام ، اما بالنسبة للبنوك الاجنبية فيتم افتتاح فروع لبنوك اجنبية مركزها الرئيسي خارج الاردن . (١)

(ج) موجودات ومطلوبات البنوك التجارية في الاردن

ازدادت موجودات ومطلوبات البنوك التجارية وبنك الاسكان من (٦٢,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٤ الى (٣٢٥٠,٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٨) ، اي انها تضاعفت حوالي (٥١) مرة خلال هذه الفترة .
وقد شهدت هذه الفترة زيادة نسبية وكبيرة في موجودات البنوك التجارية وبنك الاسكان ، وذلك نتيجة للتوسع السريع لانشطة البنوك خلال هذه الفترة ، ففي جانب الموجودات تركز الارتفاع في بندي التسهيلات الائتمانية والموجودات الاجنبية ، اذ ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية وبنك الاسكان من (٢٩,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٤ الى (١٦٢٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ وبزيادة نسبتها (٨%) عن مستواه في نهاية عام ١٩٨٧ ، وقد استحوذ قطاعا التجارة العامة والانشاءات على النصيب الاكبر من اجمالي هذه التسهيلات خلال هذه الفترة ، حيث بلغت الاهمية النسبية لهذين القطاعين (٢٤,٦%) و(٢٢,٩%) عام ١٩٨٨ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٩) .

جدول رقم (٨-٣١)
موجودات ومطلوبات البنوك التجارية (١)
للسنوات المختلفة (١٩٨٨-١٩٦٤)

البنوك التجارية	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٤	نهاية الفترة
نقد في الصندوق	١٤,٧٤٦	١٣,٣٨٤	١٢,٦٢٢	١٣,٢٤٩	٦,٩٣٦	١,٩٨٠	١,٢٦٦	
الرصدة لدى البنك المركزي	٢٢٤,٦٦٦	١٧٧,٥٨٣	١٧٧,٩٣٢	١٤٨,٦١٧	١٠٩,٦٤٠	١٢,٨٦٣	٣٤٠	
ارصدة لدى البنوك المحلية	٢٢٨,٢٦٣	١٨٤,٣٦٨	١٧٧,١٥٠	١٤٤,٢١٩	٦٤,٩٢٣	٣١٤	٣,٦١٤	
موجودات احتياطية	٥٧٢,٦١٠	٤٥٢,٠٤٤	٤٠٣,٣١٨	٣٨٤,٨٩٣	٢٠٥,٢١٣	٦,٠٦٧	٢٤,٧٣٢	
ادوات ذات الخزينة والسندات	٣٢٤,٨٨٩	٣٤٥,٩٠٣	٣٧٥,٦٩٩	٣٣٨,٣٩١	٥٩,٨٠٩	٣,٣٤١	-	
الائتمانيات الائتمانية	١,٦٢٤,٠١٢	١,٥١٣,٠٣٣	١,٣٩٥,٤١٢	١,٢٧٤,٤١٥	٥٢٣,٨٥٦	٤٥,٥٤٨	٢٩,٢٧١	
شيكات وسجلات برسم النفيض	٢٢,٣١٨	٢٥,٨٠٠	١٦,٤٤٩	١٩,٣٠٥	١١,٧٥٥	٧٩١	٧٧٨	
الائتمانيات المحلية	٤٣,٣٦١	٤٠,٦٧٦	٣٨,٥٨٥	٣٦,١٧٦	٩,٦٣٩	٨٩٥	٢٢٢	
عقارات واثاث	٧٨,٠٥٣	٧٣,٨٦٧	٦٧,٩٨١	٦٦,٨٣٢	١٧,٨٧٥	٢,٢٢٢	٩٣٠	
موجودات اخرى	٨٨,٢٨٧	٨١,٨٥٨	٨٩,٦٢٥	٧٦,٠٨٥	٢٠,٨٥١	٢,٨٩٧	٢,٠٥٥	
الموجودات = المطلوبات	٣,٢٥٠,٠٥٥	٢,٨٩٨,٥١٦	٢,٦٢٤,٧٧٣	٢,٣٩٢,٠٨٢	١,٠٧٠,٤٩٧	٧٦,٣٩٩	٦٣,٢٠٨	
راس المال	١٠٥,٤٥٦	١٠٣,٤٧٥	١٠٣,٢٥٠	١٠٠,٧٢٤	٥٥,٢٧٤	٤,٧١٥	٣,٦٦٥	
الاحتياطيات	٨٨,٩٧٥	٨٢,١٥٤	٧٤,٢٨٤	٦٣,٧٢٣	٢١,٤٨٤	٣,٢٧٠	١,١٣٢	
مطلوبات احتياطية	٥٥٢,٣٦٤	٣٨١,٦٤٤	٣٤٨,٠٩٨	٣٣٧,٥٥١	١٤٨,٢٢٤	٣,٥٣٦	٢,٧٢٠	
ودائع حكومية	١١٠,٦٠٢	١٢٧,٣١٣	١٥٦,٢١٥	١٢١,٢٨٢	٦٣,٦١٢	٨,٧٤٣	١٦,٥٣٢	
ودائع البنوك والمؤسسات العامة	٦٥,٧٥٤	٥٠,٣٠٨	٥٩,٥٤٦	٥٧,٢١٦	٣١,٠٤١	٢,٩٣٥	٢,٣٨١	
ودائع البنوك الخاص (مقيم)	١,٧٤٧,٢٧١	١,٦٦٣,٩٥٤	١,٤٢٤,٩٩٦	١,٢٧٤,٤٠٥	٥٨٠,٥٧٢	٤٣,٤٤٥	٢٨,١٦٠	
ودائع البنوك المحلية	١٦٧,٤١٧	١٣٣,٢١٢	١٣٠,٨٣٠	١٢٥,١١٨	٦٤,٣٤٨	١,٤٤٤	٣,١١٢	
لرؤس من البنوك المرخصين	١١٥,٢٥١	١١٢,٥٥٩	١١٨,٦٦٩	١٠٣,٧٦٣	١٠٠,٠٠٠	٢٥٩	-	
شيكات وسجلات برسم الدفع	١٣,٤٧٢	٨,٦٥٨	٥,٣٤١	٥,٨٧٩	٤,٣٢١	٤٢٨	٢٨٠	
مطلوبات اخرى	٢٨٤,٠٤٣	٢٣٥,٣٣٩	٢١٣,٥٤٤	٢٠٢,٤٢١	٩١,٦٢١	٧,٥٥٦	٣,٢٢٦	
المصدر : البنك المركزي الأردني ، بيانات احصائية وسورية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ١٢-١٣								

جدول رقم (٢-٩)

الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية (١)

لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)

(نسب مئوية)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	*١٩٧٠	*١٩٦٤	
٢٤,٦	٢٤,٠	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٩,٦	٢٧	٤٩,٢	التجارة العامة
٢٢,٩	٢٢,٧	٢٥,٢	٢٦,٠	٢٢,١	٢٤,٦	٧,٦	الانشاءات
١٢,٥	١٤,٦	١٥,٨	١٤,٨	١٢,٠	١٠,٤	١٢,١	الصناعة والتعدين
٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,١	٢,٠	١,٢	٢,٩	الزراعة
١٢,٤	١٠,٥	٩,٨	١٠,٠	٦,٩	٩,٠	٥,١	اصحاب المهن والافراد
٢٢,٧	٢٤,٥	٢٢,٤	٢٢,٩	١٥,٤	١٧,٨	٢٢,١	بقية القطاعات

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ،
والتقرير السنوي الحادي والعشرون والخامس والعشرون .
* تم حساب النسب من قبل الباحث .

ونلاحظ من الجدول (٢-٩) انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين من اجمالي التسهيلات ، حيث بلغ (١٢,٥%) خلال عام ١٩٨٨ ، كما نلاحظ تدني الاهمية النسبية لقطاع الزراعة من اجمالي التسهيلات حيث بلغت (٢,٩%) خلال عام ١٩٨٨ .

اما بالنسبة للموجودات الاجنبية فقد ارتفعت من حوالي (٢٤,٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٤ الى حوالي (٥٧٢,٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبزيادة نسبتها (٢٦,٧%) عن مستواها عام ١٩٨٧ ، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع خلال هذه الفترة الى ارتفاع اسعار

الفائدة العالمية بشكل عام ، مما أدى الى اتساع الفجوة بينها وبين العائد على الاستثمارات المحلية .

وفي جانب المطلوبات تركز الارتفاع في بندي الودائع والمطلوبات الاجنبية ، فقد بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية وبنك الاسكان في نهاية عام ١٩٦٤ حوالي (٤٨,٧) مليون دينار مقابل (٢٢٤٦,١) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبزيادة نسبتها (٩٠,٥%) عن مستواها في نهاية عام ١٩٨٧ ، ويعود الارتفاع في اجمالي الودائع لهذه الفترة بشكل اساسي الى زيادة ودائع القطاع الخاص (مقيم) ، وودائع المؤسسات الاجنبية وغير المقيمين ، حيث بلغت في نهاية عام ١٩٨٨ ما مقداره (١٧٤٧,٢) و (٤٢٢,٥) مليون دينار على الترتيب ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢-١٠) .

جدول رقم (١٠-٣)
 ودائع البنوك التجارية طبقاً للجهة المودعة (١)
 لسنوات مختلفة (١٩٨٨-١٩٦٤)

(بالالف دينار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٤	
١٧٦,٣٥٧	١٧٧,٦٢١	٢١٥,٧٦١	١٧٨,٤٩٨	٩٤,٦٥٣	١١,٦٩٦	١٨,٩١٤	القطاع العام
٦٤,٣٢٤	٧٩,٥٤٦	٧٥,٤٢٢	٥٦,٥١٣	٢٠,٦١٢	٧,٠٧٣	١٣,٨١٥	الحكومة
٤٦,٢٧٨	٤٧,٧٦٧	٨٠,٧٩٣	٦٤,٧٦٩	٤٣,٠٠٠	١,٦٧٠	٢,٧١٧	شبه الحكومة
٩,٣٠٧	٥,٩١٣	١٨,٤٢٥	١٣,٣٣٥	٦,٣٧٣	٨٦٧	٤٠٥	البلديات
٥٦,٤٤٨	٤٤,٣٩٥	٤١,١٢١	٤٣,٨٨١	٢٤,٦٨٨	٢,٠٨٦	١,٩٧٧	المؤسسات العامة
١٧٤٧,٢٧١	١٦٦٣,٩٥٤	١٤٢٤,٩٩٦	١٢٧٤,٤٠٥	٥٨٠,٥٧٢	٤٣,٤٤٥	٢٨,١٦٠	القطاع الخاص (مقيم)
٤٢٢,٥١٩	٣٠٠,٧٩٧	٣٠٥,٤٩٥	٢٩٤,٢٦٥	١٣٣,٢٥٣	٢,٥٣٣	١,٦٤٢	المؤسسات الاجنبية وغير المقيمين
٢٣٤٦,١٤٧	٢١٤٢,٣٧٢	١٩٤٦,٢٥٢	١٧٤٧,١٦٨	٨٠٨,٤٧٨	٥٧,٦٧٤	٤٨,٧١٦	

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية وصنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ١٣ .

(١) تشمل بنك الاسكان .

اما من حيث توزيع الودائع طبقا لانواعها الرئيسية فيمكن تقسيمها
كما يلي :

- (ا) ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي تلتزم البنوك بدفعها عند الطلب، اي بدون اشعار مسبق .
 - (ب) ودائع لاجل: وهي الودائع التي تستحق الدفع في تواريخ معينة .
 - (ج) ودائع لاجل دفعها خاضع لاشعار : وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها الا بميعاد معين متفق عليه مسبقا .
 - (د) ودائع التوفير: وهي الودائع التي يجوز السحب منها وفقا لشروط تحددها البنوك ويقبل بها المودعون .
- وتمثل الودائع الاجلة اهم مورد للاموال في البنوك التجارية في الوقت الحالي ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-١١) ، حيث بلغت هذه الودائع حوالي (٢٢,٦) مليون عام ١٩٦٤ مقابل حوالي (١٦٠,١,٢) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، وارتفعت اهميتها النسبية من (٤٦,٤%) عام ١٩٦٤ الى (٦٨,٣%) عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (٣-١١)

ودائع البنوك التجارية طبقاً لأنواعها (١)

لسنوات مختلفة (١٩٦٤-١٩٨٨)

(بالمليون دينار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٤	
٤٢٤,٩	٢٧٩,٩	٢٧٠,٧	٢٧٤,٦	٢٨٨,١	٢٠,٨	٢٣,٠	ودائع تحت الطلب
٦٠١,٢	١٤٧٩,٢	١٢١٩,٩	١١٢٣,٩	٢٩١,٢	٢١,٠	٢٢,٦	ودائع لاجل
٢٠٩,٩	٢٨٢,٢	٢٥٥,٧	٢٢٨,٧	١٢٩,٠	٥,٨	٣,٠	ودائع التوفير
٢٢٤٦,١	٢١٤٢,٤	١٩٤٦,٢	١٧٤٧,٢	٨٠٨,٤	٧٥,٦	٤٨,٧	اجمالي الودائع
							نسبة ودايع لاجل الى اجمالي الودائع
%٦٨,٢	%٦٩,١	%٦٧,٨	%٦٤,٨	%٤٨,٤	%٢٦,٤	%٤٦,٤	

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)

، والتقرير السنوي الخامس والعشرون .

(١) تشمل بنك الاسكان .

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٣-١١) ان الاهمية النسبية للودائع الاجلة قد انخفضت من (٦٩,١%) عام ١٩٨٧ الى (٦٨,٢%) عام ١٩٨٨ ، على الرغم من ارتفاع هذه الودائع بمقدار (١٢٢,١) مليون دينار ، ويعود ذلك الى ارتفاع الاهمية النسبية للودائع تحت الطلب الى اجمالي الودائع من (١٧,٧%) في نهاية عام ١٩٨٧ الى (١٨,٥%) في نهاية عام

١٩٨٨ ، اما فيما يتعلق بودائع التوفير فقد ارتفعت بمقدار (٢٦,٦) مليون دينار عام ١٩٨٨ عنها عام ١٩٨٧ ، وحافظت على اهمية نسبية ثابتة قدرها (١٣,٢) % .

اما بالنسبة لمردود رأسمال البنوك التجارية وبنك الاسكان ، فقد ارتفعت الارباح الصافية قبل الضرائب لتصل الى (٢٤,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، مقابل (١٨,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧ ، مسجلة نموا نسبته حوالي (٣١,٥) % عن الارباح التي حققتها خلال عام ١٩٨٧ ، وبذلك فقد ارتفع مردود راس المال من (١٧,٩) % عام ١٩٨٧ الى (٢٣,١) % عام ١٩٨٨ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-١٢) .

جدول رقم (٢-١٢)

مردود راس المال للبنوك التجارية (١)

لسنوات مختلفة (١٩٦٩ - ١٩٨٨)

(بالمليون دينار)

معدل						
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠/١٩٦٩	
١٠٤,٩	١٠٢,٧	١٠٢,٠	١٠٠,٥	٥٥,٢٧	٤,٤٥	اجمالي راس المال اجمالي الاحتياطيات
٤١,٨	٤٠,٥	٢٨,٧	٢١,٧	٩,١٤	١,٠٨	القانونية اجمالي الارباح الصافية
٢٤,٢	١٨,٤	٢٢,٠	٢٠,١	١٧,٥٢	٠,٥٤	قبل الضرائب
%٢٢,١	%١٧,٩	%٢١,٤	%٢٠	%٢١,٧	%١٢	نسبة ٣ : ١
%١٦,٥	%١٢,٨	%١٥,٥	%١٥,٢	%٢٧,٢	%٩,٧	نسبة ٣ : (٢+١)

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقارير السنوية للاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ .

(١) تشمل بنك الاسكان .

٥ - مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن

ان مؤسسات الاقراض المتخصصة عبارة عن مؤسسات تمويلية متخصصة تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الاجل لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية كالزراعة او الصناعة او العقارات او الاسكان، وبشروط سهلة لتتمكن هذه القطاعات للاسراع في عملية التنمية

الاقتصادية .

وتعرف المادة الثانية من قانون البنك المركزي (١)، مؤسسة الاقراض المتخصصة بانها " كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفها الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي " .

وتتألف مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن من ست مؤسسات ثلاث منها حكومية والثلاثة الاخرى يمتلك اسهمها كل من القطاعين العام والخاص، اما المؤسسات الحكومية فهي :

١. مؤسسة الاقراض الزراعي

٢. مؤسسة الاسكان

٣. بنك تنمية المدن والقرى

واما المؤسسات شبه الحكومية فهي :

١. بنك الاسكان

٢. بنك الانماء الصناعي

٣. المنظمة التعاونية والبنك التعاوني .

وفيما يلي لمحة موجزة عن كل مؤسسة من هذه المؤسسات :

(١) مؤسسة الاقراض الزراعي :

تأسست مؤسسة الاقراض الزراعي عام ١٩٥٩ برأس مال قدره سبعة ملايين دينار لتقدم القروض بشروط سهلة ، بغية تشجيع القطاع الزراعي ، حيث يحتل هذا القطاع مكانا حساسا في الاقتصاد الاردني ، وتمنح المؤسسة قروض متوسطة وطويلة الاجل يتراوح سعر الفائدة عليها من (٦ - ٨,٥ %) .

(١) قانون البنك المركزي رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم

٢٥٢٢ تاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ .

وفقا لطبيعة المشروع او حجمه (١) ، وتهدف المؤسسة الى الاسهام في دعم الزراعة وتنميتها وتطويرها في المملكة ورفع الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي وزيادة الانتاج وتحسينه وتحقيقا لذلك تقوم المؤسسة بما يلي (٢) :

١. منح القروض على اختلاف انواعها واجالها للاغراض الزراعية المختلفة ضمن الاطار العام لخطط التنمية في المملكة .
٢. تشجيع اقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي وتطويرها وتوسيعها عن طريق المساهمة في رأسمال الشركات المساهمة شريطة ان لا يتجاوز اجمالي قيمة مساهمات المؤسسة في هذه المشاريع وفي اي وقت من الاوقات (١٥%) من رأسمال المؤسسة المصرح به على ان تقترن مساهمة المؤسسة في الشركات المساهمة الخصوصية بموافقة مجلس الوزراء .
٣. قبول الودائع والاقتراض من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية والقيام باية اعمال اخرى تمارسها مؤسسات الاقراض المتخصصة او البنوك التجارية في هذا المجال كما يحق لها اصدار سندات الدين او اسناد القرض او اي نوع اخر من سندات الاقتراض بموافقة مجلس الوزراء .
٤. شراء اسناد القرض التي تصدرها الشركات الزراعية المساهمة العامة التي تمتلك مشاريع زراعية او مشاريع لتصنيع المنتجات الزراعية او مستلزمات الانتاج الزراعي .
٥. تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية الاردنية التي

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) المادة (٥) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٢ والمنشور في العدد (١٦٧٧) في الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ

١٩٦٢/٤/١٦ .

تتولاها المؤسسات الرسمية العامة او الشركات الزراعية المساهمة العامة .

٦. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية الخاصة بالمشاريع الزراعية والمساهمة في اعداد مثل هذه الدراسات وتقييمها .
٧. تقديم المشورة الفنية ، والمعونة الادارية للمشاريع الزراعية التي تمولها المؤسسة وتحتاج الى مثل هذه الخدمات .

ولتمويل القروض التي تصدرها المؤسسة تقوم بالاقتراض من الحكومة والبنك المركزي والهيئات والمؤسسات الدولية ويكون التأمين على القروض التي تمنحها باموال غير منقولة او بكفالات مالية او اسهم او اية ضمانات اخرى .

(ب) مؤسسة الاسكان

تأسست مؤسسة الاسكان عام ١٩٦٥ من اجل المساهمة في حل ازمة السكن من خلال توفير المساكن لموظفي الحكومة والمؤسسات العامة وخصوصا ذوي الدخل المتدنية والوسطى ، وتهدف المؤسسة الى ما يلي (١) :
١. تقوم المؤسسة باستملاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفسها او عن طريق الغير بالتعاقد المباشر او عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعه لها بشكل جماعي وتأجيرها او تملكها للموظفين ذوي الدخل المحدود بعد استيفاء اثمانها بشكل اقساط .

٢. اقامة مشاريع عمرانية ضمن مشاريع الاسكان ولخدمتها، يعود ريعها للمؤسسة لتحقيق اهدافها .

٣. تقديم التواصي اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الشؤون البلدية

(١) المادة (٤) من قانون مؤسسة الاسكان رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٨٩ تاريخ ١٦/٤/١٩٦٨ .

والقروية والبيئة وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

وتتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي (١) :

١. المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية
 ٢. القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات او الشركات المحلية او العربية او الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .
 ٣. سندات دين يوافق مجلس الوزراء على اصدارها بناء على تنسيب مجلس ادارة المؤسسة .
 ٤. الاموال التي يلتزم المستفيدون بايداعها على سبيل الادخار لدى المؤسسة على حساب كلفة المشاريع السكنية التي اقيمت او التي ستقام لمصلحتهم .
 ٥. اية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .
- وقد استطاعت المؤسسة منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ١٩٨٨ انجاز (٧٤) مشروعا اسكانيا في مختلف مناطق المملكة اشتملت على حوالي (١٤,٥) الف وحدة سكنية بكلفة بلغت حوالي (١٥٩) مليون دينار ، وتقوم المؤسسة بتأجير او بيع ما تنشئه من مساكن للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتحول قيمة المساكن الى قروض لصالحها ، ويتم تسديدها على مدى ٢٠-٢٠ عاما ، ويدفع المستفيدون فائدة مقدارها (٥%) على هذه القروض ، ومن اهم المشاريع التي تم انجازها مشروع مدينة ابو نصير السكنية والذي يشتمل على (٣٦٥٠) وحدة سكنية (٢) .

(١) المادة (٧) ، المرجع السابق .

(٢) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

جـ) بنك تنمية المدن والقرى

تأسس بنك تنمية المدن والقرى في عام ١٩٧٩ وحل بذلك مكان صندوق قروض البلديات والقرى الذي أسس عام ١٩٦٦ ، وبرأس مال مصرح به يبلغ (١٢) مليون دينار ، ويهدف البنك الى ما يلي (١) :

١. دعم مشاريع الهيئات المحلية لتأمين الخدمات الرامية الى ايجاد الخدمات الاساسية العامة والمساهمة في تطويرها .
٢. ادارة القروض التي تعقدتها الهيئات المحلية وكفالتها والقيام باي وظيفة او تعامل او اعمال مصرفية يتطلبها تنفيذ الواجبات المنوطة به .
٣. مساعدة الهيئات المحلية في تحديد اولويات المشاريع الانتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية والمساهمة في رأس مال هذه المشاريع .
٤. المساعدة في توفير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الفنيين الذين تحتاج اليهم الهيئات المحلية .
٥. تقديم التسهيلات الائتمانية لاية هيئة او مؤسسة تتضمن اهدافها تقديم الخدمات الاساسية داخل حدود الهيئات المحلية .

ويقدم البنك القروض للمجالس البلدية والقروية لتنفيذ مشاريعها التنموية ، حيث يتقاضى البنك من البلديات سعر فائدة يتراوح بين (٥,٧ - ٨,٥%) وتسد هذه القروض خلال عشر سنوات ، اما القروض المقدمة للمجالس القروية فيبلغ سعر الفائدة عليها (٦%) وتسد خلال خمسة عشر عاما (٢) .

ويقوم البنك بتمويل القروض عن طريق رأس المال وقبول الودائع التي يتم تحصيلها لحساب الهيئات المحلية (مثل رسوم الدخولية والمواد المشتعلة والمحروقات والنقل على الطرق وضريبة الابينة والاراضي

(١) المادة (٥) من قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٥ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٢٢٦١ تاريخ ٢١/١٢/١٩٨٥ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

وغيرها) ، والمساعدات والهبات من المصادر المحلية والاجنبية ، ومن الاقتراض المحلي او الخارجي ، واصدار سندات دين وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة وبموافقة البنك المركزي ، واي اموال اخرى يحصل عليها البنك او تحول اليه من اي مصدر كان ويجري اعتبارها من رأسمال البنك بموافقة مجلس الوزراء .

د) بنك الاسكان

تأسس بنك الاسكان عام ١٩٧٤ لمواجهة ازمة السكن في المملكة والتي يعاني منها ذوي الدخل المحدود بشكل خاص ، برأسمال مصرح به يبلغ (١٨) مليون دينار ، ويهدف البنك الى دعم الحركة العمرانية والانشائية في المملكة وفق الاحتياجات العامة للمواطنين والخطط الانمائية للحكومة ويعمل بصورة خاصة على تحقيق الاهداف التالية (١) :

١. تنشيط بناء دور السكن والمنشآت السكنية او التجارية او اكملها او توسيعها .

٢. تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة .

٣. تشجيع انشاء وتأسيس جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية .

٤. تشجيع وضع مواصفات ومقاييس نمطية وموحدة للابنية ومستلزماتها بهدف خلق صناعة المستلزمات الجاهزة والموحدة للمباني لتخفيض كلفتها .

٥. تشجيع انشاء مصانع ومعامل انتاج مستلزمات البناء

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف ، يقوم البنك بالاعمال التالية (٢) :

١. تقديم القروض والسلف لمختلف الاجال ولمدة اقصاها عشرون عاما .

(١) . المادة (٦) من قانون بنك الاسكان رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته

والمنشور بالعدد رقم (٢٦٩١) تاريخ ١٩٧٧/٢/١٦ في الجريدة الرسمية .

(٢) المادة (٧) ، المرجع السابق .

٢. قبول الودائع على اختلاف انواعها بفائدة وبدون فائدة.
 ٣. خصم الكمبيالات والاسناد الناتجة عن عمليات بيع المساكن بالتقسيط، شريطة التأكد من استخدام صافي قيمة الخصم في تمويل مشاريع سكنية .
 ٤. العمل على اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي للمساهمة في تمويل الحركة العمرانية في المملكة .
 ٥. القيام بمختلف العمليات المصرفية المرتبطة ارتباطا مباشرا بتحقيق اغراضه واية اعمال مصرفية اخرى يكلفه بها مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .
- كما يقوم البنك بمنح القروض لمؤسسة الاسكان وللشركات التي تقوم ببناء المشاريع السكنية ، ويقوم كذلك بتنفيذ برامج تشجيعية لاجتذاب الودائع مثل الجوائز على حسابات التوفير لديه ويمتد نشاط البنك لكافة مناطق المملكة ، حيث افتتح (٨٤) فرعا حتى نهاية عام ١٩٨٨ (١) .
- اما فيما يتعلق بمصادر تمويل البنك ، فقد حددت المادة (١٣) من قانون بنك الاسكان هذه المصادر كما يلي :
- (ا) رأسماله المدفوع
 - (ب) امواله الاحتياطية
 - (ج) ما يصدره من سندات الاقتراض وشهادات الادخار والاستثمار
 - (د) ما تخصصه الحكومة من اموال لدعم قدرات البنك المالية
 - (هـ) ما يستلفه من البنك المركزي الاردني
 - (و) ما يستلفه من البنوك الاخرى والمؤسسات المالية في الداخل والخارج .
 - (ز) الودائع المختلفة

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(ح) اية موارد مالية اخرى

اضافة الى ذلك تعفى ارباح البنك والجوائز التي يمنحها والفوائد المدفوعة على الاموال المودعة لديه وعلى سندات الاقتراض من الجمهور ، من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية ، كما تضمن الحكومة ضمانة مطلقة التزامات البنك تجاه الغير .

(هـ) بنك الانماء الصناعي

تاسس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ ، ويبلغ رأسماله المصرح به ستة ملايين دينار ، ويهدف البنك الى تقديم القروض قصيرة ومتوسطة الاجل لقطاعات الصناعة والتعدين والسياحة ، وكذلك تقديم المشورة الفنية لتلك المشاريع ، كما ويهدف البنك الى ما يلي (١) :
١. تشجيع المشاريع الصناعية وتنشيطها ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .

٢. زيادة فرص العمل في المملكة .

٣. تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .

٤. مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .

٥. تشجيع الصناعات الصغيرة المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تاسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .

(١) المادة (٦) من قانون بنك الانماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ ، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٢٥١) تاريخ ١٦/٣/١٩٧٢ .

٦. تشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية العامة او الخاصة او الدولية .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، يقوم البنك بما يلي (١):

١ - تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها .

٢- تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة لمختلف الاجال وشراء سندات المشاريع الصناعية او اسهمها .

٣ - تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية .

٤ - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية .

٥ - اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقراضها .

ويمنح البنك القروض بسعر فائدة مقدارها (٦%) مضافا اليها (١%)

عمولة على المشاريع التي تقام في المناطق الريفية النائية ، اما سعر الفائدة على القروض الاخرى فيبلغ (٩%) ، ويعتمد البنك في مواردہ على

الاقتراض من البنك المركزي الاردني وبعض الدول العربية والاجنبية (٢) .
و (المنظمة التعاونية الاردنية والبنك التعاوني

تأسست المنظمة التعاونية الاردنية عام ١٩٦٨ وذلك بهدف نشر

الحركة التعاونية في الاردن ورفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لاعضاء الجمعيات والمجتمعات التعاونية في الاردن ،

وبالتالي زيادة مساهمتهم في الانتاج والتنمية الشاملة ، وتقوية المنظمة من خلال البنك التعاوني (٣) "والذي يعتبر دائرة من دوائر

(١) المادة (٧) ، المرجع السابق .

(٢) البنك المركزي الاردني، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

المنظمة التعاونية الرئيسية ، مع انه بدأ يفصل حساباته عن حسابات المنظمة منذ عام ١٩٧٧ من اجل القيام باعمال مصرفية اعم وأشمل لخدمة التعاونيين والمواطنين الغير منتسبين للجمعيات التعاونية" بتقديم القروض الى الجمعيات التعاونية بمختلف الاجال وبسعر فائدة يتراوح بين (٥-٧%) ، بينما تقوم الجمعيات التعاونية بدورها بالاقرض لعضائها بسعر فائدة مقداره (٨%) (١) ، ويقوم البنك التعاوني كذلك باداء جميع الخدمات المصرفية لاجراء الجمعيات التعاونية كقبول الودائع والحوالات والاعتمادات والكفالات وما الى ذلك ، كما ويهدف البنك التعاوني الى ما يلي (٢) :

١. دعم وتنمية الحركة التعاونية في المملكة .
٢. تشجيع الصناعات الخفيفة وعلى الاخص الريفية منها ، وتنمية الحرف اليدوية عن طريق القروض للجمعيات الزراعية .
٣. تشجيع مشاريع الخدمات في المملكة ومشاريع الاسكان الجماعية التعاونية عن طريق منح القروض للجمعيات الخاصة بها وتقديم المساعدات الفنية والضمانات لتمكينها من الحصول على التمويل من مؤسسة الاسكان او اية مصادر اخرى .
٤. منح القروض الموسمية للمزارعين غير المنتسبين لجمعيات تعاونية وفقا لاحكام نظامه على ان لا يؤثر هذا الاقرض على تأمين احتياجات الجمعيات التعاونية من القروض .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف يقوم البنك بما يلي (٢) :

١. قبول الودائع من الجمعيات التعاونية والاعضاء التعاونيين

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ١٩٨٩

، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) زياد رمضان ، المرجع السابق .

(٣) زياد رمضان ، المرجع السابق .

والمواطنين غير المنتسبين للجمعيات .

٢. صرف القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وذلك بقصد تنمية الحركة التعاونية في المملكة وتشجيع الصناعات والحرف اليدوية على مختلف أنواعها .

٣. تحصيل الكمبيالات والاسناد المودعة لدى البنك برسم التحصيل .

٤. العمل كبنك للجمعيات التعاونية وتقديم اية خدمات مصرفية اخرى تقوم بها البنوك لهذه الجمعيات وذلك بموافقة مجلس الادارة .

٥. فتح حسابات جارية وايداع ودائع لاجل في اي بنك مرخص .

٦. استثمار الاموال المتوفرة لديه مما يعود على الحركة التعاونية بالنعف .

٧. شراء سندات ذات دخل ثابت .

اما بالنسبة لمصادر تمويل المنظمة التعاونية فتتكون

مما يلي (١) :

١. مساهمة الحكومة في رأسمال المنظمة التعاونية .

٢. مساهمة الجمعيات التعاونية في رأسمال المنظمة التعاونية .

٣. رأس المال الاحتياطي

٤. رأس المال المدور

٥. القروض والسلف من المجلس القومي للتخطيط ووزارة المالية .

(٢) موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن

بلغت موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في نهاية

عام ١٩٦٧ حوالي (١٤,٥) مليون دينار مقابل حوالي (٨٨٠,٨) مليون دينار

في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبارتفاع نسبته (٩,٥%) عن مستواها في نهاية عام

١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢-١٣) .

(١) زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

جدول رقم (٢ - ١٣)

موجودات ومطلوبات مؤسسات الائحة المتخصصة لسنوات مختلفة (١٩٦٧ - ١٩٨٨)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٧	
٢,٥٤٩	١,٨٢١	١,٦٠٥	١,٦٠٠	١,٢٢٧	—	—	النقد في المدوق
٧,٩٠١	١٣,٥٨٢	١,١٨٤	٢,٩٧١	١,٦٠٠	٢٧٧	٤٢	ودائع لدى البنك المركزي
١١٨,٤٦٥	٨٨,٠٩٤	٧٤,٨٦٧	٥٥,٧٢٧	٤٢,٢٩٢	١,٢٤٠	١,٨٤٥	ودائع لدى البنوك التجارية
٢٠,٤٤٤	٢٠,٦٠٤	١٤,٢٢٠	١٠,٤١٠	١,٥٨٥	٦١٨	—	الذوات الخزينة والسندات
٣٦١,٤٨٥	٢٤١,٠٤٠	٢٩١,٥٦٤	٢٨٥,٧١٣	١٢٩,١٠١	٩,٧٢٦	٨,١٦٥	قروض القطاع الخاص
١٧٢,٨٦٢	١٦١,٠١٨	١٤٩,٧٧٠	١٣٠,٨٥٥	٢٤,٠٣٨	٤,٢٤١	٢,٩١٥	قروض القطاع العام
١٢٦,٨٨٨	١٤٤,٩٧٧	١٤٧,٢٩٠	١٢٢,٥٥٨	١٨,٢٩٠	١,٠٨٧	٢٥٥	الموجودات المتداولة
٢٧,٢٧٥	٢٥,٩٢٢	٢٢,٥٨٤	٢٢,٦٩٩	١١,٠٩٥	٤٢٧	٢٧٢	الموجودات الثابتة
٢١,٩٠٠	٢٤,٧٠٧	٢٤,٨٧٤	١٨,٩٨٧	٨,٢٨٩	١٤٨	٤٥	موجودات اخرى
٨٨٠,٨٢٩	٨٢١,٧٧٦	٧٢٨,٠٨٨	٦٦٧,٥٢٠	٢٤٧,٤١٨	١٧,٩٨٤	١٤,٥٤٩	الموجودات = المطلوبات
٦٥,٠٧٤	٦٢,٢٤٥	٦٢,٨٢٦	٦٠,٥٦٥	٢٨,٥٧٨	١٠,٥٢٨	٨,٧٥١	رأس المال المدفوع
٤٤,٨٢٦	٢٧,٢٥٠	٢٢,٧٨٢	٢٨,٢٧٠	١٠,٢٠٤	٥١١	٥١٥	الإحتياطيات
٤٩	٢٣	١٢٩	١٤٠	١,٦٦٥	٢٢٥	١٢٠	الهيئات والمساعدات الاقتراض مسنن
١٠٧,١٠٠	١٠٨,٤٥٧	١٠٧,٢٨٢٥	١٠٠,٨٦٩	١٩,٧٢٥	—	—	البنك المركزي الاردني
٤٧,٢٠٩	٤٥,٢٥٥	٢٧,٩٤١	٢٢,٩٢٢	١٦,٢٧٤	٢,٥٧٧	٢,٦٩٩	هيئات ومؤسسات دولية
٢,٩٧٢	٢,٢٤٩	٢,٢٢٥	٢,١٦٤	١,٢٤٩	١,٨٦٨	٤٦٠	الحكومة
٦٩,٨٢١	٦٩,٤٤٤	٦٩,٥١٧	٦٦,٩١٥	١٩,٨٥٨	١٥٠	٤٢٦	اخرى
٤٠٧,٩٢٩	٣٧٤,٢٦٢	٣٢٥,٢٧٩	٢٩١,٤٩٤	١٢٢,٥٧٩	—	—	الودائع
١٢٥,٧٢٩	١٢١,٤٩٠	٩٩,٤٤٤	٨٤,١٨١	١٧,٠٧٦	١,٠٢٥	٥٦٨	مطلوبات اخرى

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) ص ١٨ - ١٩ .

* تشمل ميزانيات كل من بنك تنمية المدن والقرى بنك الائحة الصناعي ، مؤسسة الاسكان ، مؤسسة

الاقتراض الزراعي ، المنظمة التعاونية الاردنية ، وبنك الاسكان .

وقد شهدت هذه الفترة زيادة نسبية وكبيرة في موجودات هذه المؤسسات، وتركزت الزيادة في بند القروض والسلف، إذ ارتفعت من حوالي (١٢) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى حوالي (٥٢٥,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨، موزعة بواقع (٢٦١,٥) مليون دينار للقطاع الخاص، و (١٧٢,٨) مليون دينار للقطاع العام، يلي القروض والسلف من حيث الزيادة في موجودات مؤسسات الاقراض، الموجودات السائلة (النقد في الصندوق، والودائع لدى البنك المركزي، والودائع لدى البنوك التجارية واذونات الخزينة)، حيث ارتفعت من حوالي (١,٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٧ الى حوالي (١٤٩,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨، وتشكل الودائع لدى البنوك التجارية ما نسبته (٧٩%) من الموجودات السائلة لعام ١٩٨٨، والموجودات المتداولة التي ارتفعت من حوالي (٢٥٥) الف دينار في نهاية عام ١٩٦٧ الى حوالي (١٢٦,٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ كما ارتفعت الموجودات الثابتة لنفس الفترة من (٢٧٢) الف دينار الى حوالي (٢٧,٤) مليون دينار.

اما في جانب المطلوبات فقد تركزت الزيادة في الودائع حيث وصلت ما مقداره (٤٠٧,٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨، معظمها وداائع لدى بنك الاسكان، يليها المبالغ المقرضة التي ارتفعت من حوالي (٤,٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٧ الى حوالي (٢٢٧,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨، وزاد اجمالي رؤوس اموال مؤسسات الاقراض المتخصة من حوالي (٨,٨) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٧ الى حوالي (٦٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨، انظر الجدول رقم (٢-١٢).

٦ - المؤسسات المالية والادخار العقاري في الاردن

ادى التطور في الجهاز المالي والمصرفي خلال النصف الثاني من عقد السبعينات الى انشاء عدد من المؤسسات المالية والمصرفية لتعمل جنباً الى جنب مع المؤسسات المالية القائمة وذلك عن طريق

تقديمها خدمات مالية ومصرفية لم تكن معروفة في السوق الاردني ، وكان من ابرز ملامح هذا التطور ظهور شركات الوساطة المالية والادخار العقاري .

(١) المؤسسات المالية

انشئت هذه الشركات لتكون رديفا ومكملا للجهاز المالي والمصرفي الاردني ، وتهدف هذه الشركات الى الاسهام الفعال في تحقيق الغايات التالية (١) :

- ١- تعبئة المدخرات والرساميل وتشجيع توظيفها او استثمارها في النشاطات الاقتصادية ومشروعات التنمية الاردنية .
 - ٢- تطوير بنية القطاع المالي الاردني وتعزيز تعاونه مع الاسواق المالية العربية والدولية .
 - ٣- تقديم الخدمات المالية والخبرات الفنية لعملائها على الصعيدين المحلي والخارجي .
 - ٤- اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في الاردن (٢) .
- وقد بلغ عدد الشركات المالية في الاردن في نهاية عام ١٩٨٨ سبع شركات هي :

- ١- المؤسسة المالية العربية (الاردن) ، وقد تأسست عام ١٩٧٩ .
- ٢- المؤسسة الاردنية للوراق المالية، وقد تأسست عام ١٩٨٠ .
- ٣- المؤسسة الاهلية للاستثمارات المالية، وقد تأسست عام ١٩٨١ .
- ٤- بيت التمويل الاردني ، وقد تأسس عام ١٩٨١ .

(١) المادة (٥) من عقد التأسيس والنظام الاساسي للمؤسسة المالية العربية (الاردن) ، رقم التسجيل (١٢٣) تاريخ ٢٠/١١/١٩٧٨ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

- ٥- بيت الاستثمار الاسلامي * ، وقد تأسس عام ١٩٨١ .
 - ٦- شركة المال والائتمان ، وقد تأسست عام ١٩٨٢ .
 - ٧- الاردن للاستثمار والتمويل ، وقد تأسست عام ١٩٨٢ .
- ومن اجل تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها ، تمتلك هذه الشركات جميع الحقوق والصلاحيات ، وتمارس جميع التصرفات والسلطات ، وفقا لاحكام نظامها الاساسي ، وفي نطاق الترخيص الممنوح لها من كل من البنك المركزي الاردني وسوق عمان المالي ، كما تقوم هذه الشركات لحسابها او لحساب الغير بجميع العمليات المالية والمصرفية والاستثمارية والتجارية التي تتصل بشكل مباشر او غير مباشر بتلك الغايات والنشاطات ، على الشكل التالي (١) :

(١) عمليات السوق النقدي

- ١ - قبول الودائع بالدينار الاردني وبأي مقدرا شريطة ان تكون آجالها ستة اشهر على الاقل .
- ٢- قبول الودائع بالعملات الاجنبية من المقيمين بالمقادير التي يقررها البنك المركزي الاردني شريطة ان تكون آجالها ستة اشهر على الاقل .
- ٣ - قبول الودائع من غير المقيمين بأي مقدار لمختلف الآجال .
- ٤ - اصدار شهادات الايداع والتعامل بها .
- ٥ - التعامل باذونات الخزينة والكمبيالات ووثائق الدين القصير الاجل عامة ، في السوق المحلي والخارجي .
- ٦ - التعامل بالذهب والعملات الاجنبية والصرافة ، على اساس آني او آجل ، واجراء المبادلات بين هذه العملات ، والادانة والاستدانة بها .

* اصبح الان يعرف باسم "البنك الوطني الاسلامي" .

(١) المادة (٦) من عقد التأسيس والنظام الاساسي للمؤسسة المالية العربية (الاردن) ، رقم التسجيل (١٢٢) تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ .

(ب) عمليات السوق المالي

- ١ - التعامل بالاسهم والسندات المدرجة في سوق عمان المالي ، والعمل كوسيط فيه .
- ٢ - التعامل بالاوراق المالية المدرجة في الاسواق المالية العربية والدولية .
- ٣ - العمل على تسجيل وادراج اسهم واسناد قرض الشركات في الاسواق المالية المحلية والعربية والدولية .
- ٤ - ادارة اصدار الاوراق المالية والقروض بالدينار الاردني او بالعملة العربية او الاجنبية ، وتأليف مجموعات الاصدار او المشاركة فيها والمساهمة في هذه الاصدارات والقروض .
- ٥ - التعهد بتغطية كامل قيمة الاوراق المالية التي تطرح لاكتتاب الجمهور او جزء منها ، ومن ثم طرحها للبيع محلياً وفي الخارج بالاتفاق مع سوق عمان المالي او غيره من الاسواق المالية المعنية .
- ٦ - تبديل محفظات الاوراق المالية حسب رغبة اصحابها .
- ٧ - تسهم وتشارك في تغطية وتعهد اصدار اسناد القرض والقروض الممثلة المحلية .

(ج) عمليات التمويل والاستثمار

- تقوم الشركات المالية بعمليات الاستثمار والتمويل ، اما بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم القروض وتشجيع التعامل بالادوات المالية والنقدية المتاحة ، او بطريقة مباشرة عن طريق ما يلي (١) :
- ١- تأسيس المشروعات والشركات المستقلة او التابعة او المتفرعة والترويج لها والاكتمال برؤوس اموالها او التعهد بتغطية كامل اسهمها او بعض منها .

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

- ٢- المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة في ضوء دراسة جدواها الاقتصادية تمويلا مباشرا .
- ٣- تملك المعدات والاليات واستئجارها واعادة تأجيرها للغير .
- ٤- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية بما في ذلك العمليات التجارية المتعددة الاطراف .
- ٥ - تمويل المشروعات العقارية بما في ذلك المباني التجارية والسكنية وتحسينها وتطويرها وتملكها ورهنها والمتاجرة بها وتأجيرها وفق احكام قانون تصرف الاشخاص الاعتباريين بالاموال غير المنقولة .

(د) التسهيلات الائتمانية

١. منح القروض والتسهيلات الائتمانية (باستثناء الجاري مدين) للمشاريع الصناعية والزراعية والسياحية والانشائية والتعدينية ، وللمشاريع التنموية الاخرى التي يقبلها البنك المركزي ، شريطة ان لا تقل آجال هذه القروض والتسهيلات عن ستة اشهر .
٢. فتح الاعتمادات المستندية واستقبالها وتبليغها .
٣. اصدار الكفالات بما في ذلك كفالة القروض التي تمنحها مؤسسات اخرى .

(هـ) اعمال اخرى

اضافة الى الاعمال التي سبق ذكرها ، تقوم الشركات المالية بفتح حسابات الاستثمار المشترك وادارتها بتفويض مطلق او محدود من اصحابها ، وتقوم بجمع المعلومات وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية ، وتقوم ايضا بادارة الامانات والوصايا والارث وصناديق الادخار والضمان ، وتقدم خدمات الحفظ الامين للاشياء الثمينة ، وتنظيم واعادة تنظيم الادارات والمؤسسات والشركات والمشاريع . كما تقوم بعمليات الوساطة والتفاوض بشأن شراء الشركات

او بيعها او اندماجها او تعيين وكلائها او ممثلها في داخل المملكة وخارجها .

ب- مؤسسات الادخار العقاري

يقصد بمؤسسات الادخار العقاري بانها (١) : "الشركات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي والتي لا يسمح لها بتلقي الودائع من الجمهور ولكن يسمح لها بتلقي الاموال لغايات الادخار او التوفير الوظيفي او التعاقدية" . وقد بلغ عدد مؤسسات الادخار العقاري في نهاية عام ١٩٨٨ ، اربع مؤسسات هي :

- ١- المؤسسة المالية العقارية (ريفكو) ، وقد تأسست عام ١٩٦٠ .
 - ٢- شركة داركو للاستثمار والاسكان ، وقد تأسست عام ١٩٨٢ .
 - ٣- شركة بيت المال للادخار والاستثمار للاسكان (بيتنا) وقد تأسست عام ١٩٨٤ .
 - ٤- الوطنية للاعمار والتمويل * وقد تأسست عام ١٩٨٤ .
- وتنص عقود التأسيس والانظمة الداخلية لشركات الادخار العقاري على ان غايات هذه الشركات واعمالها تتضمن ما يلي:
١. قبول حسابات التوفير بالدينار الاردني وبالعملات الاجنبية من المقيمين وغير المقيمين ضمن برامج مسبقة يوافق عليها البنك المركزي الاردني .
 ٢. منح القروض والسلف لتمويل بناء المساكن والمنشآت العقارية والتطوير العقاري بشكل عام .
 ٣. اصدار الكفالات المصرفية العقارية وفق تعليمات البنك المركزي .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

* دمجت مع المؤسسة المالية العربية (الاردن) .

٤. دعم وتنشيط الحركة الاسكانية والعمرانية وتمويلها وامتلاكها وادارتها وبيع المساكن والعقارات وممتلكاتها او جزء منها نقدا او بالتقسيط .
 ٥. تأسيس الشركات والمشروعات المستقلة او التابعة وادارة الشركات التي تساهم بها الشركة او التي تتعاقد معها والتي يوافق عليها البنك المركزي مسبقا .
 ٦. اقامة وادارة المؤسسات السياحية والفنادق والاستراحات والمتنزهات بعد حصولها على التراخيص اللازمة .
 ٧. الاستثمار في اسهم الشركات التي تتعلق بطبيعة عمل الشركة والسندات والتداول بها وفقا لاحكام القوانين والانظمة السارية المفعول شريطة ان لا يتضمن ذلك اعمال الوساطة المالية في سوق عمان المالي.
 ٨. الاستثمار في تملك العقارات وبيعها وفقا لتعليمات البنك المركزي، ولا يشمل ذلك اعمال الوساطة العقارية.
 ٩. اصدار سندات الدين واسناد القرض الخاصة بها والاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى وفق القوانين والانظمة المرعية بالمملكة .
 ١٠. القيام بجميع انواع التعهدات والمقاولات وامتلاك واستثمار الاليات والمعدات والاجهزة على اختلاف انواعها داخل المملكة وخارجها .
 ١١. ممارسة اعمال الصيرفة وفق القوانين والانظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي .
- اضافة الى ذلك يمكن لمؤسسات الادخار والتوفير التي تؤسس بشكل جمعيات تسليف تعاوني ان تقدم لعضائها القروض والسلف ، كما يسمح لمؤسسات الادخار والتوفير التي تؤسس بشكل شركات منفعة متبادلة او استثمار مشترك ان تقوم باعمال الاستثمار وادار الشهادات والاسهم .

ج- موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية ومؤسسات الادخار العقارى

بلغت موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية ومؤسسات الادخار العقارى في نهاية عام ١٩٨٠ حوالي (١٢١) مليون دينار مقابل حوالي (٢٨٨٤) مليون دينار في نهاية ١٩٨٨ ، وبزيادة نسبتها ١٠٧٪ عن مستواها في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول (١٤-٣)

جدول رقم (٣ - ١٤)

موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية ومؤسسات الادخار التماقدى للسنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٢٢٣	١٠	٠٤	٠٤	٠٤	٠٧	٠١	١	٠٢	النقد في الصندوق
٢٤٢	٢٧٤٠	١٧٢٢	١٧٥٥	٢٢٨٨	١٦٦٦	٤٠	٤٨٨	١٥	الموجودات الاجنبية
٦٠١	٥٤٤	٥٨٢٢	٤٦١١	٢٣٢٢	١٩٠	٨٧٢	٤٥	٤٦	ودائع لدى البنوك التجارية
٥٤	١١٥	٣٧	٢٢٣	٢٢	٢٦	٠٣	٢٢	٠٢	اذونات وسندات حكومية
١٣١٢	١٢٠٧	١١٠٩	٩٤٤	٨٢٦	٦٦٨	٢٩٤	١٨١	٥٤	قروض وبلغ الى الافراد والعشايير الخاصة
٧٧	٦٨	٩٣	٨٠	٦٦	٤٤	٠٩	٠٣	٠٢	اسناد قرض
٢٢٩	٢٧٤	٢٣٥	٢٤٠	٢١٤	١٦٠	٣٢٣	١٠	٠٦	الموجودات المتداولة
٥٦	٥١	٤٤	٣٨	٤٠	٢٧	١٠	٠٢	٠١	الموجودات الثابتة
٩٠	٦٢	٤٥	٥٣	٣٦	٢٠	١٠	٠٦	٠٢	موجودات اخرى
٢٨٨٤	٢٦٠٥	٢٣٢١	٢٠١٨	١٦٦٨	١٣٠٨	٤٨٧	٣٠٠	١٢١	الموجودات = المطلوبات
٩٢٤	٨٧٩	٧٤١	٧٠٣	٥٠٢	٣٧٨	١٦١	١١٢	٤١	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
٧٦٢	٦٠٩	٥٩٣	٤٦٧	٣٠٠	٢٦٣	١٠٤	٧٢	٢٦	ودائع البنوك التجارية
٢٨٠	٢١٢	٢٧٠	١٥٧	١٥٢	٣١	٢٥	٢٨	٤	مطلوبات اجنبية
٢١٢	٢٣٨	١٥٣	١٥٣	٢٦٥	١٧٠	٤٠	-	-	مبالغ مقترضة
١٦٦	١٨١	١٢٨	١٢٢	١٧٩	١٢٠	٤٠	-	-	البنك المركزي
٤٦	٥٧	٢٥	٢١	٨٦	٥٠	-	-	-	البنوك التجارية
٣٦٠	٢٤٥	٣٠٨	٣٠٣	٢٦٨	٢٦١	٨٦	٤٢	٣٩	رأس المال
١٠٦	٩٣	٨١	٦٧	٥٧	٥١	٢٥	٩	٣	مطلوبات اخرى
٢٤٠	٢٢٩	١٧٥	١٦٨	١٢٤	١٥٤	٤٦	٣٣	١٨	

٧ - مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن.

(١) مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية

١. صندوق توفير البريد

باشـر صندوق توفير البريد اعماله عام ١٩٧٤ ، وذلك بهدف تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين وتشجيع صغار المدخرين على الادخار وتجميع المدخرات لاستثمارها بافضل الطرق لاسيما تمويل المشروعات الانتاجية ومشروعات التنمية (١).

ومن اجل تحقيق اهداف الصندوق قامت ادارة صندوق توفير البريد بتوجيه بالغ عنايتها نحو الدعاية والتوعية بين المواطنين مستعينة بكافة وسائل الاعلام المتوافرة لشرح فوائد الادخار والتسهيلات والضمانات التي يقدمها الصندوق .

وقد بدأ الصندوق عمله بشمانية فروع في مدينة عمان ، ثم اخذ بالتوسع في تقديم خدماته لتعم معظم مناطق المملكة ، حيث اصبح عدد فروع الصندوق (٣٠٩) فرعاً في نهاية عام ١٩٨٨ ، كما ارتفع عدد المودعين من (٨,٣) الف عميل في نهاية عام ١٩٧٤ الى (٢٢٧) الف عميل في نهاية عام ١٩٨٨ ، بلغ اجمالي ودائعهم لدى الصندوق (٨,٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ مقابل (٠,١) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ (٢) . ويمكن ان تعزى الزيادة في عدد المودعين وحجم الودائع الى سهولة السحب والايذاع ، وانتشار فروع الصندوق في مناطق لا تطلها البنوك التجارية ، اضافة الى البرامج التثجيعية التي لجأ الصندوق

(١) المادة -٤- من قانون صندوق توفير البريد رقم (١١) لسنة ١٩٧٤ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٨١) تاريخ ١٩٧٤/٤/١ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن،

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

جدول رقم (٣-١٥)
تطور أنشطة صندوق توفير البريد لسنوات مختلفة (١٩٧٦-١٩٨٨)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٦	
٣٠٩	٢٩٠	٢٨١	٢٦٤	٢١٣	٥١	عدد الفروع
٢٢٧,٠	٢١٣,٦	١٧٤,١	١٦٤,١	٧٥,١	٢٨,٦	عدد المودعين (بالالف)
٨,٥	٧,٧	٧,٢	٧,١	٤,٥٦٠	٠,٨٢	الودائع (بالمليون دينار)
٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٤	٥,٠	سعر الفائدة (%)
٩,٣	٩,٣	٨,٥	٨,١	٣,٩٤	٠,٧٧	استخدامات الاموال (بالمليون دينار)
٧,١	٠,٩	٠,٤	٠,٤	-	-	نقد في الصندوق وودائع لدى البنوك
-	٤,١	٤,١	٥,٤	٢,٣٢	٠,٠٩	اسهم شركات
-	-	-	-	١,٢١	٠,٦٨	سندات التخمية
-	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٤١	-	القرض عن طريق التجمع البنكي
٢,٠٢	٣,٩	٣,٥	١,٧	-	-	اخرى

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السادس عشر والتاسع عشر والخامس والعشرون .

الى استعمالها وخصوصا برنامج الجوائز على حسابات العملاء .
اما استثمارات الصندوق فقد بلغت في نهاية عام ١٩٧٦ حوال (٠,٧٧)
مليون دينار مقابل (٩,٣) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ كما هو
مبين في الجدول رقم (٣-١٥) .

٢- المؤسسة الاردنية للاستثمار

تعتبر المؤسسة الاردنية للاستثمار الخلف القانوني لصندوق
التقاعد الذي أسس عام ١٩٧٦ (١) ، وقد نص قانون المؤسسة على نقل جميع
اموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة وموجوداته واستثماراته
وحقوقه والتزاماته المترتبة عليه الى المؤسسة الاردنية للاستثمار ،
وترتبط المؤسسة بوزير المالية وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال
مالي واداري ، ولها حق تملك الاموال وابرام العقود وغير ذلك مما
يرتبط بنشاطاتها ، وتعمل المؤسسة وفق السياسة المالية الاستثمارية
العامه للحكومة ، وبناء على ذلك تقوم المؤسسة بالاعمال التالية
(٢) :

(١) ادارة اموال المؤسسة واستثماراتها والاشراف على اوجه
استخداماتها .

(ب) المساهمة في رؤوس اموال الشركات والمشاريع الاستثمارية بالاشتراك
والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية .

(ج) المساهمة في رؤوس اموال الهيئات والمؤسسات التي تهدف الى زيادة
الصادرات الوطنية وتعزيزها والى تشجيع دعم استثمارات صغار الصناعيين

(١) المادة (١٢) من القانون المؤقت للمؤسسة الاردنية للاستثمار رقم
٢٩ لسنة ١٩٨٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٥٠) تاريخ
١٩٨٨/١٠/١ .

(٢) المادة (٥) ، المرجع السابق .

والحرفيين والى تشجيع المشاريع ذات التقنية المتقدمة وتطوير اوجه استخداماتها .

(د) شراء اسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة .
وتقوم المؤسسة بتوظيف مواردها في استثمارات حقيقية ومالية بما في ذلك المساهمة في انشاء الشركات الصناعية وتشجيع اقامة المشاريع الاردنية - الاجنبية المشتركة ، واجتذاب المدخرات وتوجيهها للاستثمار ، ودعم عمليات السوق المالي (١) . وتتألف اموال المؤسسة مما يلي (٢) :

- (ا) مساهمة الحكومة في الشركات
- (ب) اموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك مساهمة الصندوق في الشركات .
- (ج) مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها الى المؤسسة .
- (د) ما تخصصه الحكومة للمؤسسة في الموازنة العامة .
- (هـ) اي اموال اخرى تحصل عليها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء .

موجودات ومطلوبات المؤسسة الاردنية للاستثمار
بلغ اجمالي موجودات ومطلوبات المؤسسة الاردنية للاستثمار في نهاية عام ١٩٧٧ حوالي (١٥,٦) مليون دينار مقابل (٥٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبارتفاع نسبته حوالي (٢,٢%) عن مستواه في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢-١٦) .

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهان المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) المادة (٤) من القانون المؤقت للمؤسسة الاردنية للاستثمار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٥٠) تاريخ ١٠/١/١٩٨٨ .

جدول رقم (٣ - ١٦)

موجودات ومطلوبات المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنوات مختلفة (١٩٧٧ - ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٧	
٧ر٠٠	٧ر٢٠	٧ر٩٠	٨ر٤٠	٣ر٧١	٠ر٦٦	ارصدة وودائع لدى البنوك سندات الحكومة والمؤسسات
١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	٣ر٩٦	٦ر١٩	العامسة
٠ر٩٠	٠ر٨٠	١ر٠٠	٧ر٠	—	—	اسناد قرض
٤٤ر٩٠	٤٤ر٧٠	٤٢ر٨٠	٤٤ر٩٠	٣٢ر٢٢	٨ر٥١	اسهم الشركات
٢ر٢	٢ر١	٢ر٥	٢ر١	٦ر٢٠	٠ر٢٣	اخرى
٥٦ر٠٠	٥٥ر٨٠	٥٥ر٢٠	٥٧ر١٠	٤٦ر٠٩	١٥ر٥٩	الموجودات = المطلوبات
٤٢ر٠٠	٤٢ر٠٠	٤٢ر٠٠	٤١ر٤٠	٣٩ر٤٠	١٥ر٤٠	رأس المال المدفوع
١١ر٧٠	١٠ر٩٠	٩ر٥٠	٩ر٧٠	٢ر١٦	ر٠٤	الاحتياطي العام
٢ر١٠	٢ر٩٠	٣ر٧٠	٣ر٤٠	١٢ر٤٤	—	اقساط اسهم غير مستحقة
٢ر٠	—	—	٢ر٦٠	٢ر٠٩	٠ر١٥	اخرى

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السادس عشر والتاسع عشر والخامس

والعشريين

نلاحظ من الجدول السابق ان الارتفاع في جانب الموجودات تركز في استثمارات المؤسسة في اسهم الشركات حيث بلغ (٤٤,٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما مقداره (٢٦,٧) مليون دينار^١ ، تلاه قطاع الخدمات بمقدار (١٥,٧) مليون دينار ، ثم قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بمقدار (٣,٥) مليون دينار (١) ، اما في جانب المطلوبات نلاحظ ان الارتفاع تركز في بندي رأس المال المدفوع والاحتياطي العام ، ويعتبر رأسمال المؤسسة المورد الرئيسي لاموالها حيث بلغ (٤٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، بينما ارتفع الاحتياطي العام ليصل الي (١١,٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ مقابل (٤٠) الفدينار في نهاية عام ١٩٧٧ .

٣ - مؤسسة الضمان الاجتماعي

انشئت مؤسسة الضمان الاجتماعي في عام ١٩٧٨ ، وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وابرام العقود بما في ذلك حق التقاضي وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وقبول الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا والقروض والقيام بالاجراءات القانونية وان تنيب عنها لهذه الغاية النائب العام او اي وكيل اخر من المحامين (٢) .

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرين ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) المادة ٩ - ١ - من القانون المؤقت لمؤسسة الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨١٦) تاريخ ١٦/١٠/١٩٧٨ .

وتعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي على تنفيذ احكام قانون الضمان الاجتماعي وتحقيق الاهداف التالية (١) :

(١) توفير حياة كريمة للمواطن وافراد اسرته في حياته ومن بعده بتأمينه بدخل شهري مستمر في حالات فقد القدرة على الكسب .

(ب) توفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليهم مما يساهم في زيادة الانتاج .

(ج) المساهمة في رفع المستوى الصحي للمجتمع عن طريق توفير التأمينات الصحية والضمانات المرافقة لها .

(د) المساهمة في مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المردود والجدوى في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات .

(هـ) المساهمة في خلق فرص عمل جديدة في مختلف مناطق المملكة لتأمين استقرار العاملين وللمحد من الهجرة واستيعاب المتقدمين للعمل وذلك من خلال استثمار الفوائض المالية المتاحة في مشاريع التنمية .

وقد باشرت المؤسسة في تنفيذ احكام قانون الضمان الاجتماعي وتطبيق التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة ، والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة على اساس المراحل ، وبموجب القانون يتم تطبيق اي مرحلة من المراحل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة المؤسسة ، حيث صدرت منذ عام ١٩٨٠ وحتى منتصف عام ١٩٨٧ تدريجيا وحسب المراحل مجموعة من القرارات شملت بالتطبيق الالزامي جميع الشركات والمنشآت التي يعمل في كل منها خمسة اشخاص فأكثر ، وكذلك جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والبلديات والجامعات والمجالس القروية والمدنيين في الاجهزة العسكرية ، كما شملت الاردنيين العاملين في البعثات الاقليمية والدولية والبعثات السياسية او

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، الضمان الاجتماعي في سطور ،

مطابع الايمان ، عمان ، ١٩٨٧ ، صص ٢ - ٢ .

العسكرية العربية والاجنبية العاملة في المملكة والملحقيات والمراكز الفنية والتعليمية التابعة لها (١). كما صدرت قرارات شملت بالتطبيق الاختياري الفئات التالية (٢) :

(ا) اصحاب العمل الذين يستخدمون اقل من خمسة اشخاص بناء على رغبة صاحب العمل على ان يحدد تاريخ الخضوع ولا يجوز له الانسحاب بعد ذلك .
(ب) اي اردني غير مشمول الزاما سواء كان مقيما او مغتربا وذلك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

ومن الجدير ذكره ان احكام قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لا تسري على الفئات التالية (٣) :

(ا) الموظفين العاملين للتقاعد بموجب احكام قوانين التقاعد المعمول بها .

(ب) الموظفين الاجانب الذين يعملون في البعثات الدولية او السياسية او العسكرية الاجنبية .

(ج) العمال الذين تكون علاقتهم بصاحب العمل غير منتظمة ، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال التفريغ والشحن .

تشكل الفوائض المدورة الناتجة عن المساهمات التأمينية

للمشمولين بنظام الضمان الاجتماعي المورد الرئيسي للمؤسسة ، وتتكون

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، التزامات صاحب العمل بموجب

قانون الضمان الاجتماعي ، مطابع الايمان ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ٢ - ٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المادة ٤ - ب - من القانون المؤقت لمؤسسة الضمان الاجتماعي رقم

٣٠ لسنة ١٩٧٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨١٦) تاريخ

١٦/١٠/١٩٧٨ .

موارد المؤسسة المالية من المصادر التالية (١) :

- (أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم .
 - (ب) المبالغ الاضافية والغرامات والفوائد المستحقة بسبب التأخير في دفع الاشتراكات .
 - (ج) ريع استثمار اموال المؤسسة .
 - (د) القروض التي تقدمها الحكومة لسد العجز المالي للمؤسسة .
 - (هـ) الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا والقروض واي واردات اخرى يوافق مجلس ادارة المؤسسة على قبولها .
- وتقوم المؤسسة باستثمار فوائض اموال الضمان الاجتماعي في مشاريع مختلفة تعود بالنفع على المؤمن عليهم خصوصا والمواطنين عموما ، وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ، وتتلخص فيما يلي (٢) :
- (أ) الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية ذات الجدوى والاربحية الواردة في خطط التنمية الاردنية .
 - (ب) الاستثمار في مشاريع الخدمات التي تعود بالنفع المباشر علي جمهور المشتركين في الضمان وفي مقدمتها مشاريع الاسكان .
 - (ج) تقديم القروض للمشاريع الانمائية بكفالة الحكومة .
 - (د) تأمين السيولة لمواجهة التزامات المؤسسة .

(١) المادة ١٦ من القانون المؤقت لمؤسسة الضمان الاجتماعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨١٦) تاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦ .

(٢) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، الضمان الاجتماعي في سطور ، مرجع سابق ، صص ١٣ - ١٤ .

موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
لقد نمت موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكل
ملحوظ خلال السنوات الاخيرة ، حيث بلغ اجمالي موجوداتها ومطلوباتها في
نهاية عام ١٩٨٠ ما مقداره (٤,٦٩) مليون دينار مقابل (٢٨٢) مليون
دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبزيادة نسبتها (٢٦,٨%) عن مستواها
في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢-١٧) .
ونلاحظ من الجدول رقم (٢-١٧) انه في جانب الموجودات ارتفعت
الموجودات المتداولة من (٢,٥٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ الى
حوالي (١٠,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، اي انها تضاعفت حوالي
(٢٩) مرة خلال هذه الفترة ، كما ارتفعت استثمارات المؤسسة لنفس
الفترة في بندي القروض والاستثمارات من (٠,٥) و (٠,٥٦) مليون دينار
الى (٩٤,٩) و (٨٠,٨) مليون دينار على الترتيب . وفي جانب المطلوبات
ارتفع بند الفاضل المدور ليصل الى (٢٦٩,٢) مليون دينار في نهاية عام
١٩٨٨ مقابل (٤,٥٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢-١٧)
موجودات ومطلوبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
للسنوات ١٩٨٨-١٩٨٠

(بالمليون دينار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	نهاية الفترة
١٠٤,٠٠	٧٣,٠٠	٧١,٢٠	٥٤,٨٠	٤٥,٣١	٤١,٣٠	٢٩,٠٦	١٠,٣٤	٣,٥٩	لموجودات المتداولة
٦٧,٧٠	٤٩,٤٠	٥٠,١٠	٤١,٣٠	٣٥,٦٤	٣٣,٧٢	٢٢,٤٦	٨,٣٠	٣,١١	النقد في الصندوق ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية
١٨,٣٠	١٣,٦٠	١٢,٩٠	٨,٤٠	٤,٧٢	١,٣٩	٠,٣٩	٠,١٧	٠,١	مهم المشتركين وسلف الغرض
١٨,٠٠	١٠,٠٠	٨,٣٠	٥,١٠	٤,٩٤	٦,٦٩	٦,٢١	١,٨٧	٠,٤٧	الاستثمارات في الاسهم والسندات
١٤,٩٠	٨٢,٢٠	٤٩,٣٠	٢٣,٦٠	١٢,٨٥	٦,٣٥	٢,١٧	٠,٧٩	٠,٥	موجودات اخرى
٨٠,٨٠	٦٤,٦٠	٥٧,٧٠	٥٥,١٠	٤٣,١١	١٧,٩٩	١٠,٠٥	٠,٥٧	٠,٥٦	الموجودات = المطلوبات
٣,٣٠	٣,٣٠	١,٦٠	١,٢٠	١,١٢	٠,٨٨	٠,٦٩	٠,٤١	٠,٠٤	الفائض المدور
٢٨٣,٠٠	٢٢٣,١٠	١٧٩,٨٠	١٣٤,٧٠	١٠٢,٣٩	٦٦,٥٢	٤١,٩٧	١٧,٢١	٤,٦٩	المطلوبات الاخرى
٢٦٩,٢٠	٢٢١,٩٠	١٧٨,٥٠	١٣٤,٤٠	١٠٢,١١	٦٦,٢٥	٣٩,٤١	١٥,٨١	٤,٥٥	
١٣,٨٠	١,٢٠	١,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٨	٠,٢٧	٢,٥٦	١,٤٠	٠,١٤	

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون والخامس
العشرون .

٤- شركات التأمين

بلغ عدد شركات التأمين في الاردن (٢٧) شركة في نهاية عام ١٩٨٨ ، انخفض عددها في نهاية عام ١٩٨٩ الى (١٨) شركة ، بلغ عدد الشركات الاردنية منها (١٧) شركة ، وشركة تأمين اجنبية واحدة هي الشركة الامريكية للتأمين على الحياة ، كما هو موضح في الجدول رقم (١٨-٢) .

وقد بدأت الرقابة الحكومية على شركات التأمين منذ عام ١٩٦٥ بصدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ ، حيث استمر العمل بهذا القانون حتى صدر قانون مراقبة اعمال التأمين المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ ، بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨ . ثم صدر قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته ، والذي وضع موضع التطبيق بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦ . وتشمل اعمال التأمين في الاردن القيام باي عملية للتأمين او عرض تلك العملية على الاخرين او اجتذابها او قبولها او تحويلها وتقدير او تخمين او تعديل او تسوية اي ادعاء بتعويض ناتج عن عقد التأمين بما في ذلك تقديم الخبرة (١) . وتمارس شركات التأمين جميع انواع التأمين المتعارف عليها ، فهي تقوم بالتأمين على الحياة ، والتأمين على السيارات والتأمين البحري والتأمين ضد الحوادث العامة و التأمين ضد الحريق .

(١) المادة ١-٣ - من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢٨٠) تاريخ ١٦ كانون اول ١٩٨٤ .

جدول رقم (٣-١٨)

شركات التأمين العاملة في الاردن كما هي في بداية عام ١٩٩٠

اسم الشركة	تاريخ التأسيس
١- التأمين الاردنية	١٩٥١
٢- الشرق الاوسط للتأمين	١٩٦٢
٣- المتحدة للتأمين	١٩٧٢
٤- البحار العربية للتأمين	١٩٧٢
٥- التأمين العامة العربية	١٩٧٥
٦- القدس للتأمين	١٩٧٥
٧- النسر الاردني للتأمين	١٩٧٦
٨- الاردنية الفرنسية للتأمين	١٩٧٦
٩- الاتحاد العربي الدولي للتأمين	١٩٧٦
١٠- التأمين العربية البلجيكية	١٩٨٩
١١- التأمين العالمية	١٩٨٠
١٢- اليرموك للتأمين واعادة التأمين	١٩٨٠
١٣- الاراضي المقدسة للتأمين	١٩٨٠
١٤- العرب للتأمين على الحياة والحوادث	١٩٨٠
١٥- فيلادلفيا للتأمين	١٩٨٠
١٦- الاردن والخليج للتأمين	١٩٨١
١٧- التأمين الوطنية الاهلية	١٩٨٦
١٨- الاميركية للتأمين على الحياة	-

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية مراقبة التأمين .

ويشترط ان تكون شركة التأمين مسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات شريطة ان تكون الشركة الاردنية مساهمة عامة محدودة، كما لا يصرح لاي شركة تأمين اجنبية بالعمل في المملكة الاردنية الا اذا اثبتت ان الدولة التي تنتمي اليها تجيز للشركات الاردنية العمل فيها وذلك باستثناء الشركات القائمة عند صدور القانون (١) .

اما بالنسبة لرأسمال شركات التأمين في الاردن ، فيشترط للشركة الاردنية ان لا يقل عن ستمائة الفدينار ، كما الزم القانون شركات التأمين الاردنية ان تقدم تأميناً كوديعة مقدارها :

(ا) مائة الفدينار عن اعمال التأمين على الحياة .
(ب) مائة الفدينار عن اعمال التأمين على الادخار وتكوين الاموال .
(ج) خمسة وسبعون الف دينار عن ممارسة كل نوع من انواع التأمين الاخرى .

ولم يحدد القانون رأسمال الشركة الاجنبية في المملكة وانما اعتمد ان تقدم الشركات الاجنبية تأميناً كوديعة مقدارها :

(ا) مائة وخمسون الفدينار عن ممارسة اعمال التأمين على الحياة .
(ب) مائة وخمسون الف دينار عن ممارسة اعمال تأمين الادخار وتكوين الاموال .
(ج) مائة الفدينار عن كل نوع من انواع التأمين الاخرى

وتخضع شركات التأمين الاجنبية لجميع الاحكام التي تناولها القانون مع قدم المساواة مع الشركات الاردنية ، وتمارس الشركة الاجنبية عملها في المملكة بواسطة (٢) :

(١) المادة - ٥ - من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢٨٠) ، تاريخ ١٦ كانون اول ١٩٨٤ .

(٢) المادة - ١٥ - المرجع السابق .

(أ) فرع واحد يديره مدير مفوض بتمثيل الشركة في المملكة او
(ب) وكيل تأمين معتمد .

وعلى الشركة الاجنبية اعلام المراقب خلال شهر واحد من تاريخ شغور مركز مدير الفرع او الوكيل المعتمد وعن استبدالها .
وقد اظهرت شركات التأمين خلال السنوات الاخيرة تطورا في نشاطها يتمشى الى حد بعيد مع تطور واحتياجات الاقتصاد الاردني بشكل عام ، وقد تمثل توسع نشاطات التأمين في ارتفاع كل من الاقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة من قبل هذه الشركات ، كما هو موضح في الجدول رقم (٢-١٩) والجدول رقم (٢-٢٠) .

ونلاحظ من الجدول رقم (٢-١٩) ان الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين بلغت حوالي (١٥,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ ، ارتفعت الى (٢٠,٨) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، شكلت الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين الاردنية (٢٥,٨) مليون دينار او ما نسبته (٨٢,٨%) من اجمالي الاقساط المحصلة .

في حين نلاحظ من الجدول رقم (٢-٢٠) ان التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين بلغت (٨,٥٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ مقابل (١٤,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، شكلت التعويضات المدفوعة من قبل الشركات الاردنية ما قيمته (١٢,٩) مليون دينار ، او ما نسبته (٩٠,٢%) من اجمالي التعويضات المدفوعة .

وبالنظر الى نسبة التعويضات المدفوعة الى الاقساط المحصلة ، نلاحظ بان اهميتها النسبية قد ارتفعت من (٤٢,٩%) عام ١٩٨٧ الى (٤٦,٤%) في عام ١٩٨٨ .

موجودات ومطلوبات شركات التأمين

بلغت موجودات ومطلوبات شركات التأمين في الاردن في نهاية عام ١٩٨٠ حوالي (٢٨,٨) مليون دينار مقابل (٦٤,٧) مليون دينار في

جدول رقم (٢-١٩)
الانساط المحصلة من قبل شركات التامين للفترة (١٩٨٨-١٩٨٠)
(بالمليون دينار)

(١) ١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥,١	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٤,٤	٤,٩٦	٤,٦٣	٥,٤٦	٤,٢٥	التامين البحري
٤,٧	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٣,٦	٤,٢٥	٣,٧٦	٤,٣٥	٣,١٣	الشركات الاردنية
٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٧١	٠,٨٧	١,١١	١,١٢	الشركات الاجنبية
٣,٦	٣,٦	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٢,٣٩	١,٧٤	١,٦٢	١,٣٢	التامين ضد الحريق
٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٠٥	١,٤١	١,٣٠	٠,٩٨	الشركات الاردنية
٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣٤	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣٤	الشركات الاجنبية
١٤,٨	١٢,٩	١٢,٢	٩,٦	١٨,٧	٩,٤٦	٨,٨٧	٦,٩٥	٥,٢٧	التامين على السيارات
١٣,٤	١١,٢	١٠,٨	٨,٥	٧,٥	٨,٣٧	٧,٧٨	٥,٨٨	٣,٩٢	الشركات الاردنية
١,٤	١,٧	١,٤	١,١	١,٢	١,٠٩	١,٠٩	١,٠٧	١,٣٥	الشركات الاجنبية
٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٣,١	٢,٨١	٢,٩٩	٣,٠٠	٢,٢٤	التامين ضد الحوادث العامة
١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٦	٢,٣٩	٢,٣٩	٢,٥٤	١,٧١	الشركات الاردنية
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤٢	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٥٣	الشركات الاجنبية
٥,٢	٤,٩	٤,٥	٥,١	٤,٤	٤,٣٥	٣,٤٨	٢,٦١	٢,٢٢	التامين على الحساب
٢,٧	٢,٣	٢,٠	٢,٣	٢,١	٢,١٦	١,٥٢	٠,٧٨	٠,٥٢	الشركات الاردنية
٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٣	٢,١٩	١,٩٦	١,٨٣	١,٧١	الشركات الاجنبية
٣٠,٨	٢٨,٧	٢٦,٨	٢٤,٦	٢٣,٤	٢٣,٩٧	٢١,٧١	١٩,٦٤	١٥,٣١	المجموع
٢٥,٨	٢٢,٨	٢١,٤	١٨,٩	١٨,٢	١٩,٢٢	١٦,٨٦	١٤,٨٥	١٠,٢٦	الشركات الاردنية
٥,٠	٥,٩	٥,٤	٥,٧	٥,٢	٤,٧٥	٤,٨٥	٤,٧٩	٥,٠٥	الشركات الاجنبية

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون والخامس والعشرون .

(١) اولية

جدول رقم (٢-٣)
التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين للفترة (١٩٨٨-١٩٨٠)
(بالمليون دينار)

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٢,٥	١,٩	١,٤	١,٨	٢,٠	٢,١٧	٢,٧٨	٣,٧٣	٣,٠١	التأمين البحري
٢,٣	١,٦	١,١	١,٤	١,٦	١,٧٣	٢,١١	٢,٦٢	٢,٢١	الشركات الاردنية
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤٤	٠,٦٧	١,١١	٠,٨٠	الشركات الاجنبية
٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٩	١,٨٩	٠,٧٧	٠,٤٧	١,١٣	التأمين ضد الحريق
٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,٧	١,٧٣	٠,٥٧	٠,٢٧	٠,٧٦	الشركات الاردنية
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١٦	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٣٧	الشركات الاجنبية
٨,٤	٧,٣	٦,٠	٦,٠	٥,٧	٦,٤٩	٦,٢٤	٣,٧٧	٢,٧٣	التأمين على السيارات
٧,٨	٦,٤	٥,٣	٥,٣	٥,١	٥,٧٥	٥,٤١	٣,٠٤	١,٩٣	الشركات الاردنية
٠,٦	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٧٣	٠,٨٠	الشركات الاجنبية
٠,٨	٠,٨	١,٣	١,٤	١,٧	٠,٨٢	١,٦٦	٠,٨٨	١,٣٦	الحوادث العامة
٠,٧	٠,٧	١,٢	١,٢	١,٦	٠,٧٠	١,٥٠	٠,٧٣	١,٠٧	الشركات الاردنية
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١٢	٠,١٦	٠,١٥	٠,٢٩	الشركات الاجنبية
١,٧	١,٨	١,٣	١,٤	١,٢	١,٢٠	١,٠٤	٠,٥١	٠,٣٣	التأمين على الحياة
١,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٦٨	٠,٤٧	٠,١٩	٠,٠٥	الشركات الاردنية
٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٥٢	٠,٥٧	٠,٣٢	٠,٢٨	الشركات الاجنبية
١٤,٣	١٢,٦	١٠,٨	١٠,٩	١١,٥	١٢,٥٧	١٢,٤٩	٩,٣٦	٨,٥٦	المجموع
١٢,٩	١٠,٥	٩,٠	٩,٠	٩,٨	١٠,٥٩	١٠,٠٦	٦,٨٥	٦,٠٢	الشركات الاردنية
١,٤	٢,١	١,٨	١,٩	١,٧	١,٩٨	٢,٤٣	٢,٥١	٢,٥٤	الشركات الاجنبية

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون والخامس والعشرون .

(١) اولية

نهاية عام ١٩٨٧ وبزيادة نسبتها (٢,١%) عنها في نهاية عام ١٩٨٦ .
وقد انعكست الزيادة في جانب الموجودات بالدرجة الاولى على بند
الاستثمارات ، حيث ارتفعت خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٠) ما نسبته حوالي
(١٢٠%) ، بينما ارتفعت الذمم المدينة والارصدة النقدية والودائع
ما نسبته (١٢١ %) و (١١٢%) على الترتيب لنفس الفترة .

اما في جانب المطلوبات فقد انعكست الزيادة في الدرجة الاولى
على رأس المال المدفوع والاحتياطيات حيث ارتفعت بما نسبته (١٥٢%)
خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٠) ، بينما ارتفعت الاحتياطيات الفنية
والمخصصات بما نسبته (١٢٧%) و (٨٨%) على الترتيب لنفس الفترة ،
كما هو موضح في الجدول رقم (٢-٢١) .

هذا وقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٨٩ مولد اول اتحاد مهني
للتأمين في الاردن ، حيث صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة
على نظامه الاساسي في الاول من تموز عام ١٩٨٩ ، وقد عهد اليه القيام
باعمال تطوير وتنظيم صناعة التأمين الاردنية لتصبح في مصاف صناعات
التأمين الحديثة في العالم .

وقد بدأ العمل في تنظيم وتطوير قطاع التأمين منذ اليوم الاول
لمولد الاتحاد المهني للتأمين ، حيث بدأت كافة اجهزته العاملة
بدراسة اوضاع السوق اضافة الى الدراسات التي تجري حاليا نحو تحديث
الادوات الفنية والاجهزة بما يخدم سوق التأمين الاردني ، كما ان
الاتحاد ينوي تحقيق العديد من المشاريع واهمها مشروع مجتمعات
التأمين لعمليات التأمين الكبرى في مختلف أنشطة التأمين حيث يتم
من خلال هذا المشروع اعادة هيكلة سوق التأمين مما يؤدي الى دعم
وتقوية قطاع التأمين الاردني ، هذا بالاضافة الى تحقيق العدالة في
توزيع اقساط تأمين العطاءات الكبرى وما يوفره ذلك من زيادة
القدرة الاستيعابية للشركات العاملة كل على حدة وزيادة الطاقة

جدول رقم (٣-٢١)
موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن للفترة (١٩٨٧-١٩٨٠)
(بالمليون دينار)

(١) ١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١٩,١	١٦,٣	١٤,٢	١٤,٧	١٥,٢	١٣,٣١	١٢,٢٢	٨,٩٨	الارصدة النقدية والودائع
٧,٣	٤,٥	١,٣	١,٧	١,٨	٢,٠٣	٣,١٤	٢,٢٧	المقد في الصندوق وودائع
١١,٨	١١,٨	١٢,٩	١٣,٠	١٣,٤	١١,٢٨	٩,٠٨	٦,٧١	جارية لدى البنوك
١٢,٤	١٢,٦	١١,٠	١١,٥	١٢,٠	١٥,١٩	٨,٤٢	٥,٦١	ودائع التوفير ولأجل
١٠,٢	٩,٣	٨,٥	٩,١	٩,٢	٨,٢٠	٦,٩٥	٤,٨٦	لزام المدينة
١,٢	١,٣	١,٧	١,٥	١,٦	٦,٣٣	٠,٨٩	٠,٤٤	للمعلاء
١,٠	٢,٠	٠,٨	٠,٩	١,٢	٠,٦٦	٠,٥٨	٠,٣١	شركات اعادة التأمين
١٩,٧٠	٢٠,٤	٢٢,٠	٢٠,٩	١٥,٣٠	١٣,٤١	١١,٠٥	٨,٥٥	اوراق القبض
٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٣	١,٠	١,٠٢	١,٠١	٠,٨٩	لاستثمارات
٦,٠	٦,١	٧,٤	٥,٧	٣,٢	٢,١٩	١,٨٩	٢,٢٧	ودائع نقدية لامر وزير
٧,٩	٨,٣	٩,٠	٨,٦	٧,٩	٦,٩٩	٤,٩٩	٣,٢٧	الصناعة والتجارة
١٣,٥	١٤,٦	١٢,٢	١١,٥	١٠,٤	٩,٤١	٧,٥٣	٥,٦٩	ذونوات وسندات حكومية وعامة
١٣,٥	١٤,٦	١٢,٢	١١,٥	١٠,٤	٩,٤١	٧,٥٣	٥,٦٩	اسهم شركات
١٣,٥	١٤,٦	١٢,٢	١١,٥	١٠,٤	٩,٤١	٧,٥٣	٥,٦٩	فروض وسلف اخرى
٦٤,٧	٦٣,٩	٥٩,٤	٥٨,٦	٥٢,٩	٥١,٣٢	٣٩,٢٢	٢٨,٨٣	الموجودات والمطلوبات
٢٥,٦	٢٥,١	٢١,٤	٢٠,٣	١٩,٦	١٨,٥٥	١٤,٧٦	١٠,١٦	رأس المال المدفوع والاحتياطيات
٦,٩	٨,١	٥,٨	٦,٩	٤,٩	٤,٢٧	٤,٦٤	٣,٦٧	الذمم الداخلة
٤,٣	٥,٤	٣,٥	٤,٠	٢,٨	٢,١٢	٢,٢٤	١,٥٣	الذمم الخارجة
٧,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٩	٢,١	٢,١٥	١,٧٤	١,٤٢	مهم شركات اعادة التأمين
-	-	-	-	-	-	٠,٦٦	٠,٧٢	موال الحياة
٢,٩	٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٢,٥٧	٤,٣٠	٣,٣٣	المخصصات
٢٤,٤	٢٣,١	٢٢,٠	٢١,٧	٢٠,٧	٢٢,٦١	١٢,٠٠	١٠,٥٠	الاحتياطيات الفنية
١٠,٦	١٠,٠	٩,٧	٩,٠	٧,٩	٦,٥٠	٤,٩٢	٤,٤٩	الاحتياطي الحسابي
٩,٦	٩,٣	٨,٩	٩,١	٩,٢	٨,٢٩	٤,٤٨	٣,٧٥	احتياطي اخطار سارية
٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٧,٨٢	٢,٦٠	٢,٢٦	احتياطي اخطار تحت النسوية
٤,٩	٤,٥	٦,٧	٦,٢	٤,١	٣,٣٢	٣,٥٢	١,١٧	مطلوبات اخرى

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون والخامس والعشرون .
(١) اولية

الاستيعابية لسوق التأمين الاردني كوحدة واحدة (1) .
وعلى الرغم من حداثة هذا الاتحاد فأن اجهزته تسعى جاهدة لتحقيق اهدافه الاساسية من خلال تنمية كوادر السوق الفنية وتحسين مستوى ادائه ودراسة امكانية ادخال انواع من التامينات الجديدة حسب احتياجات ذلك السوق اضافة الى تعزيز التعاون مع اسواق التأمين العربية والدولية .

ب- المؤسسات المالية الاخرى

بالاضافة الى مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية ، هناك بعض المؤسسات المالية التي لا تتعاطى الاعمال المصرفية مباشرة وهي مكاتب التمثيل وشركات الصرافة .

1 - مكاتب التمثيل

قام البنك المركزي باصدار نظام خاص لترخيص ومراقبة اعمال ومكاتب التمثيل والشركات المالية الاجنبية في المملكة ، حيث اجاز للبنوك والشركات المالية الاجنبية التي لا يوجد لها فروع عاملة في الاردن - وبترخيص منه - ان تفتح لها مكاتب تمثيل في الاردن ، يكون مركز عمل هذه المكاتب في مدينة عمان . ويقوم البنك المركزي بالاشراف على عمل هذه المكاتب ، وتقوم هذه المكاتب بدورها بالتقيد بالتعليمات والاورامر التي يصدرها البنك المركزي وممارسة الاعمال المصرفية التي نص عليها هذا النظام ، ويتولى مكتب التمثيل رعاية مصالح البنك الاجنبي او الشركة المالية الاجنبية في المملكة دون ان تكون غايته تحقيق الربح وله ان يقوم في سبيل ذلك

(1) الاتحاد الاردني لشركات التأمين ، قسم الدراسات والابحاث ، تقرير عن سوق التأمين الاردني المقدم للمؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام العربي للتأمين ، المنعقد في القاهرة للفترة من 12 - 14 اذار 1990 ، مطبعة ابو الراغب ، عمان ، ص 22 .

بما يلي (١) :

(١) نقل المعلومات التجارية من المملكة الى الجهة التي يمثلها المكتب، على ان تكون من المعلومات المسموح بالاطلاع عليها او بنشرها .

(ب) تدعيم الصلة والتعامل بين الجهة التي يمثلها المكتب والبنوك والشركات المالية المحلية .

(ج) تقديم المشورة الى الجهة التي يمثلها المكتب والى عملائها في الخارج بشأن فرص الاستثمار المتوفرة في المملكة .

(د) القيام باعمال واجراءات التوسط بين اي جهة في المملكة وجهات اجنبية في خارجها لتسهيل العمليات والاعمال المصرفية .

(هـ) متابعة مصالح واعمال الجهة التي يمثلها والمتعلقة باية قروض او سلف او مساعدات تكون قد قدمتها تلك الجهة او اية جهة اجنبية اخرى الى اي شخص طبيعي او معنوي في المملكة .

إضافة الى ذلك يقوم المكتب ممثلا بمديره بتمثيل البنك او الشركة المالية الاجنبية امام السلطات الرسمية ، ويعتبر مدير المكتب مسؤولا بصورة كاملة عن جميع الاجراءات والاعمال التي يقوم بها مكتب التمثيل في المملكة .

٢ - شركات الصرافة

بدأت مهنة الصرافة في الاردن بداية بسيطة جدا ، حيث كان الصرافون في الاربعينات والخمسينات من هذا القرن يقومون بشراء العملات ويستبدلونها بالدينار او الجنيه الفلسطيني ثم يعيدون بيعها لمن يرغب في الحصول على العملة الاجنبية ، ويحصلون بذلك على ربح من فرق السعر بين ما يدفعونه ويقبضونه . ومع ازدياد حركة

(١) المادة (١٢) من نظام مكاتب التمثيل رقم (١١) لسنة ١٩٧٧

والمعدل بموجب النظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٨١ ، تاريخ ١٩٧٧/١/١٩ .

النشاط الاقتصادي وكبر سوق الصرافة في الاردن ، قام الصرافون بتطوير خدمات جديدة في السوق مثل تمويل التجارة الخارجية وبخاصة المستوردات والتعامل بالجملة في شراء وبيع العملات والتعامل بالمعادن النادرة ضمن الحدود التي رسمها قانون مراقبة العملة الصادر في عام ١٩٦٦ ، خاصة بعد تخفيض قيمة الدينار الاردني عام ١٩٧١ ، وبداية ارتفاع اسعار الذهب في العالم (١) .

ومن اجل تنظيم اعمال الصرافة في المملكة ، وزيادة رقابة البنك المركزي على شركات الصرافة ، صدر القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٦/٩/١٩٧٦ ، وقد استوجب القانون حصول الشركة على ترخيص مسبق من البنك المركزي قبل تعاطي اعمال الصرافة وقيل التسجيل في سجل الشركات المعمول به في الاردن ، حيث وضع البنك المركزي التعليمات اللازمة لتنظيم مهنة الصرافة في المملكة وتحديد الشروط التي يجب ان تتوافر في الصرافين . وفي سبيل التأكد من قيام الصرافين بتنفيذ اعمالهم طبقا لاحكام القانون والتعليمات النافذة بموجبها ، كان البنك المركزي يقوم بالتفتيش على محلاتهم وتدقيق السجلات التي يحتفظون بها ، من اجل الحيلولة دون هروب الاموال الى خارج المملكة .

وبالرغم من ان السياسات النقدية والمصرفية ساهمت خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٢) في خلق مؤسسات مالية تمارس اعمال الصرافة وتحد من نمو شركات الصرافة وتوسعها ، الا ان هذه الشركات لم تتأثر من ذلك خاصة في مجال الاتجار بالعملات ، ومما ساعد هذه الشركات في ذلك لجوء البنك المركزي الى تخفيض القيود النقدية ، وفتح حرية انتقال العملات الاجنبية من الاردن واليه بشكل ساهم في دفع الحركة المصرفية

(١) جواد العناني ، مهنة الصرافة في الاردن "تصور كامل" ، ورقة

بحث غير منشور ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٢ .

الى الامام ، وبالتالي ازدادت الضغوط على البنك المركزي لترخيص
 بانشاء محلات صرافة جديدة ، وبالفعل قام البنك المركزي باصدار
 تراخيص جديدة لعدد من محلات الصرافة ، اضافة الى ذلك فقد نمت
 احجام الصرافيين القدامى بشكل كبير وتوسعت محلاتهم ، وقامت شركات
 صرافة على شكل شركات مساهمة عامة (١) . وخلال السنوات القليلة
 الماضية ونظرا لزيادة اعداد شركات الصرافة وتوسع اعمالها ، وعدم
 قدرة البنك المركزي على رقابة جميع الاعمال التي تقوم بها ، قامت
 بعض شركات الصرافة بتحويل مبالغ كبيرة الى الخارج ، وكذلك
 ممارسة العديد من الانشطة المحظور عليها التعامل بها مثل قبول
 الودائع من الجمهور ودفع اسعار فائدة مرتفعة عليها ، وتقديم السلف
 الى الجمهور ، اضافة الى ذلك فان بعض شركات الصرافة اخذت على
 عاتقها عملية تمويل التجارة غير المعلنة عن طريق السحب على
 حساباتها في الخارج لتمويل مشتريات المستوردين ، وبهذه الطريقة لا
 يفصح المستوردون عن حقيقة اثمان مستورداتهم ، وبذلك يتفادون دفع
 الرسوم الجمركية الحقيقية ويتهربون من ضريبة الدخل المستحقة عليهم
 (٢) .

ونتيجة لما سبق ، بالاضافة الى التحذيرات المتكررة من قبل
 البنك المركزي بعدم مزاولة الاعمال الخارجية عن قانون الصرافة والتي
 لم تهيأ هذه الشركات لها اصلا، سواء كان ذلك من النواحي القانونية
 او الطاقات البشرية او من حيث توفر رأس المال الكافي لتوفير حد
 ادنى من الامان ، جعل بعض الشركات تتورط في مشاكل مالية كثيرة ،
 وصلت الى مرحلة عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها الانية .

(١) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، البنك المركزي الاردني خلال خمسة

وعشرين عاما ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

وعلى ضوء هذه السلبيات وما شهدته اسواق الصرف المحلية من اضطرابات وممارسات غير مسؤولة من قبل بعض هذه الشركات خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ قرر الحاكم العسكري العام في شهر شباط ١٩٨٩ الغاء ترخيص جميع شركات الصرافة واغلاق مكاتبها ومحلاتها وتجميد حساباتها (١) .

ان قرار اغلاق شركات الصرافة نتيجة للممارسات الخاطئة من قبل بعض الصرافين وعدم التزامهم بالانظمة والتشريعات كان قرارا له ما يبرره بالرغم مما ينطوي عليه من اجحاف بحق بعض الصرافين الذين التزموا بالانظمة والتشريعات وباخلاقيات المهنة وقواعدها ، اضافة الى ذلك لا بد من القول ان الممارسات الخاطئة امتدت ايضا لبعض البنوك والمؤسسات المالية في ظل غياب الرقابة المالية عليها . وبناء على ما تقدم ، نستطيع القول ان تطور اعمال الصرافة في الاردن لم يأت وليد صدفة ، انما كان تطوره مرتبطا بتطور الجهاز المالي والمصرفي ككل ، ونستطيع الحكم على تطور قطاع الصرافة من خلال النتائج التي حققها، والتي من ابرزها ما يلي (٢) :

(١) ان قطاع الصرافة في الاردن هو جزء من سوق الوساطة المالية الذي يشمل البنوك والمؤسسات المالية ولا يتمتع عمل هذا القطاع بحرية اختيار نشاطه او اسلوب ممارسته او حجمه ، اي انه لا يحدد عمله بنفسه وانما يتحدد عمله بالظروف الاقتصادية بشكل عام ، وظروف البنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص. وثقوم شركات الصرافة عادة بالاعمال التي لا تؤديها البنوك والمؤسسات المالية بالسرعة والاسلوب المناسبين لتلبية حاجات العملاء .

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٢) جواد العناني، مهنة الصرافة في الاردن "تصور كامل" ، مرجع سابق

، ص ٧- ١١ .

(ب) ان الصرافون يتمتعون بالمرونة والقدرة على الحركة اللتين تجعلانهم وسيلة طبيعية لدى السلطات النقدية لتحقيق اهدافها وغاياتها المرجوة . وهذا يعتمد على السياسة المالية والمصرفية التي تنتهجها الحكومة . وعلى طبيعة العلاقة التي تربطهم بمؤسسات الدولة ذوات العلاقة ، وبالتالي فانهم نتاج البيئة الاقتصادية والمالية السائدة وهم اكثر ربحا وجدوى فسي ظل سياسات سليمة ومدروسة ومتميزة بالانفتاح وحرية الحركة ، على عكس مناخ الاغلاق الذي يفتح الباب على مصراعيه لاعمال الوساطة المالية غير المشروعة .

(ج) ان اعمال الصرافة في الاردن لا تعتمد بالضرورة على حجم المؤسسة المصرفية وطبيعتها ، ولا نستطيع ربط نجاح عمل الصرافة بحجم المؤسسة او طبيعتها ، لان كلا الامرين مستقل عن الاخر ، وقد اثبتت التجارب ان الصراف دا الحجم الصغير هو القادر على تلبية حاجات العملاء وخدمتهم بجدارة وكفاءة ، لانهما تشكلان مصدر الرزق والعمل الاساسي له .

(د) ان اعمال الصرافة تختلف عن اعمال البنوك والمؤسسات المالية ، في انها لا تجتذب الودائع ، بل تتعامل في معظم الاحيان بالمبادلات الفورية والتي تتعرض باستمرار للظروف المتقلبة ، التي قد تجعلها عرضة للخسارة ، وهذا يتطلب اتخاذ القرار الفوري الذي يعتمد بشكل اساسي على القدرات والمهارات الادارية للافراد ، اي انها عمل فردي اكثر منها عمل جماعي .

(هـ) ان اعمال الصرافة تتطلب اتخاذ قرارات فورية وكبيرة قد تبدو مبررة ومقبولة عند اتخاذها ولكن اذا ما اريد شرحها لاحقا فانها تبدو غير معقولة ولا مبررة ، وتعتمد هذه القرارات على اجتهادات الافراد وقدرتهم على تحمل المخاطر ، مما يجعل مفهوم الشراكة في هذه الشركات امرا صعبا للغاية .

(و) ان شركات الصرافة ليست منافسا للبنوك والمؤسسات المالية بل

مكّمة لها ، حيث تستطيع هذه الشركات جذب الودائع والحوالات بالعملات الاجنبية باسلوب وطريقة لا تستطيعهما البنوك والمؤسسات المالية ، كما وتساهم هذه الشركات في تحقيق الاستقرار النقدي ان وجدت المناخ الملائم والمتعاون معها .
ويقوم البنك المركزي في المرحلة الحالية ، وبعد الاستقرار النسبي الذي تحقق في سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية، بوضع قانون جديد ينظم اعمال الصرافة ويكفل عدم قيام شركات الصرافة باية اعمال غير مشروعة ويلزمها بكافة القوانين والاعمال المصرفية .

٨ - الاسواق المالية بشكل عام

تشكل الاسواق المالية جزءا اساسيا من اجزاء هيكل القطاع المالي ، وتلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق تجميع مدخرات الافراد والمؤسسات وتوجيهها وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال الادوات المالية المختلفة التي تصدر عن هذه المشاريع . وتساعد هذه الادوات في الحصول على المال اللازم لقيام المشاريع او توسعها . اضافة الى ذلك تسهل هذه الاسواق عملية ربط الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المدخرين) مع الوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) سواء على مستوى الدولة الواحدة او فيما بين الدول المختلفة بافرادها ومؤسساتها .
ويمكن تعريف الاسواق المالية بانها : الية نقل الارصدة الفائضة من المدخرين - المقرضين وايصالها الى المستثمرين - المقترضين من خلال عدة اساليب وادوات ومؤسسات متخصصة (١) .

(١) Ritter, S., Lawrence, & Silber, William, Money, Banking & Financial Markets, Op., Cit., pp 63.

او هي عبارة عن همزة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة ادوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيء الفرصة للارصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لكي توضع في متناول ايدي الباحثين عنها ، وللسوق المالية مكونات وانواع هي (١) :

١. الوسطاء الماليون

وهم عبارة عن المؤسسات المالية التي تشمل البنوك التجارية ، وبنوك الادخار والاستثمار ، ومؤسسات التمويل والاقراض ، وصناديق التقاعد ، وشركات التأمين ، والسماسة والوكلاء الماليين وغيرهم ، ويعمل هؤلاء الوسطاء كوكلاء لنقل الاموال من المقرض الاخير الى المقرض الاخير ، كما يقومون باصدار الموجودات المالية مثل حسابات التمويل والاداء لاجل وشهادات الاداء ويستخدمون اليرادات المتحصلة منها لمنح القروض الى رجال الاعمال والحكومة او شراء الاوراق المالية الاولية مثل الاسهم والسندات .

٢. السوق النقدية

وهي عبارة عن السوق التي تتخصص في الادوات قصيرة الاجل الشديدة السيولة (مثل اذونات الخزينة وشهادات الاداء والاوراق التجارية) والتي يمكن بيعها بسهولة مع احتمال قليل للخسارة فيها . ومن اهم المتعاملين في السوق النقدية الحكومة كبائع لاذونات الخزينة ، والبنوك التجارية كمقرض للاموال قصيرة الاجل وكمقرض لها من خلال اصدار شهادات الاداء والحسابات المختلفة التي تفتحها للمتعاملين معها ، كذلك الصرافون الذين يقومون ببيع وشراء العملات الاجنبية والشركات الكبيرة كمقرض للاموال اما عن طريق البنوك واما عن طريق بيع الاوراق التجارية ، والجمهور كبائعين او كمشتريين

(١) زياد رمضان ، الادارة المالية في الشركات المساهمة ، مطبعة الصفيدي ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٤١ .

للعملات الاجنبية وكمشترين للاوراق التجارية ، وشركات التأمين كمشترين للاوراق التجارية . وتمتاز السوق النقدية بان التعامل بها يتم للاجل القصير اضافة الى انها سوق جملة ، حيث يتم التعامل بها بكميات كبيرة جدا .

٢. اسواق راس المال

وهي على عكس السوق النقدية حيث تتخصص بالادوات المالية طويلة الاجل (كالاسهم العادية والاسهم الممتازة والسندات) والتي تزيد مدة استحقاقها على سنة .

ومن اهم المتعاملين في اسواق راس المال الشركات المساهمة التي تصدر الاسهم والسندات والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة التي تمنح القروض طويلة الاجل والحكومة حيث تباع السندات وشركات التأمين التي تقترض للاجل الطويل ومؤسسات الادخار وسوق الاوراق المالية والجمهور الذي يقوم بشراء وبيع الاسهم والسندات والاقتراض من البنوك ومؤسسات الادخار .

وتتمتاز اسواق راس المال بانها اسواق للادوات المالية طويلة الاجل ، اضافة الى انها اسواق جملة وتجزئة في نفس الوقت حيث تعقد فيها صفقات ضخمة واخرى صغيرة حسب حاجة وطبيعة المتعاملين .

وتقسم اسواق راس المال الى عدة انواع هي (١) :

١- اسواق الاوراق المالية : ويتم التعامل فيها بالاوراق المالية اي بالاسهم والسندات بيعا وشراء ، وتنقسم الى ثلاثة اقسام هي :
(١) السوق الاولى : وتسمى ايضا سوق الاصدارات ، حيث يتم فيها بيع الاسهم او السندات للمرة الاولى عند اصدارها . ومن مؤسسات السوق الاولى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات الوساطة المالية

(١) لمزيد من المعلومات ، انظر زياد رمضان ، الادارة المالية في الشركات المساهمة ، مرجع سابق ، صص ٤٢ - ٤٦ .

والبنك المركزي (في الاردن) . ويتم الاكتتاب بالاسهم والسندات عند طرحها للاكتتاب العام .

ب) السوق الثانوية النظامية (قاعة التداول) او البورصة ؛ ويتم فيها بيع وشراء الاسهم والسندات التي يحملها الجمهور بعد ان يتم بيعها للمرة الاولى في السوق الاولى . ويشترط لتداول هذه الاسهم والسندات في السوق الثانوية النظامية ان تكون الشركات التي اصدرتها مدرجة في السوق ضمن قائمة الشركات المسموح بالتعامل في اسهمها في السوق النظامية .

جـ) السوق الموازية (او اسواق فوق الكاونتر)

ويتم فيها بيع وشراء الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات غير المدرجة او الشركات المدرجة ولكن باقل من وحدة التعامل المطلوبة في السوق النظامية ، فمثلا تطلب السوق النظامية في الاردن ان تكون وحدة التعامل فيها بعدد من الاسهم لا تقل قيمتها الاسمية عن خمسين ديناراً ، فان قلت قيمة الاسهم عن خمسين ديناراً فان عملية البيع (او الشراء) تتم في السوق الموازية .

وتجري العمليات في هذه السوق عن طريق التلفون او بالوسائل الالكترونية الاخرى دون التقيد بمكان او زمان محدد .

٢- السوق الناجزة (الآنية) والسوق المستقبلية

ويتم التصنيف في هذه الاسواق حسب معيار زمن الصفقة ، فاذا ما تم تنفيذ الصفقة آنيا اي فورا سميت بالسوق الناجزة او الآنية ، اما اذا تم الاتفاق على تنفيذ الصفقة في المستقبل فعندها تسمى بالسوق المستقبلية او الآجلة ، وللسوق المستقبلية نوعان : الاولى يتم فيها ابرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في المستقبل ويكون المشتري ملزماً بتنفيذ الصفقة ويمكن تسميتها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري ، والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة ام لا وتسمى هذه السوق بسوق الخيارات .

٣- التعامل بأسلوب الهامش

ويتم التعامل بالاوراق المالية بأسلوب الهامش من خلال مؤسسات الوساطة المالية ، حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي بان يقوم الاخير بشراء كميات معينة من الاسهم وبسعر محدود لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقداً ، وتبقى الاسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يقوم المتعامل بدفع باقي الثمن ، ويلتزم المتعامل باتمام الصفقة وعدم الرجوع عنها .

٤- سوق اليورو بوند

وهي التعامل بالسندات الاجنبية التي تصدرها الدولة خارج حدودها للاقتراض من جماهير ومؤسسات دول اخرى ، ومن امثلتها سندات الخزينة الامريكية وسندات الخزينة البريطانية .

٩ - سوق الاوراق المالية في الاردن

ان التطور التاريخي لمسيرة سوق الاوراق المالية في الاردن مر بمرحلتين زمنيتين، امتدت المرحلة الاولى ما بين عام ١٩٤٨-١٩٧٨ ، والمرحلة الثانية من عام ١٩٧٨ ولغاية الان . وقد بدأت المرحلة الاولى بداية متواضعة في نهاية الاربعينيات من هذا القرن ، اتصفت بتواجد ادوات مالية محدودة الغرض والعدد من جهة ، وضيق ومحدودية انتشارها بين ايدي المواطنين من جهة اخرى ، كما اتصفت هذه المرحلة بعدم انتظام اسواقها الاولى والثانوية وارتكاز بداياتها على احكام التشريعات العثمانية السائدة آنذاك ، وذلك في ظل غياب التشريعات المحلية (١) .

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اسواق الاوراق المالية العربية : تنظيمها ، ادواتها ، واوضاع التعامل فيها ، المؤسسة العربية للاستثمار ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٣ .

هذا وبالرغم من صدور وتطوير التشريعات الاقتصادية المحلية

والتي تحكم العمل الاقتصادي المالي الاردني منذ مطلع الستينات
ومناداة المفكرون الماليون والاقتصاديون الاردنيون بضرورة انشاء
بورصة اردنية للاوراق المالية الا ان سوق الاوراق المالية بقي سوق
غير منظم في غياب تشريع متخصص يحكمه وينظمه ، بما يحقق الفائدة
المرجوة من تواجده خدمة للتنمية الاقتصادية .

ويمكن القول ان التخطيط الفعلي لقيام سوق اردنية منظمة
للوراق المالية قد تحقق من تاريخ وروده بالخطة الثلاثية الاردنية
(١٩٧٢ - ١٩٧٦) ، حيث اعتبرت هذه الخطة تنظيم سوق الاوراق المالية
المحلية هدفا من اهدافها . وفعلا صدر القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة
١٩٧٦ والقاضي بانشاء سوق عمان المالي كمؤسسة مالية عامة تتمتع
بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وقد بدأ التطبيق الفعلي لاحكام
هذا القانون في مطلع عام ١٩٧٨ ، كداية لمرحلة زمنية جديدة مختلفة
عن سابقتها من مراحل تطور سوق الاوراق المالية الاردنية .

(١) سوق عمان المالية

يعتبر انشاء سوق عمان المالية من الخطوات المهمة
والبارزة لخدمة التنمية الاقتصادية وتطوير الجهاز المالي في الاردن
وذلك من اجل استغلال افضل للموارد المالية المتاحة من خلال تجميع
المدخرات المحلية والاجنبية وتوجيهها نحو المشاريع الاكثر انتاجية .
وقد انشئ السوق بعد دراسات مكثفة قام بها البنك المركزي الاردني
خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية
المنبثقة عن البنك الدولي . وسوق عمان المالي هو سوق لتبادل
الاوراق المالية من اسهم وسندات بالاضافة الى كونه هيئة مراقبة ،
وهو مسؤول عن تطوير وترويج كل من سوق الاوراق الاولى والثانوية في
الاردن ، وتنظيم عمل المشاركين في السوق وتقديم الخبرات

اللازمة لهم (١) ، وتشمل غايات السوق ما يلي (٢) :

(١) تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية ، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي .

(ب) تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين .

(ج) جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها .

وتتولى ادارة السوق لجنة ادارة مكونة من سبعة اعضاء يعينها مجلس الوزراء ويمثل فيها البنك المركزي الاردني والبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بالاضافة الى ممثلين عن الشركات الاعضاء في السوق ومراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية وغرفة صناعة عمان ، ويكون المدير العام للسوق رئيسا للجنة الادارة . وتعتبر تشكيلة هذه اللجنة ممثلة للفعاليات الاقتصادية الخاصة والجهات الحكومية المعنية بسوق الاوراق المالية .

وتشمل عضوية السوق حكما والزاما ما يلي (٣) :

(١) البنك المركزي الاردني .

(ب) البنوك التجارية الاردنية

(ج) مؤسسات الاقراض المتخصصة

(١) البنك المركزي الاردني ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) المادة (٤) من قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦

والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٥٢) تاريخ ١/١/١٩٧٨ .

(٣) المادة (٦) ، المرجع السابق .

(د) كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة الف دينار او اكثر .

(هـ) الوسطاء المقبولون وفق احكام قانون سوق عمان المالي .
وفيما يتعلق بقبول الاوراق المالية في سوق عمان المالي ، فقد نص القانون ان يتم قبول الاوراق المالية بقرار من اللجنة ، وتقبل في السوق جميع السندات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها العامة التي تكفلها الحكومة وجميع اذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقاً لاحكام قانون الشركات . كما نص القانون على انه يجب على كل شركة اردنية مساهمة عامة يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة الف دينار اردني ان تطلب قبول اسهمها في السوق ، اما الشركات المساهمة الاخرى فيحق لها ان تطلب قبول اسهمها في السوق مهما بلغ رأسمالها، شريطة ان تكون قد نشرت ميزانيات سنتين مالييتين متتاليتين . وفي جميع الاحوال للجنة ان تقرر قبول او رفض الطلب في ضوء الانظمة والتعليمات التي تضعها لتنظيم قبول الاوراق المالية .
ومن الجدير بالذكر ان قانون السوق يسمح بتداول الاسهم متى بلغ الجزء المسدد من ثمنها (٥٠%) من قيمتها الاسمية.

وتتكون الموارد المالية لسوق عمان المالية مما يلي (١) :

- (ا) اشتراكات الاعضاء
- (ب) رسوم الوسطاء
- (ج) العمولات التي يستوفيهما السوق لقاء عمليات البيع او الشراء .
- (د) الغرامات التي تفرضها اللجنة على المخالفين
- (هـ) الاشتراكات في نشرات السوق الدورية
- (و) الهبات التي تمنحها الحكومة للسوق او أي من اعضاء السوق او أية جهة اخرى توافق عليها لجنة الادارة

ز) القروض التي تحصل عليها لجنة الادارة
وأولى قانون سوق عمان المالي مهمة ترخيص وسطاء سوق
الاوراق المالية الى لجنة ادارة السوق ، كما نص القانون على وجوب
تكوين مجلس تأديبي يتولى الفصل فيما يسند للاعضاء والوسطاء
والموظفين في السوق من مخالفات مسلكية او اجرائية لأنظمة السوق
وتعليماته .

ويقوم السوق بدور الهيئة المنظمة للاوراق المالية من حيث
الاشراف على المعلومات المنشورة من قبل الشركات المدرجة سواء في
مرحلة الاصدار الاولى او ما يتلوها من اصدارات لاحقة ، حيث يطلب
السوق من الشركات المساهمة العامة سواء الحديثة منها او القائمة
والتي تريد زيادة رأسمالها عن طريق طرح اسهم في اكتتاب عام ضرورة
التزامها باعداد نشرات اصدار تحتوي على كافة المعلومات الهامة
التي تساعد المستثمر على اتخاذ قراره ، وقد كان لنجاح اسلوب نشرة
الاصدار اثر واضح على زيادة الثقة بالورقة المالية محليا وخارجيا،
مما ادى الى زيادة الأقبال على الاكتتاب بالاوراق المالية من خلال
طرحها للاكتتاب العام . اضافة الى ذلك فان معظم دور السوق كهيئة
منظمة ينحصر في تطوير الافصاح المالي وتوفير الحماية باساليب
مختلفة مثل اسلوب نشر المعلومات والقضاء على التعامل بناء على
معلومات داخلية .

كما يقوم السوق باعمال البورصة التقليدية وتوفير خدماتها
سواء من ناحية ايجاد قاعة مناسبة للتداول او من ناحية نشر المعلومات
والاسعار بصورة مستمرة فيما يتعلق بعمليات تداول الاوراق المالية
المدرجة لديه ، اما اهم اعمال السوق فيما يتعلق بالبورصة فهي (١) :

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اسواق الاوراق المالية
العربية: تنظيمها، ادواتها، اوضاع التعامل فيها، مرجع سابق، ص ١٩ .

(ا) مراقبة وتنظيم وتسجيل وتسوية بيع وشراء الاوراق المالية التي تجري في قاعة السوق بين الوسطاء المعتمدين ومراقبة حركة اسعارها بشكل مستمر ومتابعة تطبيق الوسطاء لاجراءات التداول المقررة من قبل لجنة ادارة السوق .

(ب) تحقيق الرسوم المتوجبة للسوق على عمليات انتقال ملكية الاوراق المالية .

(ج) تدقيق العقود المبرمة في السوق وتسجيلها في سجلات السوق ، وارسالها الى اقسام المساهمين في الشركات المساهمة العامة واستلام الشعارات التي تثبت ملكية المساهمين في هذه الشركات وتوزيعها على الوسطاء ليقوموا بدورهم بتوزيعها على عملائهم .

(د) مراقبة ومتابعة نشاطات شركات الوساطة المعتمدة والتأكد من صحة عملياتها .

(هـ) جمع المعلومات والبيانات اليومية المتعلقة بحركة الاسعار واجراء الدراسات والابحاث وتقديم التوصيات بشأن الوسائل المثلى للعمل في السوق .

ويقوم السوق في مجال تنظيم اعمال البورصة بتطبيق القواعد والتعليمات التي تحكم وتنظم عمليات التداول داخل القاعة من اجل توفير فرص متكافئة لجميع الوسطاء لتنفيذ اوامر البيع والشراء وعدم حصول المضاربات غير المشروعة لما يحقق مصلحة المتعاملين بالاوراق المالية ، كما يقوم السوق بتنظيم عمل الوسطاء ووضع الشروط لترخيصهم ، واخضاعهم لامتحانات تحريرية وشفوية للعمل كوسطاء في شركات الوساطة ، ومن الجدير ذكره ان سوق عمان المالي قد استثنى البنوك التجارية من القيام بعمل الوساطة لتجنب المساوىء التي قد تحدث نتيجة لسيطرة البنوك على السوق الرأسمالي ، ومن اهم هذه المساوىء العزوف عن توجية المدخرات للاستثمارات الرأسمالية وادواتها ، وتوجيهها الى الاستثمارات الاكثر سيولة .

اضافة الى ذلك يسعى سوق عمان المالي الى حماية المتعاملين فيه من الغش والخداع ، سواء أكان مصدر ذلك الوسطاء او الشركات المدرجة فيه ، فتطلب من الوسطاء الالتزام بالقواعد السليمة للتعامل ، وتطلب من الشركات الالتزام بمتطلبات الافصاح المالي ، والمقصود بالافصاح المالي اظهار كافة المعلومات الاساسية المتعلقة بمنشأة ما والتي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى فئة من المهتمين من حملة اسهم ومستثمرين ودوائر حكومية ذات علاقة (١) .

وقد اعطى النظام الداخلي لسوق عمان المالية صلاحيات في هذا المجال لمديرها العام تصل الى حد الغاء اية عملية تداول جرت خلافا للقانون او لللائحة او للتعليمات المعمول بها . كما اعطى النظام السوق صلاحية الطلب من الشركات العامة الاعضاء نشر اية معلومات ايضاحية حول اوضاع هذه الشركات ، مما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر ، وشدد على نواحي الافصاح المالي من حيث وجوب الافصاح عن كافة المعلومات والايضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين ، والتي تمكنهم من اتخاذ قرار معلل للاقدام على الاستثمار او الاحجام عنه في مجال الاوراق المطروحة ، على ان لا تكون هذه المعلومات مضللة ، وعدم حذف اية معلومات عمدا بقصد اظهار الوضع الحقيقي للشركة ، وللسوق الحق في اعلان واذاعة هذه المعلومات من خلال الصحف المحلية ووسائل الاعلام الاخرى التي يحددها السوق وفق الصيغة التي يقرها بهذا الشأن . كما اعطى النظام للسوق الحق في ان تقرر نسبة الزيادة او الانخفاض في اسعار الاوراق المالية في فترة التداول المقررة وفق ما تراه مناسبا ، واعطى الحق لمدير السوق في ايقاف

(١) زياد رمضان ، سوق عمان المالية : الى اين ؟ مرجع سابق ، ص ٥٩.

التداول الذي يجري خلافاً لذلك (١) . اضافة الى ما سبق فقد بين النظام الداخلي لسوق عمان المالي بانه يتوجب على رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة واي عضو من اعضاءه او المدير العام ان يقدم للسوق بياناً عما يمكنه من اوراق مالية للشركة التي يعمل بها وذلك خلال شهر من تاريخ توليه المنصب . كما يجب عليه تقديم بيان بكل تغيير يطرأ على هذه الملكية وذلك خلال العشر ايام الاولى للشهر التالي للتغيير ، ويبين في هذا البيان الرصيد الجديد لمليته في هذه الاوراق (٢) .

لقد شهد سوق عمان المالي نجاحاً ملموساً منذ مباشر اعماله في عام ١٩٧٨ ولغاية الان ، ويتمثل هذا النجاح في عدة نواحي مثل زيادة عدد الشركات المدرجة ورؤوس اموالها ، وفي حجم مبادلات الاسهم الذي فاق التقديرات الموضوعة مسبقاً ، وكذلك في نشر وتعميم اسعار التبادل واذاعة الاخبار التي تهم المساهمين في الشركات المدرجة اسهمها ، بالاضافة الى تطوير قانون السوق المالي وتعديل انظمتها في ضوء التجربة العملية .

وقد بلغ عدد الشركات المساهمة العامة التي ادرجت في سوق عمان المالي في نهاية عام ١٩٨٨ (١٢٤) شركة منها (١٠٧) شركات في السوق النظامي و (١٢) شركة في السوق الموازي ، واربع شركات تنتظر الادراج، كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٢٢) .

(١) زياد رمضان ، تقويم سوق عمان المالية داخليا : نطاق العمل ، الوظائف والفعاليات ، مستوى الكفاءة ، جامعة الكويت ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثالث ، خريف ١٩٨٧ ، ص ٢٤٢ .

(٢) المادة (٢٦) من النظام الداخلي لسوق عمان المالي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠ .

جدول رقم (٣-٢٢)

اعداد الشركات المدرجة في السوقين النظامي والموازي والتي تنتظر
الادراج خلال الاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٨)

السنة	السوق النظامي	السوق الموازي	شركات تنتظر الادراج	المجموع
١٩٧٨	٥٧	-	-	٥٧
١٩٧٩	٧١	-	-	٧١
١٩٨٠	٧١	-	-	٧١
١٩٨١	٧٢	-	-	٧٢
١٩٨٢	٨٦	١٢	١٦	١١٥
١٩٨٣	٩٥	١٤	١٧	١٢٦
١٩٨٤	١٠٣	١٢	١٦	١٣١
١٩٨٥	١٠٤	١٣	١١	١٢٨
١٩٨٦	١٠٤	١١	٨	١٢٣
١٩٨٧	١٠٦	١٣	٤	١٢٣
١٩٨٨	١٠٧	١٣	٤	١٢٤

المصدر : سوق عمان المالي ، البيانات الاحصائية ١٩٧٨-١٩٨٨ ، ص ٧ .

* بدا العمل في السوق الموازي اعتبارا من ١٩٨٢/٢/٢٠ .

اما بالنسبة لحركة التعامل في السوق خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ ، فقد ارتفع عدد الاسهم المتداولة من حوالي (٣,٤) مليون سهم في نهاية عام ١٩٧٨ الى حوالي (١١٣,٧) مليون سهم في نهاية عام ١٩٨٨

وبزيادة نسبتها (١٤,٨%) عنها في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما ارتفعت قيمة الاسهم المتداولة من حوالي (٥,٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٨ الى حوالي (١٢٢,٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبانخفاض نسبته (١٠,٥%) عنه في عام ١٩٨٧ ، اضافة الى ذلك فقد ارتفعت عدد العقود المنفذة من (٨,٢٩٧) الف عقد في نهاية عام ١٩٧٨ الى (١٢٠,٥٦٩) الف عقد في نهاية عام ١٩٨٨ ، وبزيادة بسيطة جدا بلغت (٠,٤%) عنها في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٢-٢) .

وفيما يتعلق بالارقام القياسية لاسعار الاسهم ، فقد ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم المرجح برأس المال المكتتب به من (١٠٠,٤) نقطة في نهاية عام ١٩٨٧ الى (١٠٩,٤) نقطة عام ١٩٨٨ ، محققا ارتفاعا نسبته (٩%) ، في حين انخفض الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم المرجح بغدد الاسهم المتداولة من (١٢٩,٤) نقطة عام ١٩٨٧ الى (١٢٠,٥) نقطة عام ١٩٨٨ ، او بما نسبته (١٣,٦%) ، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع اسعار الاسهم المتداولة لشركات التأمين وشركات الصناعة والتعدين وشركات الخدمات ، كما هو مبين في الجدولين رقم (٢٤-٢) و (٢٥-٢) .

وفيما يتعلق بحركة تداول السندات (تنمية ، اسناد قرض ، سندات واذونات خزينة) خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٨) ، فقد بلغ عددها حوالي (١١٧,١) الف سند بقيمة اسمية بلغت حوالي (٧٦٤,٤) الف دينار بقيمة سوقية بلغت حوالي (٧٧٦,٢) الف دينار خلال عام ١٩٧٩ ، ارتفعت ليصل عددها خلال عام ١٩٨٨ حوالي (٥٢٢,٩) الف سند بقيمة اسمية بلغت حوالي (١٦,٩) مليون دينار وبقيمة سوقية بلغت حوالي (١٦,٦) مليون دينار ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦-٢) .

جدول رقم (٣-٢٢)
حركة التعامل في السوفين النظامي والموازي*
خلال الاعوام (١٩٧٨-١٩٨٨)

نسبة الزيادة او النقصان %	عدد العقود المنفذة	نسبة الزيادة او النقصان %	قيمة الاسهم المتداولة (بالدينار)	نسبة الزيادة او النقصان %	عدد الاسهم المتداولة
-	٨,٣٩٧	-	٥,٦١٥,٨٩١	-	٢,٤٢٩,١٥١
٩٧,٣	١٦,٦٠٢	١٨٢,١	١٥,٨٤٣,١٥٩	١٦٩,٠	٦,٥٣٤,٨٨٠
٨١,١	٣٠,٠٧٤	١٦١,٥	٤١,٤٣١,٠٧٦	١٦٦,٢	١٧,٣٩٧,٨٨٥
٧٢,٨	٥١,٩٦٣	٨٢,٠	٧٥,٤١٧,٠٢٧	٦٨,٠	٢٩,٢٣١,٠٨٦
٨١,٧	٩٤,٣٩٢	٧٠,١	١٢٨,٢٨٨,٩٦٣	٥٦,٨	٤٥,٨٤٠,٠٦٨
(٣٨,٩)	٦٩,٢٢٢	(٥٨,١)	٥٩,٣٢٦,٦٢٣	(٣٣,٢)	٤٠,٨١٩,٢٩٢
(٢١,٧)	٥٤,٢٢٥	١٢,٥	٦٦,٧٣٠,٨٧٢	(٨,٦)	٣٧,٢٩٧,٩٩١
٢٦,١	٦٨,٣٦١	٤,٢	٦٩,٥٢٢,٩٩٣	٣١,١	٤٨,٨٩٨,٢٦٥
٧٥,٦	١٢٠,٠٧٣	١١٣,١	١٤٨,١٧٨,٢٧٦	١٠٢,٧	٩٩,١٢٩,٨٤٢
٠,٤	١٢٠,٥٦٩	(١٠,٥)	١٣٢,٦٢٥,٢٢٢	١٤,٨	١١٣,٧٩٢,٧٠٢

مصدر : سوق عمان المالي ، البيانات الاحصائية ١٩٧٨-١٩٨٨ ، ص ٥١ .

بدأ التعامل في السوق الموازي بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠ .

جدول رقم (٢٤-٣)

الرقم القياسي لاسعار الاسهم موزج براس العمال المكتسبة

للعوام (١٩٧٨-١٩٨٨)

١٠٠ = ١٩٨٥

السنة	المدوك والشركات المعالفة	شركات التأمين	شركات الصناعة والتعدين	شركات الطاقة الكهربائية	شركات الخدمات	الرقم القياسي العام
١٩٧٨	٥٦,١	١٠٣,٥	٩٩,٢	٨٩,٨	١٥٧,٢	٧٨,٧
١٩٧٩	٦٩,٢	١٣٩,٣	١٠٩,٧	٩٣,١	١٩٨,١	٩٢,٨
١٩٨٠	٩٦,٩	١٤٢,١	١٤٤,٤	١٢٩,٩	١٩٦,٤	١١٧,٥
١٩٨١	١٢٥,٨	٢٣١,٢	١٦٣,٧	١٣٩,٤	٢٢٨,٥	١٤٥,٢
١٩٨٢	١٤٧,٣	٢٩٣,٣	١٦٤,١	١٤٣,٧	٣١٩,٣	١٦٣,٦
١٩٨٣	١٣٣,٩	١٨٨,٣	١٢٤,٦	١١٠,٢	٢٢٢,٨	١٣٢,٣
١٩٨٤	١٠٢,٧	١١٥,٣	١٠٦,١	١٠١,٠	١٣٤,٣	١٠٥,٣
١٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٦	٩٣,٦	١٠٩,٤	٩٤,٧	١٠٣,١	٨٦,٦	٩٤,٨
١٩٨٧	٩٤,١	١٢٥,٥	١٠٦,٢	١٠٢,٣	٨٧,٩	١٠٠,٤
١٩٨٨	٩٨,٩	١٤١,١	١١٩,٢	١٠٨,٢	٩٢,٩	١٠٩,٤

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ٦٦ .

ملاحظة : ارقام السنوات قبل عام ١٩٨٥ تم اشتقاقها من ربط الرقم القياسي القديم (١٩٧٨ = ١٠٠) بالرقم القياسي الجديد .

جدول رقم (٢١-٢٥)

الرقم القياسي لاسعار الاسهم مرجح بعدد الاسهم المتداولة والمعدلة بقيمة دينار لكل سهم
للاعوام (١٩٧٨-١٩٨٨)
١٠٠ = ١٩٨٥

السنة	البنوك والشركات المالية	شركات التأمين	شركات الصناعة والحفدين	شركات الطاقة الكهربائية	شركات الخدمات	الرقم القياسي الميسم
١٩٧٨	٨٩,٣	٧٢,٣	١١٧,٦	٩٠,٩	١٤١,٠	٩٠,٨
١٩٧٩	١١٧,١	١١٥,٠	١٣٠,٧	٩٥,٢	١٤٩,٢	١١٢,٨
١٩٨٠	١٤٣,٠	١٠٤,٠	١٨٧,٤	١٣٢,٥	٢٢٠,٣	١٤٢,٠
١٩٨١	١٦٩,٢	١٧٦,٤	٢٠١,٥	١٣٧,٩	٢١٠,٦	١٥٧,٧
١٩٨٢	٢٥٤,١	٢٥٩,٧	٢٠٥,٨	١٤١,٢	٣١٩,٦	٢٠٧,٧
١٩٨٣	١٦٤,٩	١٥٥,٠	١٤٢,٦	١٠٨,٢	١٨٣,٤	١٥٦,٧
١٩٨٤	١١٩,٣	٦٨,٩	١١٥,٦	٩٩,٩	١٢١,٣	١٠٧,٣
١٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٦	٩٤,٨	١٠٦,١	١٠١,٨	١٠٠,٤	٨٣,٣	٩٧,٤
١٩٨٧	٩٦,١	١٤٣,٤	١٩٠,٢	١٠٠,٣	٧٨,٨	١٣٩,٤
١٩٨٨	١١٠,١	١١٥,٣	١٣٣,٨	١٠٨,٠	٧٢,١	١٢٠,٥

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ص ٦٦ .
ملاحظة : ارقام السنوات قبل عام ١٩٨٥ تم اشتقاقها من ربط الرقم القياسي القديم
(١٩٧٨ = ١٠٠) بالرقم القياسي الجديد .

جدول رقم (٢-٢٦)

اجمال حركة تداول السندات (تتمية ، اسناد قرض ، سندات واذونات
خزينة) خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٨)

السنة	عدد السندات المتداولة	القيمة الاسمية للسندات	القيمة السوقية للسندات
١٩٧٩	١١٧,١٢٤	٧٦٤,٤٤٠	٧٧٦,٢٨٩
١٩٨٠	٩٨,٤٤٠	١,٦٥٨,٠٤٠	١,٦٦١,٠١٥
١٩٨١	٢١٧,٤٨٤	٢,٢١٩,٩٢٠	٢,٢٢٤,٤٤٥
١٩٨٢	١٨٤,٢٢١	١,٨١٨,٥٢٠	١,٩٤٢,٢٧٢
١٩٨٣	٤٢,٨١٢	٦١٢,١٠٠	٦٠٧,٦٨٦
١٩٨٤	١٢٧,٦٧٢	١,٦٧٥,٨٥٥	١,٦٧٦,٤٩٧
١٩٨٥	٢٢٧,٢٧٤	٢,٦٠٤,٢٨٠	٢,٦٠٧,٩١٤
١٩٨٦	١٢١,٤٤٠	٢,٥١٧,٨٦٠	٢,٥٢٠,٥٧٤
١٩٨٧	٩٧,٩٨٧	١,٠٤٢,٢٠٠	١,٠٤٧,٢٢١
١٩٨٨	٥٢٢,٩٨٧	١٦,٩٩٠,١٨٠	١٦,٦٥٦,٩٦٤
المجموع	١,٨٧٦,٦٤٠	٢٢,٠٠٤,٤٠٥	٢٢,٨٢٠,٩٧٧

المصدر : سوق عمان المالية ، البيانات الاحصائية ، (١٩٧٨-١٩٨٨) ، ص ٥٤ .

ونلاحظ في الجدول السابق الزيادة الكبيرة على عدد السندات خلال عام ١٩٨٨ ، ويعزى السبب في ذلك الى تطوير السوق الثانوي للوراق

المالية الحكومية في اطار سوق عمان المالي ، ودخول البنك المركزي الاردني في شهر شباط من عام ١٩٨٨ لهذا السوق باثعا ومشتريا لاوراق الدين العام الداخلي (عمليات السوق المفتوحة) علاوة على ما يكون قد اسهم فيه قرار البنك المركزي القاضي بالغاء ما كان قد فرضه على البنوك التجارية باستثمار ما نسبته (٤%) في كل من الخزينة وسندات التنمية واسناد قرض الشركات المساهمة العامة (١) .

ب- ادوات سوق الاوراق المالية في الاردن .

تشمل الادوات المالية التي يتم اصدارها والتعامل بها في السوق المالية ادوات تتعلق بالسوق النقدي وادوات تتعلق بسوق رأس المال ، وتترابط هذه الادوات مع بعضها البعض بشكل كبير ، حيث نجد ان كثير من الشركات المالية وبنوك الاستثمار وشركات الوساطة الاخرى تتعامل في ادوات هذين السوقين ، كما نجد ان العمليات التي قد تبدأ في سوق قد تنتهي في السوق الاخر .

ويمكن التمييز بين ادوات هذين السوقين عن طريق مدة كل اداة من هذه الادوات . فالسوق النقدي هو سوق التعامل في الائتمان قصير الاجل بما في ذلك القروض العادية التي تمنحها البنوك لعملائها ، ومدة الالتزام المالي في هذه الحالات هو عادة اقل من سنة ، ومن اهم اوراق الائتمان قصيرة الاجل المتداولة في السوق النقدي شهادات الايداع القابلة للتداول والقبولات المصرفية والاوراق التجارية . اما سوق راس المال فيجري معظم نشاطه في عمليات سوقه الرئيسي سوق الاوراق المالية ، ومدة الالتزام في هذه الحالات هو عادة اكثر من سنة ويشتمل هذا السوق على السوق الاولي (الاصدارات) والسوق الثانوي وسوق القروض المصرفية المجمع ، ومن اهم هذه الادوات الاسهم

(١) البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير

السنوي الخامس والعشرون ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، صص ٢٨ - ٢٩ .

والسندات (١) وسيتناول الباحث الحديث عن أكثر الأدوات شيوعاً في سوق الأوراق المالية في الأردن وهي :

١ - الاسهم

السهم عبارة عن مشاركة أو ملكية جزئية في رأسمال الشركة وأصولها ويتكون رأس مال الشركة المساهمة من عدد من الحصص المتساوية ، ويطلق على كل حصة لفظة (سهم) ، ويمكن تقسيم هذه الاسهم في الأردن الى (٢) :

(١) الاسهم الممتازة : ولها حق الأولوية في الأرباح الموزعة ، وغالباً ما تكون هذه الاسهم ممتازة بالنسبة لأصول الشركة . أي لها حق الحصول على قيمتها الاسمية مضافاً إليها أي أرباح متجمعة لها قبل أن يحصل حملة الاسهم الأخرى العادية .

(ب) الاسهم العادية : وهي الفئة التي يكون لها الحق فيما تبقى من أرباح ، وأيضاً فيما تبقى من الأصول بعد استيفاء حقوق الآخرين بما فيهم الاسهم الممتازة ، وغالباً ما تكون هذه الاسهم نقدية ، أي يدفع مقابلها نقداً .

وهناك نوعاً آخر من الاسهم العادية وهو ما يعرف بالاسهم العينية ، وقد بين قانون الشركات طبيعة الاسهم وسمح بتأسيس شركات يتألف رأسمالها كله أو جزء منه من اسهم عينية معطاة مقابل مقدمات عينية ، وقد حظرت تداول الاسهم العينية إلا بعد انقضاء سنتين على إصدارها .

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اسواق الأوراق المالية العربية : تنظيمها ، أدواتها ، وأوضاع التعامل بها ، مرجع سابق ،

ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

وقد نص قانون الشركات ايضا على ان اسهم الشركات هي اسهم اسمية ولا يجوز اصدارها بقيمة ادنى من القيمة الاسمية ، وتنقسم القيمة الاسمية للاسهم التي يتم تداولها في سوق عمان المالي الى فئات هي (الدينار ، الدينارين ، الثلاث دنانير ، الخمسة دنانير ، العشرة دنانير) ، مع العلم بان سوق عمان المالي نادى وشجع الشركات على تجزئة القيمة الاسمية لاسهمها لتصبح دينار واحد ، وذلك من اجل توسيع قاعدة المساهمين وزيادة شعبية اي شركة ، كما انه من النادر في الوقت الحالي في حال تأسيس شركة حديثة ان تقوم بطرح اسهم من ذوات القيمة الاسمية العليا . اضافة الى ذلك فقد حظر على الشركات ان تتقاضى اي رسوم على اصدار الشهادة ، كما و رفعت رسوم طوابع الواردات عن شهادات الاسهم ، فيما يتحمل المشتري رسم يقدر بواحد ونصف بالالف من القيمة الاسمية للاسهم المتداولة تظهر على عقد التحويل الخاص بالعملية ، كما ان النظام الاردني في تسليم الشهادة يقوم على اساس التسليم الفوري لعقد التحويل والشهادة مقابل التسديد الفوري له عند اتمام البيع في قاعة التداول (١) .

٢ - السندات

السند هو عبارة عن عقد التزام من المقرض لدفع مبالغ محددة خلال اوقات محددة من الدفعات والفوائد على اموال تم اقتراضها (٢) . وتتمتع السندات بشكل عام بدرجة عالية من السيولة ، هذا

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢) مروان عوض ، العملات الاجنبية ، الاستثمار والتمويل ، النظرية والتطبيق ، مطبعة الصفدي ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩١ .

ويمكن تقسيم السندات في الاردن الى ما يلي (١) .
١) السندات الحكومية

تقسم السندات الحكومية الى اربعة اشكال هي السندات
لحاملها والسندات المسجلة والسندات المسجلة / او لحاملها واذونات
الخزينة ، ويتولى اصدار هذه السندات البنك المركزي الاردني نيابة عن
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، ويمكن اعتبار طرح السندات
الحكومية متوسطة الاجل اول بدايات السوق الرأسمالي الاردني المنظم ،
حيث لجأت الحكومة الى الاقتراض الداخلي عن طريق اصدار اذونات
الخزينة اعتبارا من شهر كانون الثاني ١٩٦٩ ، وعن طريق اصدار سندات
التعمير لحاملها اعتبارا من ١٥/٦/١٩٧١ ، وقد بلغت قيمة اذونات
الخزينة في نهاية عام ١٩٦٩ حوالي (٨،٤) مليون دينار مقابل (٢٢٨)
مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، بينما بلغت قيمة سندات التعمير
التي تم اصدارها حتى منتصف عام ١٩٧٢ (٦) مليون دينار ، ومن
الجدير بالذكر انه صدرت ثلاث اصدارات من سندات التعمير لحاملها ،
وقد تم اطفائها في الاعوام (١٩٧٥-١٩٧٧-١٩٧٨) ، ثم باشر البنك
المركزي باصدار وادارة سندات التنمية المسجلة لأول مرة في عام
١٩٧٢ بقيمة خمسة دنانير للسند الواحد ، وتم تخصيص جوائز لهذه
الاصدارات ، وتتميز هذه السندات عن سابقتها بانها اسمية اي
تسجل باسماء مالكيها ولا يمكن لاي شخص ان يتصرف بها الا مالكيها او من
يفوض اصوليا ، وقد صدر من هذه السندات لغاية ٢١/١٢/١٩٨٨ اثنان
وثلاثون اصدارا قيمتها (١٥٥،٥) مليون دينار . ثم قام البنك المركزي
في عام ١٩٨٦ باصدار سندات الخزينة حيث بلغت قيمتها (٧٥) مليون

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اسواق الاوراق المالية العربية ، تنظيمها ، ادارتها واوضاع التعامل بها ، مرجع سابق ،

دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، هذا وقد تم في مطلع عام ١٩٧٩ تداول السندات الحكومية من خلال قاعة سوق عمان المالي بعد ان كان البنك المركزي يتولى هذه المهمة في السابق .

(ب) اسناد القرض :

ان الفرق بين السندات والاسناد هو فرق لفظي لغوي وقد وضع هذا الفرق لاجراض التمييز بين سندات التنمية الصادرة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والتي يتولى البنك المركزي اصدارها وادارتها ، وتلك التي تصدرها المؤسسات العامة والشركات الصناعية ويتعهد تغطيتها البنوك والشركات المالية في الاردن وذلك لاجراض تمويل المشاريع الصناعية والانتاجية المختلفة والتي اصبح يطلق عليها اسم اسناد القروض .

وقد حدد قانون الشركات شروط اصدار الشركة لاسناد القرض

بالتالي (١) :

- ١ - ان يكون قد تم دفع رأسمال الشركة كاملة .
 - ٢ - ان لا يتجاوز القرض قيمة رأسمال الشركة ويستثنى من ذلك شركات التسليف العقاري والزراعي والصناعي .
 - ٣ - موافقة وزير الصناعة والتجارة على اصدار الاسناد .
 - ٤ - ان تحصل الشركة على موافقة الهيئة العامة .
- وقد بدأ اول اصدار حقيقي لاسناد القرض عام ١٩٧٨ ، كان المقترض فيها شركة مصانع الاسمنت الاردنية بقيمة اسمية بلغت (٥) ملايين دينار، وتميز هذا الاصدار بعائد مرتفع بالمقارنة مع سندات التنمية حيث بلغ (٨,٥%) ، كما تميز في انه سمح للبنوك في توظيف اموالها فيه بينما لم يكن بإمكان البنوك في السابق التمتع بمثل هذا العائد المعفي من ضريبة الدخل في حالة سندات التنمية حيث كان

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

يتم اصدار شريحتين من سندات التنمية واحدة للبنوك بفائدة معدلها (٨,٢٥%) واخرى للجمهور بفائدة (٨,٢٥%) (١). اضافة الى ذلك فان اصدارات اسناد القرض وسندات التنمية مكفولة من الحكومة . وقد بلغ مجموع هذه الاصدارات سبع وعشرون اصدارا لمؤسسات وشركات مساهمة بلغت قيمتها (١٢٣,٦٦) مليون دينار اردني وذلك في نهاية عام ١٩٨٨ . ومن الجدير بالذكر ان السوق الاولي لاسناد القروض في الاردن سوق نشيط وفعال في سوق راس المال الاردني ، بالمقابل فان السوق الثانوي لهذه الاسناد ما زال محدودا الامر الذي يشكل عائقا امام تطور سوق الاسناد بشكله المطلوب .

(ج) سندات المقارضة :

يستند مفهوم سندات المقارضة الى فكرة المشاركة بين طرفين يقدم احدهما بعض عناصر المشروع ويقدم الاخر التمويل الضروري، بموجب سندات تطفأ بعد فترة من الزمن شريطة ان لا ينال الممول فائدة ثابتة وانما يشارك بالارباح بنسبة معينة . وتمثل هذه السندات الوسيلة الملائمة لتمكين البنوك الاسلامية بوجه عام من استثمار الاموال الفائضة لديها بشكل يتناسب مع طبيعة الموارد المصرفية (٢) . وتعني سندات المقارضة كما عرفها القانون (القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨١) في المادة (٢) فقرة (١) بانها (الوثائق المحددة القيمة التي تصدر باسماء مالكيها مقابل الاموال التي قدموها لصاحب

(١) مروان عوض، العملات الاجنبية ، الاستثمار والتمويل ، النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٢) محمد سعيد النابلسي ، دور عمان كمركز مالي ومصرفي في الشرق العربي ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

المشروع بعينه بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح). (١) .
وبالرغم من صدور القانون الذي ينظم هذا النوع الجديد من
السندات، وما يحتويه من ميزات مشجعة لاصدار مثل هذه السندات، الا
ان هذه الاداة لم يتم تطبيقها لغاية الان في الاردن .

٣ - شهادات الايداع القابلة للتداول

شهادات الايداع هي عبارة عن شهادات تصدرها البنوك
والمؤسسات المالية تشهد فيها بانها قد تم ايداع مبلغ محدد لديها
لمدة محددة تبدأ من تاريخ اصدار الشهادة وتنتهي بتاريخ
استحقاقها . وتحمل شهادة الايداع سعر فائدة محدد، كما وتبين
شروطها المذكورة على خلف هذه الشهادة طريقة احتساب ودفع الفائدة
عند الاستحقاق وشروط تداول الشهادة وفقا لمعادلة حسابية محددة (٢) .
وتعتبر شهادات الايداع من الادوات الممتازة في السوقين المالي
والنقدي خاصة للاموال ذات الحساسية بالنسبة لاسعار الفائدة ، وتتميز
عن الودائع الآجلة بانها قابلة للتداول والتحويل قبل استحقاقها
وذلك عن طريق بيعها الى مستثمر اخر في السوق الثانوي كما تتميز
هذه الشهادات بالسيولة والضمان والمرونة وتعدد الآجال والسريية
وتنوع اصداراتها ودفع قيمة الشهادة بمجرد ان يتسلمها البنك او احد
فروعه (٣)

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اسواق الاوراق المالية
العربية ، تنظيمها ، ادواتها واوضاع التعامل بها ، مرجع سابق ،
ص ٩ .

(٢) مروان عوض ، العملات الاجنبية ، الاستثمار والتمويل ، النظرية
والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(٣) لمزيد من المعلومات، انظر المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٧ .

لقد تم السماح باصدار شهادات الايداع من قبل البنك المركزي الاردني لاول مرة بعد منتصف عام ١٩٨٠ ، حيث وضع التعليمات الخاصة بها وحرص تداولها في حينه بالشركات المالية وبنوك الاستثمار . غير انه وبعد ثلاث سنوات على اصدار هذه الشهادات لم يكن سوى فرعان لبنكين اجنبيين في الاردن قد اصدرا شهادات ايداع من فئة الف دينار وخمسة الاف دينار وعشرة الاف دينار ، في حين لم تتعامل البنوك الوطنية في هذا المجال ، مما حدا بالبنك المركزي لتعديل تعليماته بحيث جاءت مفصلة وواضحة على نحو يمكن من خلق وتشجيع هذه الاداة المالية الجديدة لتساهم في تطوير وتكامل سوق النقد الاردني وخلق فرص استثمار ملائمة امام المدخرين المحليين والعرب بعائد مجز مع ضمان سرعة سيولة الوديعة وقابليتها للتداول في نفس الوقت وهو ما لا يتحقق كلية في الودائع لأجل ، وفيما يلي اهم البنود التي وردت في تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص (١) :

١ - يسمح للبنوك المرخصة باصدار شهادات الايداع بالدينار الاردني التي لا تقل مدتها عن ثلاثة اشهر ، ويسمح للشركات المالية المتخصصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة باصدار هذه الشهادات لمدة لا تقل عن ستة اشهر وذلك وفقا لما يلي :

(ا) تصدر شهادات الايداع باسلوبين الاول الاصدار المعلن والثاني اسلوب طلب العميل .

(ب) يجب الحصول على موافقة البنك المركزي الخطية والمسبقة لاصدار شهادات الايداع بالاسلوب المعلن .

(ج) يكون الاصدار بالاسلوبين لمدة ثلاثة اشهر واطل من ستة اشهر . ولمدة ستة اشهر واطل من تسعة اشهر ، ولمدة تسعة اشهر واطل من ستة اشهر ، ولمدة ستة اشهر واطل من تسعة اشهر ، ولمدة تسعة اشهر واطل من ستة اشهر ، ولمدة ستة اشهر واطل من تسعة اشهر ، ولمدة تسعة اشهر واطل من ستة اشهر .

- ٢ - تصدر هذه الشهادات بصفة مائة دينار اردني ومضاعفاتها .
 - ٣ - تلتزم الجهات المصدرة لهذه الشهادات بشراؤها حال عرضها عليها للبيع في اي وقت من الاوقات .
 - ٤ - تستثنى اسعار الفائدة على شهادات الايداع من الحد الاعلى لاسعار الفائدة على الودائع على ان لا يقل اجل الشهادة عن ثلاثة اشهر وقيمتها عن الفدينار (١) .
 - ٥ - للمؤسسات المسموح لها باصدار شهادات الايداع اصدارها بموافقة مسبقة من البنك المركزي ، باي عملة اجنبية قابلة للتحويل . وللبنك المركزي الاردني ان يشتري هذه الشهادات مقابل دفع بدل الشراء بالدينار الاردني .
 - ٦ - تعامل شهادات الايداع معاملة الودائع لاجل لاغراض احتساب النسب المقررة من البنك المركزي .
- وبعد صدور هذه التعليمات قامت شركة المال والائتمان في بداية عام ١٩٨٢ بالاعلان عن اصدار ثلاث شرائح من شهادات الايداع ، وتعمل هذه الشركة بشكل جاد لابرار هذه الاداة وجعلها من الادوات الاستثمارية الهامة في السوق النقدي .
- وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد عمل جاهدا لتبيان اهمية شهادات الايداع في تطوير وزيادة تكامل السوق المالي ، وعلى الرغم كذلك من التعليمات الجديدة المشجعة للبنك المركزي والامدارات التي قامت بها بعض الجهات ، الا انه ولغاية الان لم يلاحظ الاقبال المطلوب على شرائها من قبل الجمهور ، وذلك بسبب حداثة هذه الاداة الاستثمارية من جهة ولان البنوك والشركات لم تنظم حملات جماعية اعلامية لترويجها ، مع العلم بان انتشار هذه الاداة سيساعد البنوك والشركات المالية على توسيع نشاطها في تمويل المشاريع التنموية
-
- (١) بموجب مذكرة البنك المركزي رقم (٨٨/١٠٢) تاريخ ١٩٨٨/٦/٦ .

بسبب زيادة مواردها طويلة الاجل .

٤ - القروض المجمع في الاردن

تعتبر القروض المجمع اداة لتمويل الائتمان المتوسط والطويل الاجل ، وقد ظهرت قروض التجمع البنكي في الاردن عام ١٩٧٨ ، وذلك بسبب حاجة المشاريع والخطط التنموية لمتطلبات الانفاق الرأسمالي الذي تستطيع قروض التجمع البنكي تمويله ، وقد كان للأسباب التالية الاثر الكبير في ظهور القروض المجمع في الاردن (١) :

١. التطور الكبير في الاقتصاد الاردني والمشاريع التنموية الطموحة جعلت من الصعب توفير الاموال اللازمة الا عن طريق قروض التجمع البنكي.

٢. التطور الكبير في سوق اليورو دولار والنجاح الذي حققته القروض المجمع فيه اقلت بظلالها على السوق الاردني .

٣. الموارد المالية المحدودة لمعظم البنوك المحلية ورغبة هذه البنوك في توزيع المخاطر الائتمانية الكبيرة .

٤. اجراءات السلطة النقدية والقيود التي تفرضها في مجال الائتمان المصرفي خاصة فيما يتعلق بحجم التسهيلات الممكن تقديمها للمقترض الواحد ساعد على ظهور القروض المجمع في الاردن .

٥. التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للجهاز المصرفي في هذا المجال والتمثلة في : -

- (١) الاجراءات التي يتخذها لمنح البنوك والشركات المالية حق اعادة خصم نسبة تتراوح بين ٤٠ - ٥٠% من رصيد قروض التجمع البنكي وبسعر اعادة الخصم .

(١) مروان عوض ، العملات الاجنبية ، الاستثمار والتمويل ، النظرية

والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

ب) اعفاء القروض المجمعة من الخضوع لنسبة الائتمان الى الودائع والبالغة (٧٠%) .

ج) ضمان الحد الاكبر من الاموال المحلية لدى البنوك وتوفير السيولة اللازمة وذلك عن طريق تخفيض الحد الاعلى من الارصدة المسموح للبنوك المحلية ان تحتفظ بها من العملات الاجنبية مقابل التزاماتها العرضية من (٢٥%) الى (٢٥%) ومن ثم الى (١٥%) .

وقد استفادت معظم القطاعات الاقتصادية في الاردن من قروض التجمع البنكي وخاصة قطاع الصناعة والتعدين ، كما ولعبت هذه القروض دورا كبيرا ومميزا في سوق رأس المال الاردني وساهمت في تمويل الانفاق الرأسمالي المتوسط والطويل الاجل ، ويمكن تلخيص اهم الفوائد التي يمكن ان يجنيها الاردن عن طريق قروض التجمع البنكي المحلية بما يلي (١) :

- ١ - تساهم القروض المجمعة المحلية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة مع المحافظة على احتياطات الاردن من العملات الاجنبية .
- ٢ - ان كلفة الاقتراض الخارجي اعلى من كلفة الاقتراض الداخلي وبذلك فان الاقتراض عن طريق قروض التجمع البنكي المحلية لا بد وان يوفر بعض العملات الاجنبية وذلك من فرق سعري الفائدة على الاقتراض المحلي والاقتراض الخارجي ، بالاضافة الى توفير الهامش الذي يضاف في العادة فوق سعر الفائدة على الاقتراض الخارجي .
- ٣ - ان قروض التجمع البنكي المحلية تقلل المخاطر الناشئة عن تذبذب اسعار الفائدة وارتفاعها والتي تسبب في العادة اعباء كبيرة على المقترضين المحليين وذلك بسبب هيكل اسعار الفوائد السائد في الاردن .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

- ٤ - ان قروض التجمع البنكي المحلية تقلل من اثار التقلبات الحادة في اسعار صرف العملات المقترضة والتي يمكن ان يكون لها اعباء اضافية على المقترضين ، بالاضافة الى انها تجعل من الصعب عليهم وضع الخطط المستقبلية الواضحة لامورهم المالية .
- ٥ - تعمل القروض المحلية على تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات الاردني التي تنتج في العادة نتيجة تسديدات هذه القروض وفوائدها . ونتيجة للفوائد التي يجنيها الاردن عن طريق القروض المجمعة ، اخذت هذه القروض بالازدياد ، حيث بلغت المبالغ الممنوحة في نهاية عام ١٩٧٨ (١٠,٢) مليون دينار مقابل (١٢٦,٢٨٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ ، بلغ الرصيد غير المسدد منها (٩٧,٢٦١) مليون دينار كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٢٧) .
- ان زيادة الاعتماد على القروض المجمعة البنكية المحلية ونموها سيؤدي الى تطور سوق راس المال في الاردن مما يؤدي بالتالي الى خدمة وتأمين احتياجات المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبيرة المحلية عن طريق هذه القروض وتخفيف الاعتماد على القروض الخارجية .
- اضافة الى الادوات التي سبق ذكرها هناك السندات القابلة للتحويل الى اسهم والتي اجاز قانون الشركات الاردني اصدارها ، الا انه ولغاية الان لم تدخل حيز التطبيق في السوق المالي المحلي الاردني .

جدول رقم (٣-٢٧)

القروض البنكية المجمعة خلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٨

دينار

بالالف

السنة	المبالغ الممنوحة	الرصيد غير المسدد	المجموع	بقية المشاركين	المجموع
		المؤسسات البنوك المالية التجارية	المؤسسات البنوك المالية التجارية	بقية المشاركين	المجموع
١٩٧٨	١٠,٢٠٠	-	١,٦٢٦	-	١,٦٢٦
١٩٧٩	٢٠,٠٠٠	٠,٦٠٠	١٥,٢٠١	١,٤٩٠	١٧,٢٩١
١٩٨٠	٤٣,٧٠٤	٠,٩٥٧	٣٦,٤٠٤	٢,٩٢٧	٢٠,٢٩٨
١٩٨١	٧٠,١٠٩	٢,٠١٤	٤٠,٧٤٣	٤,٦٠٠	٤٧,٢٥٧
١٩٨٢	٩٢,٠٩٥	٢,٨٦٦	٦٦,٧٤٣	٦,٢٥٢	٧٥,٨٦١
١٩٨٣	١٠٦,٦٠١	٥,٥٦٢	٧١,٥٩٢	٦,٧٧٩	٨٢,٩٢٤
١٩٨٤	١٢٢,١٢٦	٨,١٩٧	٨٦,٨٩٤	٨,٨٢٩	١٠٢,٩٢٠
١٩٨٥	١٢٨,٢٢٥	٧,١٢٤	٩١,٨٢٣	٧,٤٩٣	١٠٦,٤٦٠
١٩٨٦	١٤٤,٥١٩	٧,٢٠٣	٩٤,٤٣٤	٧,٤٠٤	١٠٩,١٤١
١٩٨٧	١٥٠,٢٥٧	٧,٢٦٠	٩٩,٢٢١	٧,٧٦١	١١٤,٢٤٢
١٩٨٨	١٢٦,٢٨٥	٧,٠٥٠	٨٥,١٧٢	٥,١٢٩	٩٧,٢٦١

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، دائرة
الابحاث والدراسات ، تشرين اول ١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

الفصل الرابع

التحليل والمناقشة

- (أ) المناخ الاستثماري في الاردن
- ١ - واقع الاقتصاد الاردني
 - ٢ - قانون تشجيع الاستثمار في الاردن
 - ٣ - قانون ضريبة الدخل في الاردن
 - ٤ - أنظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن
 - ٥ - سعر صرف الدينار الاردني
 - ٦ - قطاع السياحة في الاردن
 - ٧ - قطاع النقل والمواصلات في الاردن
- (ب) الجهاز المالي والمصرفي في الاردن
- ١ - البنوك التجارية في الاردن
 - ٢ - المؤسسات المالية في الاردن
 - ٣ - شركات التأمين في الاردن
 - ٤ - شركات الصرافة في الاردن
 - ٥ - سوق عمان المالي

١ - واقع الاقتصاد الاردني

تبين من الدراسة النظرية لواقع الاقتصاد الاردني بانه اقتصاد صغير الحجم محدود الموارد ، يرتبط ارتباطا وثيقا وقويا باقتصاديات الدول العربية بشكل عام والنفطية بشكل خاص. وقد ظهر ذلك بوضوح منذ اوائل الثمانينات، حيث تأثر الاقتصاد الاردني بالركود الذي اصاب المنطقة والذي كان سببه المباشر هبوط اسعار النفط والتطورات السياسية في المنطقة ، مما ادى الى تفاقم الازمة الاقتصادية في منتصف عام ١٩٨٨ والى زعزعة الثقة بالاقتصاد الاردني ، مما ادى ايضا الى تدني معدلات الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي ، وازدياد العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتفاقم وضع المديونية الخارجية وهبوط كل من الاحتياطات الاجنبية وسعر صرف الدينار الاردني . اضافة الى ذلك لا يزال الاقتصاد الاردني يعاني من بعض المشكلات التي تعترض طريقه ومن اهمها :

- (ا) مشكلة البطالة .
 - (ب) العجز في ميزان المدفوعات .
 - (ج) اعتماد الاقتصاد الاردني على التمويل الخارجي ممثلا بالمساعدات والقروض الخارجية .
 - (د) ضعف قطاع الانتاج التصديري والاحلالي في الاردن .
 - (هـ) اعتماد الاقتصاد الاردني على السلع المستوردة .
- وبالرغم من التحسن الملموس على الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٨٩ ، نتيجة للتطبيق السليم لبرنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، والذي يهدف الى ضبط الانفاق العام وخفض العجز في الموازنة العامة ، وتشجيع الاستثمار ، وزيادة التصدير وضبط الدين الخارجي والحد من الاستهلاك من خلال السياسات

المالية والنقدية وتوجيه الاستثمار الا انه ما زال هناك جمود في حركة الاستثمارات الجديدة بالرغم من وجود الظروف والمبررات الموضوعية لانطلاقها ، والتي من اهمها الاستقرار النقدي وتحسن اقتصاديات الشركات المساهمة الاردنية وازدهار السوق الثانوية وتوافر السيولة المحلية وانخفاض كلفة الانتاج المحلية وخاصة الاجور ، وتواجد اسواق التصدير ، وانخفاض منافسة السلع الاجنبية للسلع المحلية ، وثبات سعر صرف الدينار الاردني .

٢ - قانون تشجيع الاستثمار في الاردن

- تبين من الدراسة النظرية ان قانون تشجيع الاستثمار ، في الاردن يتضمن العديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية وغير الضريبية ، الا انه لا يزال يعاني من بعض العقبات التي تقف في طريقه ، ومن اهم هذه العقبات ما يلي :
١. صغر حجم السوق المحلي .
 ٢. تأثر الاردن بالاضاع السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة .
 ٣. عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية حول الاستثمارات المجزية .
 ٤. تعارض وتضارب القوانين السائدة مثل الانظمة والتشريعات والقوانين المتعلقة بمجال الاستثمار والجمارك والصناعة والمناطق الحرة وغيرها .
 ٥. يميز قانون تشجيع الاستثمار بين المشاريع الاقتصادية والمشاريع الاقتصادية المصدقة ، ويمنح الحوافز والامتيازات للمشاريع الاقتصادية المصدقة ، بينما لا يمنح المشاريع الاقتصادية مثل تلك الحوافز .
 ٦. يشجع القانون اقامة المشاريع التي تعتمد على كثافة رأس المال، ولا يعطي اهمية خاصة للمشاريع التي تعتمد على الكثافة العمالية .
 ٧. لا يقدم القانون اية حوافز بشكل مباشر للمشروعات التصديرية .

- ٨ . لا يشجع القانون على نقل التكنولوجيا ، ولا يبدي اهتماما فيها .
- ٩ . لا يشجع القانون اقامة المشاريع الاستثمارية على شكل شركات مساهمة عامة .
- ١٠ . لم يتطرق القانون لل مواد الخام ، مع انها تشكل حوالي نصف تكاليف الانتاج .
- اما من ناحية الدراسة التطبيقية لقانون تشجيع الاستثمار فيبين الجدول رقم (٤ - ١) كفاءة وفاعلية قانون تشجيع الاستثمار في الاردن كما يراه من وجهة اليهم الاستفسارات ذات العلاقة خلال الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة (انظر ملحق رقم ٣) من حيث :
- ١- قدرته على استقطاب الاستثمارات العربية
- تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٩,٢ %) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٧) مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "قليل الاهمية" والاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قدرة قانون تشجيع الاستثمار في الاردن على استقطاب الاستثمارات العربية ما زال دون المستوى المطلوب .
- ٢- قدرته على تشجيع الاستثمارات المحلية
- تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" حيث بلغت ما نسبته (٤٢,٤ %) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٠) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان قدرة قانون تشجيع الاستثمار على استقطاب الاستثمارات المحلية في رأي المستجيبين مقبولة ، لكنه لا زال بحاجة الى جهد كبير ليصل الى المستوى المطلوب .
- ٣- تطوره على المستوى المحلي والعربي
- تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٧,٥ %) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما

قيمته (٢,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " والاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان تطور قانون تشجيع الاستثمار في الاردن على المستوى المحلي والعربي في رأي المستجيبين مازال دون المستوى المطلوب .

٤- تأقلمة ومسايرته للأوضاع الاقتصادية المحلية والعربية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤٦,٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " والاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان تأقلم قانون تشجيع الاستثمار مع الاوضاع الاقتصادية المحلية والعربية ومسايرته لها ليست بالشكل او المستوى المطلوب .

٥- وضوح وفهمه من قبل المستثمرين المحليين والعرب

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٧,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٠) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركيز في الاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان وضوح وفهم قانون تشجيع الاستثمار في رأي المستجيبين مقبول من قبل المستثمرين المحليين والعرب ، ولكنه بحاجة الى مزيد من الجهد ليصل الى المستوى المطلوب .

٦- الحوافز والتسهيلات التي يتضمنها وتأثيرها على المستثمر المحلي والعربي

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " حيث بلغت ما نسبته (٣٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان الحوافز والتسهيلات التي يتضمنها قانون تشجيع الاستثمار وتأثيرها على المستثمر المحلي والعربي موجودة بدرجة جيدة نسبيا في رأي المستجيبين ، ولكنها بحاجة الى مزيد من

الجهد لتصل الى المستوى المطلوب .

٧ - معرفة هذا القانون في البلاد العربية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " والاستجابة " مقبول " ، وهي اقرب الى الاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان معرفة قانون تشجيع الاستثمار الاردني في البلاد العربية في رأي المستجيبين لا يزال محدودا .

كما يبين الجدول رقم (٤-٢) ان اهم عقبات الاستثمار في الاردن كما يراها المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة هي :

١. تخلف الدراسات عن المشروعات ومجالات الاستثمار

ان نسب التكرارات تركزت في الاستجابة " موجود " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤,١%) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " موجود " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الدراسات عن المشروعات ومجالات الاستثمار متخلفة في الاردن ، مما يستدعي الجهات المسؤولة ان تقوم بعمل جاد من اجل التغلب على هذه المشكلة .

٢. عدم وضوح القوانين وكثرة تغييرها

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " موجود " . حيث بلغت ما نسبته (٢٢,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " موجود " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان هناك درجة كبيرة نسبيا في عدم وضوح قانون الاستثمار في الاردن ، وفي كثرة تغييرها بين الفينة والاخرى .

جدول رقم (٤ - ٢)

مقايير الاستثمار في الأردن

عدد أمراء العينة = ٥٩

العنصر	(٥) جدا		(٤) متوسط		(٣) قليل		(٢) قليل		(١) عدم		الربط المصنفي	التكرار	مستوى الاحتمال	مستوى الاحتمال
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %				
١	١١,٩	٢٠,٣	٢٦	٤٤,١	١٢	٢٠,٣	١٢	٢٠,٣	-	-	٢,٥	٤	٦,٨	١ - تخلف القرارات عن الشروط ومخالفات الاستثمار -
١	٢٢,٧	٣٨,٦	٢٠	٣٣,٩	١٤	٢٣,٧	٨	١٣,٦	٢	٣,٤	٢,٦	٤	٦,٨	٢ - عدم وضوح القوانين وكثرة تغيرها -
١	٥,١	٨,٥	١١	١٨,٦	١٢	٢٠,٣	١٨	٢٩,٧	١٣	٢٢,٠	٢,٥	٢	٣,٤	٣ - صعوبة الاتصال -
١	٣,٤	٥,٧	١٦	٢٧,١	١٠	١٦,٩	٢١	٣٥,٦	٩	١٥,٣	٢,٧	٢	٣,٤	٤ - عدم وجود الخبرات الكافية -
١	١١,٩	١٩,٨	١٨	٢٩,٧	١٧	٢٨,٨	١٤	٢٣,٧	٢	٣,٤	٢,٦	٤	٦,٨	٥ - عدم السهولة ومركزية القرارات -
١	١٥,٣	٢٥,٣	٢١	٣٥,٦	١١	١٨,٦	١٦	٢٧,١	١	١,٧	٢,٥	٤	٦,٨	٦ - عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة -

٣. صعوبة الاتصال

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " موجود نوعا ما " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " موجود نوعا ما " ، والاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان هناك صعوبة قليلة نسبيا في الاتصال .

٤. عدم وجود الخبرات الكافية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " موجود نوعا ما " حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " موجود نوعا ما " والاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون الخبرات في الاردن موجودة بشكل مقبول ، مما يستدعي الاهتمام بهذا الموضوع بشكل اكبر للوصول الى درجة اعلى من توافر هذه الخبرات .

٥. عدم المرونة ومركزية القرارات

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " موجود " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " موجود " وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان هناك درجة كبيرة نسبيا من عدم المرونة والمركزية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستثمار في الاردن ، وهذا يستدعي من الجهات المسؤولة العمل على تخفيف ذلك .

٦. عدم القدرة على التكيف مع الازعاج الاقتصادية العالمية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " موجود " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول "

والاستجابة " موجود " ، وهذا يدل على ان قانون تشجيع الاستثمار في الاردن وكما يراه المستجيبون ليست لديه القدرة على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية العالمية .

نستنتج مما سبق ان نتائج الدراسة التطبيقية تؤكد على ما جاء في الدراسة النظرية بخصوص العقبات التي تواجه قانون تشجيع الاستثمار ، اضافة الى ان القانون لم يصل الى المستوى المناسب والمطلوب من حيث قدرته على استقطاب الاستثمارات العربية والمحلية ، او من حيث تطوره على المستوى العربي والمحلي او من حيث تأقلمه ومسايرته للاوضاع الاقتصادية المحلية والعربية او من حيث وضوحه وفهمه من قبل المستثمرين المحليين والعرب ، او من حيث معرفته وتداوله في البلاد العربية ، وهذه جميعها عقبات لا يمكن تجاهلها ويجب التغلب عليها قبل ان تصبح عمان مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي .

٣ - قانون ضريبة الدخل في الاردن

يبين الجدول رقم (٤-٣) مدى قدرة قانون ضريبة الدخل في الاردن كما يراه من استجابوا للاستفسارات ذات العلاقة الواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة (انظر ملحق رقم ٢) على تشجيع واستقطاب الاستثمارات من حيث :

١. معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الاردن
تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٧,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٠) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول " ، وهذا يدل على ان معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الاردن والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل مقبولة لتشجيع واستقطاب الاستثمارات في الوقت الحالي ، ولكنها بحاجة الى تعديل من اجل الوصول لدرجة اعلى من الاهمية لجذب وتشجيع هذه الاستثمارات .

جدول رقم (٤-٣)

قدرة قانون حرية الدخل على تشجيع واستقطاب الاستثمارات في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المرحلة / التكرار النسبة	(٥) حجم العينة	(٤) التكرار النسبة	معدل قبول	(٣) مقياس التكرار النسبة	(٢) قبل الأهمية التكرار النسبة	(١) عدم الأهمية التكرار النسبة	الاستبيان	الوسط الحسابي	السؤال
-	٦٨	٤٢٠	١٣	٢٨	١١	٥١	٢	٢	٢
-	١٣٦	٢٠٥	١٨	١٦	١٦	١٥٧	٤	٣٣	٤
١٧	١٦٩	٣٥٦	٢١	١٥	١٢	-	٤	٣٥	٤
-	١٨٦	٢٨٨	١٧	٢٠	٨	٥١	٣	٤٣	٣
-	٢٤٣	٣٠٥	١٨	٢٨	٨	٥١	٣	٣١	٣

- أ - معدلات الحرية المفروضة على الشركات في الأردن .
- ب - الحوافز والتسهيلات المقدمة للاستثمارات العربية في الأردن .
- ج - العدالة والمساواة في تطبيق قانون الحرية بين المستثمر المحلي والعربي .
- د - تطوير النظام الضريبي لحفز الاستثمارات العربية وتحقيق طموحات المستثمرين العرب للاستثمار في الأردن .
- هـ - كفاءة وفاعلية النظام الضريبي الحالي في الأردن .

٢. الحوافز والتسهيلات الضريبية للاستثمارات العربية في الاردن
تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما
نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته
(٢,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول "
والاستجابة " مهم " ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان الحوافز
والتسهيلات الضريبية ذات العلاقة بالاستثمارات العربية في الاردن موجودة
وبشكل كبير نسبيا .

٣. العدالة والمساوة في تطبيق قانون الضريبة بين المستثمر المحلي
والعربي .

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما
نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته
(٢,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة
" مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون
ان هناك عدالة ومساواة في تطبيق قانون الضريبة الاردني بين المستثمر
المحلي والعربي .

٤. تطور النظام الضريبي لحفز الاستثمارات العربية وتحقيق طموحات
المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما
نسبته (٢٢,٩%) في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٤) ، مما يعني
ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة
"مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على انه هناك تطور في النظام
الضريبي في الاردن لحفز الاستثمارات العربية للاستثمار في الاردن .

٥. كفاءة وفاعلية النظام الضريبي الحالي في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" حيث بلغت
ما نسبته (٤٧,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما
قيمته (٢,١) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بشكل كبير في

الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان كفاءة وفاعلية النظام الضريبي الحالي في الاردن وكما يراها المستجيبون مقبولة ، ولكنها بحاجة الى مزيد من العمل لتحقيق اهداف وغايات النظام الضريبي المرجوة .

، نستنتج مما سبق ان قانون ضريبة الدخل في الاردن يؤدي الدور المطلوب منه من حيث الحوافز والتسهيلات التي يقدمها للاستثمارات العربية ، او من حيث العدالة والمساواة في تطبيقه بين المستثمر العربي والمحلي ، او من حيث تطوره وكفاءته ، الا ان معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الاردن تعتبر عالية نسبيا لاجتذاب وتشجيع الاستثمارات في الوقت الحالي .

٤ - انظمة مراقبة العملة الاجنبية في الاردن

يبين الجدول رقم (٤-٤) مدى التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي واثره على كل مما يلي :

١: زيادة احتياطي العملات الاجنبية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني سوف يؤدي الى زيادة احتياطي العملات الاجنبية في البنك المركزي الاردني .

٢. ضمان ثبات سعر صرف الدينار الاردني

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٢,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان التشدد في تطبيق

جدول رقم (٤ - ٤)

التعدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي وأثرها على كل من العوامل التالية

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) عدد أفراد العينة	(٤) متوسط التكرار النسبة		(٣) متوسط التكرار النسبة		(٢) قليل الأهمية التكرار النسبة		(١) عدم الأهمية التكرار النسبة		الوسط الحسابي	التعدد في التطبيق	
		التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
-	٢٠	٣٣,٩	٢١	١١,٩	٧	١١,٩	٧	٦,٨	٤	٢,٨	٤	أ - زيادة احتياطي العملات الأجنبية - ب - ضمان ثبات سعر صرف الدينار الأردني - ج - ضمان ثبات القوة الشرائية للدينار الأردني - د - الإجماع عن الاستثمار من قبل المستثمرين المحليين - هـ - الإجماع عن الاستثمار من قبل المستثمرين العرب -
١	٢٠	٣٣,٩	١٦	١٣,٦	٨	١٣,٦	٨	١٠,٣	٦	٢,٦	٥	
٢	١٧	٢٨,٨	١٦	١٤,٦	١١	١٣,٦	٨	٨,٥	٥	٢,٦	٥	
١	١٣	٢٢	٢٠	٢٠,٣	١٢	١٥,٣	٩	٦,٨	٤	٢,٥	٤	
١	١٨	٢٠,٥	٢١	١٦,٩	١٠	٦,٨	٤	٨,٥	٥	٢,٧	٤	

تعليمات مراقبة العملة من قبل البنك المركزي الاردني سوف يساعد في راي المستجيبين على ضمان ثبات سعر صرف الدينار الاردني بشكل كبير نسبيا .

٣. ضمان ثبات القوة الشرائية للدينار الاردني

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٨,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني سوف يساعد على ضمان ثبات القوة الشرائية للدينار الاردني بشكل كبير نسبيا .

٤. الاحجام عن الاستثمار من قبل المستثمرين المحليين

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٣,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني سوف يؤدي في راي المستجيبين الى احجام المستثمرين المحليين عن الاستثمار في الاردن بشكل كبير نسبيا .

٥. الاحجام عن الاستثمار من قبل المستثمرين العرب

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني سوف يؤدي الى احجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في الاردن بشكل كبير

نسبياً .

نستنتج مما سبق ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني سلاح ذو حدين ، اذ انه سوف يؤدي الفرض المطلوب منه فيما يتعلق بزيادة احتياطي المملكة من العملات الاجنبية ، او ضمان ثبات سعر صرف الدينار الاردني وقوته الشرائية الا انه سوف يؤدي بالمقابل الى احجام المستثمرين المحليين والعرب عن الاستثمار في الاردن .

٥ - سعر صرف الدينار الاردني

يبين الجدول رقم (٤-٥) مدى اهمية تأثير العوامل التالية على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني كما يتضح من الاجابات على الاسئلة ذات العلاقة والتي وردت في الاستبيان (انظر ملحق رقم ٣) :

١. سعر الصرف الواقعي للدينار الاردني

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جداً " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٧,٥%) ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جداً" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان سعر صرف الدينار الاردني له تأثير كبير جداً على تذبذب سعر الصرف الواقعي للدينار الاردني .

٢. السياسة المالية والنقدية ممثلة بوزارة المالية وبالبنك المركزي الاردني

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جداً " ، حيث بلغت ما نسبته (٥٤,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت بين الاستجابة " مهم " والاستجابة " مهم جداً " ، وهذا يدل على ان السياسة المالية والنقدية في رأي المستجيبين لها تأثير كبيراً جداً على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني .

٣. القرار السياسي

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا " ، حيث بلغت ما نسبته (٥٤,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة " مهم جدا" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان للقرار السياسي تأثيرا كبيرا جدا على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني .

٤. المضاربة في سوق الصرف

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٣,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهذا يدل على ان المضاربة في سوق الصرف الاردني ومن وجهة نظر المستجيبين ساعدت بشكل كبير نسبيا على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني .

٥. توقعات الافراد

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" حيث بلغت ما نسبته (٢٣,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان توقعات الافراد ساعدت بشكل كبير نسبيا على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني .

٦. قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في خدمة الدين

الخارجي

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" حيث بلغت ما نسبته (٦١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته

(٤,٥)، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم " والاستجابة " مهم جدا" ، وهذا يدل على ان قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في خدمة الدين الخارجي كان لها التأثير الرئيسي والاكبر في رأي المستجيبين على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني . نستنتج مما سبق ان العوامل التالية مهمة في احداث عدم الاستقرار في سعر صرف الدينار الاردني الذي حدث في منتصف عام ١٩٨٨ ، وهي مرتبة حسب الاهمية التي صنفاها المستجيبون:

- (ا) عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في خدمة الدين الخارجي .
 - (ب) الدور الذي قامت به السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد .
 - (ج) سعر الصرف الواقعي للدينار الاردني .
 - (د) القرار السياسي .
 - (هـ) المضاربة في سوق الصرف الاردني .
 - (و) توقعات الافراد .
- وبالتالي لا بد من العمل على تخفيف حدة هذه العوامل لتحقيق الثبات في سعر صرف الدينار الاردني ، مما يؤدي الي دعم عمان في ان تكون مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي .

٦ - قطاع السياحة في الاردن

تبين من الدراسة النظرية للقطاع السياحي في الاردن انه يتمتع بخصائص عديدة ومميزة ، حيث تنتشر المواقع الاثرية والتاريخية والدينية والسياحية في مختلف مناطق المملكة ، وتتوافر الامكانيات السياحية على مدار السنة ، وتتوافر الخبرات السياحية والفنادق والمطاعم بشكل كبير ومستوى مناسب، الا ان القطاع السياحي في الاردن يواجه بعض الصعوبات التي من الممكن وبالعامل الجاد القضاء عليها والتي من اهمها :

١. تركز الاستثمار السياحي في منطقتي عمان والعقبة .
٢. ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية لغايات ترخيص ومراقبة المرافق السياحية .
٣. نقص الكوادر والبرامج على المستوى التسويقي والتخطيطي والاداري.
٤. تنفيذ عدد من المشاريع بدون اعداد للجدوى الاقتصادية اللازمة .
٥. ضعف الاحصاءات الدقيقة والشاملة عن السياحة .
٦. تدني المخصصات المالية لغايات استملاك المواقع الاثرية .
٧. تشويه المعالم والابنية الاثرية لضعف الوعي باهمية هذه المعالم القومية .

اما من الناحية التطبيقية فيبين الجدول رقم (٤-٦) مدى اهمية قطاع السياحة في استقطاب رجال الاعمال الى الاردن كما يراه من وجهة اليهم الاستفسارات ذات العلاقة من خلال الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة من حيث:

١. جمال المناطق السياحية وتعددتها
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم"، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان جمال المناطق السياحية وتعددتها يعمل بشكل كبير نسبيا على استقطاب رجال الاعمال الى الاردن .

٢. مستوى اسعار الخدمات السياحية في الاردن
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٧,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم"، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان اسعار الخدمات السياحية مناسب ومقبول من اجل استقطاب رجال الاعمال

جدول رقم (٦-٤)

أهمية دور قطاع السياحة في استقطاب رجال الأعمال الأردنيين

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥)		(٤)		(٣)		(٢)		(١)		الوسط الحسابي	النموال	ملاحظات
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %			
-	٢٠	٣٤	٢٧	٤٥	١٥	٢٥	٢	٣	٢	٥	٣٧	٤	أ - جمال المناطق السياحية وتعددتها .
-	٢٨	٤٧	٢٢	٣٧	١٥	٢٥	٤	٦	١	١٧	٢٨	٤	ب - تنوع أسطر الخدمات السياحية في الأردن .
-	٣١	٥٢	١٥	٢٥	١٤	٢٣	٦	١٠	١	١٧	٣٩	٥	ج - القيام بعملية الترويج السياحي للإماكن السياحية الموجودة في الأردن على المستوى العربي .
-	٣٣	٥٦	٢٠	٣٣	١٣	٢٢	٥	٨	١	١٧	٣٩	٤	د - توفر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم الخدمات السياحية .
-	٣٢	٥٣	٢٠	٣٣	١٠	١٦	٤	٦	٣	٥	٣٩	٥	هـ - كفاءة وفاعلية هذه الخدمة .

الى الاردن .

٣. القيام بعملية الترويج السياحي للاماكن السياحية الموجودة في الاردن على المستوى العربي

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان هناك عمليات ترويجية للاماكن السياحية في الاردن بشكل مناسب، ولكنها بحاجة الى المزيد من العمل والمتابعة لتشمل كافة رجال الاعمال في الوطن العربي .

٤. توافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم الخدمات السياحية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٢,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الكفاءات البشرية المدربة لتقديم الخدمات السياحية في الاردن متوافرة بشكل جيد .

٥. كفاءة وفاعلية هذه الخدمة

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٧,٣%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الخدمات السياحية ذات كفاءة وفاعلية بدرجة كبيرة نسبيا في الاردن .

كما يبين الجدول رقم (٤-٧) اهمية مساهمة خدمات الفنادق والمطاعم في تطور السياحة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن

جدول رقم (٤ - ٧)

أهمية مساهمة خدمة الفنادق والطعام في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) حجم العينة		(٤) نسبة التكرار		(٣) معدل التكرار		(٢) قبل الأهمية		(١) عدم الأهمية		المتوسط الحسابي	بنسبة الاهتمام
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
-	٢٨	٤٥.٨	٢٧	٤٥.٨	١١	١٨.٦	٢	٣.٤	٢	٣.٤	٣.٩	أ - كفاءة وناعية هذه الخدمات .
-	٢٢	٣٥.٦	٢١	٣٥.٦	١٨	٣٠.٥	٥	٨.٥	١	١.٧	٢.٧	ب - مستوى أسعار هذه الخدمات مقارنة مع الدول العربية الأخرى .
-	٤٠	٦٧.٧	٢٢	٣٩	٨	١٣.٦	٢	٣.٤	٢	٣.٤	٤.٤	ج - توفر الجو المناسب لرجال الأعمال للقيام بأعمالهم في الأردن .
-	٢٢	٣٩.٠	٢٢	٣٩.٠	١٥	٢٥.٤	١	١.٧	١	١.٧	٢.٩	د - مدى توافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم هذه الخدمات .
-	٢٠	٣٥.٦	٢١	٣٥.٦	١٢	٢٢	٢	٣.٤	٢	٣.٤	٣.٩	هـ - تطورها واستثمارها للتكنولوجيا الحديثة

كما يراها المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي :

١. كفاءة وفاعلية هذه الخدمات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات الفنادق والمطاعم ذات كفاءة وفاعلية بدرجة عالية نسبيا في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن .

٢. مستوى اسعار هذه الخدمات مقارنة مع الدول العربية الاخرى

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٣٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان مستوى اسعار خدمات الفنادق والمطاعم في الاردن مقبولة ومناسبة عند مقارنتها مع اسعار هذه الخدمات في الدول العربية الاخرى .

٣. توفير الجو المناسب لرجال الاعمال للقيام باعمالهم في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,١) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات المطاعم والفنادق توفر وبدرجات كبيرة الجو المناسب لرجال الاعمال للقيام باعمالهم في الاردن .

٤. مدى توافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم هذه الخدمات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما

نسبته (٣٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الكفاءات البشرية المدربة لتقديم هذه الخدمات متوفرة بشكل كبير نسبيا .

٥. تطورها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٣٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات الفنادق والمطاعم على درجة كبيرة نسبيا من التطور واستخدام التكنولوجيا الحديثة .

يمكن القول مما سبق ان القطاع السياحي في الاردن يقوم بالدور المطلوب منه بشكل جيد بالرغم من الصعوبات التي تحيط به ، حيث يتميز بجمال المناطق السياحية وتعددتها وتوافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم الخدمات فيها ، كما ان مستوى اسعار الخدمات السياحية مناسب ، اضافة الى ان الخدمات السياحية في الاردن تعتبر فعالة وذات كفاءة في استقطاب السياح الى الاردن .

كما نستطيع القول بان الخدمات المقدمة من قبل الفنادق والمطاعم في الاردن ذات كفاءة عالية نسبيا ، كما ان لها دورها المهم في تطوير السياحة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار ، حيث توفر هذه الخدمات الجو المناسب للسياح عن طريق توافر الكفاءات البشرية المدربة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال ، كما ان مستوى اسعارها مقبول ومناسب مقارنة مع الدول الاخرى وخاصة العربية منها .

وبذلك نستطيع القول بان القطاع السياحي في الاردن وما يوفره من خدمات مختلفة يساعد في ان تكون عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن

٧ - قطاع النقل والمواصلات في الاردن

تبين من الدراسة النظرية لقطاع النقل والمواصلات مدى اهميته بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث يؤمن هذا القطاع سهولة العمل لمختلف القطاعات كالصناعة والزراعة والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية ، واي عجز فيه يؤدي الى مشاكل في هذه القطاعات . وقد حقق قطاع النقل والمواصلات نجاحا كبيرا في الخدمات التي يقدمها . الا انه لا يزال يعاني من بعض الصعوبات والمشاكل التي تعمل الحكومة من خلال وزارة النقل والمواصلات ومؤسسة المواصلات على تذليلها ، والتي من اهمها :

١ - المشاكل التمويلية

٢ - المشاكل الفنية

٣ - المشاكل الادارية

اما من الناحية التطبيقية ، فيبين الجدول رقم (٤-٨) اهمية خدمات النقل والمواصلات في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن كما يراها المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي :

١. تطور هذه الخدمة واستعمالها للتكنولوجيا الحديثة

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤,١%) من افراد العينة ، في حين شكّل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب للاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات النقل والمواصلات في الاردن على درجة كبيرة نسبيا من التطور واستخدام التكنولوجيا الحديثة .

٢. قدرتها على خدمة المتعاملين معها على مستوى الوطن العربي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت

جدول رقم (٨-٤)

أهمية مساهمة خدمة النقل والمواعلات في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) عدم أفراد العينة = ٥٩		(٤) عدم أفراد العينة = ٥٩		(٣) عدم أفراد العينة = ٥٩		(٢) عدم أفراد العينة = ٥٩		(١) عدم أفراد العينة = ٥٩		الوصف	النوع	المتغير
	التكرار / النسبة	عدد	التكرار / النسبة	عدد	التكرار / النسبة	عدد	التكرار / النسبة	عدد	التكرار / النسبة	عدد			
-	٢٥	٤٢%	٣٦	٦١%	١٥	٢٥%	٢	٣%	١	١%	٢٥	٤٢%	٤
-	٢٢	٣٧%	٣١	٥٢%	٩	١٥%	٥	٨%	١	١%	٢٥	٤٢%	٤
١	٢٢	٣٧%	٢١	٣٥%	١٧	٢٨%	٦	١٠%	-	-	٢٥	٤٢%	٤
-	٢٢	٣٧%	٢٢	٣٩%	١١	١٨%	٢	٣%	١	١%	٤	٦%	٤
-	٢٢	٣٧%	٢٢	٣٩%	٩	١٥%	٥	٨%	-	-	٤	٦%	٤

- أ - تطوير هذه الخدمة واستثمارها للتكنولوجيا الحديثة .
- ب - فتحها على خدمة المتعاملين بها على مستوى الوطن العربي .
- ج - مستوى أسرار هذه الخدمة مقارنة مع الدول العربية الأخرى .
- د - توافر الكفاءات البشرية للقيام بهذه الخدمة وإدارتها .
- هـ - كفاءة وفاعلية هذه الخدمة .

ما نسبته (٥٢,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قدرة خدمات النقل والمواصلات على خدمة المتعاملين معها على مستوى الوطن العربي متوفرة بدرجة عالية نسبيا .

٣. مستوى اسعار هذه الخدمة مقارنة مع الدول العربية الاخرى
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان اسعار هذه الخدمات مناسبة ومقبولة مقارنة مع اسعار هذه الخدمات مع الدول العربية الاخرى .

٤. توافر الكفاءات البشرية للقيام بهذه الخدمة وادارتها
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " . حيث بلغت ما نسبته (٢٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الكفاءات البشرية للقيام بخدمات النقل والمواصلات متوفرة بشكل كبير نسبيا في الاردن .

٥. كفاءة وفاعلية هذه الخدمات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات النقل والمواصلات ذات كفاءة وفاعلية عالية نسبيا في الاردن .

كما يبين الجدول رقم (٤-٩) اهمية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن كما يراها

جدول رقم (٤ - ٩)

أهمية مساهمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) حجم العينة		(٤) التكرار النسبة		(٣) متوسط التكرار النسبة		(٢) قلة الأهمية التكرار النسبة		(١) عدم الأهمية التكرار النسبة		النسبة	البيان
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة				
-	-	٥٠,٨	٢٠	٢٨,٨	٩	١٥,٢	٢	٣,٤	١	١,٧	٥	أ - كفاءة وفاعلية هذه الخدمات
٢,٤	٢	٣٩	٢٣	٣٥,٤	١٥	٢٥,٤	٣	٥,١	١	١,٧	٥	ب - مستوى أسعار هذه الخدمة مقارنة مع الدول العربية الأخرى
-	-	٤٢,٤	٢٥	٣٧,٣	١٠	١٦,٩	١	١,٧	١	١,٧	٥	ج - مدى تطورها واستجابتها للتكنولوجيا الحديثة
١,٧	١	٣٢,٢	١٩	٤٤,١	٩	١٥,٢	٤	٦,٨	-	-	٤	د - مدى توافر الكفاءات البشرية
١,٧	١	٣٠,٥	١٨	٤٤,١	١١	١٨,٦	٢	٣,٤	١	١,٧	٤	هـ - قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية على المستوى العربي

المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي :

١. كفاءة وفاعلية هذه الخدمات

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا " حيث بلغت ما نسبته (٥٠,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت بين الاستجابة " مهم " والاستجابة " مهم جدا " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات كفاءة وفاعلية عالية جدا في الاردن .

٢. مستوى اسعار هذه الخدمات مقارنة مع الدول العربية الاخرى

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا " ، حيث بلغت ما نسبته (٣٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل الى التركيز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم "، وهذا يدل على ان المستجيبين يشعرون ان مستوى اسعار خدمات الاتصالات في الاردن مناسبة مقارنة مع اسعار هذه الخدمات في الدول العربية ، كما انها تساعد على توفير المناخ الملائم للاستثمار في الاردن .

٣. مدى تطورها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٢,٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم " والاستجابة " مهم جدا " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاردن على درجة كبيرة من التطور اضافة الى قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها .

٤. مدى توافر الكفاءات البشرية المدربة لادارتها

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما

نسبته (٤٤,١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني تركز هذه القيمة في الاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الكفاءات البشرية المدربة لادارة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاردن متوافرة بشكل كبير نسبيا .

٥. قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية على المستوى العربي لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤,١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني تركز هذه القيمة في الاستجابة " مهم " ايضا ، وفي رأي المستجيبين يدل هذا على قدرة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية على تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية على المستوى العربي .

مما سبق يمكن القول ان قطاع النقل والمواصلات يقوم بتقديم الخدمات المطلوبة منه بشكل كفاء وفعال بالرغم من الصعوبات التي تواجهه ، ففي مجال النقل والمواصلات اشارت الدراسة الى ان هذه الخدمة على درجة كبيرة من التطور سواء من حيث استخدامها للتكنولوجيا ، او من حيث تقديم الخدمات للمتعاملين معها ، او من حيث توفر الكفاءات البشرية لتقديم هذه الخدمة وادارتها ، اضافة الى ان مستوى اسعارها مناسب ومقبول مقارنة مع اسعار هذه الخدمات في البلاد العربية الاخرى . اما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد بينت الدراسة بان هذه الخدمات ذات كفاءة وفاعلية عالية جدا ، سواء من حيث تطورها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، او من حيث قدرتها على تقديم خدماتها على المستوى العربي ، وتوافر الكفاءات البشرية المدربة لادارتها ، اضافة الى ان مستوى اسعارها مناسب ومقبول مقارنة مع اسعار هذه الخدمات في البلاد العربية الاخرى .

وبذلك يمكن القول بان قطاع النقل والمواصلات في الاردن وما يوفره من خدمات لجميع القطاعات الاقتصادية يساعد في ان تكون عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

ب- الجهاز المالي والمصرفي في الاردن١ - البنوك التجارية في الاردن

يبين الجدول رقم (٤-١٠) كفاءة وفاعلية البنوك في الاردن كما يراها من وجهة اليهم الاستفسارات ذات العلاقة من خلال الاستبيان الذي اعد خصيما لهذه الدراسة من حيث:

١. مكانتها بين البنوك العربية الاخرى

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " ، والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان مكانة البنوك الاردنية بين البنوك العربية تقع في موقع جيد نسبيا .

٢. تطورها وانجازاتها على المستوى المحلي والاقليمي

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان تطور البنوك الاردنية وانجازاتها على المستوى المحلي والاقليمي وصلت الى درجة جيدة نسبيا .

٣. تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" حيث

بلغت ما نسبته (٢٧,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٨) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة من قبل البنوك في الاردن ذات مستوى جيد نسبيا .

٤ . دخولها الى السوق المالية واستثمارها بالاوراق المالية

جدول رقم (٤-١)

مركز فاعلية المستثمر في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) حجم العينة		(٤) حجم العينة		(٣) معدل التكرار النسبي		(٢) قطر الأهمية		(١) عدم الأهمية		المتغير	المتوسط الحسابي	المتغير
	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي			
-	١٥,٣	٩	٣٧,٢	٢٢	٣٩	٢٣	٨,٥	٥	-	-	٢,٦	٢	أ - مكانتها بين المتشرك العربية الأخرى .
-	١٣,٦	٨	٣٩	٢٣	٤٠,٧	٢٤	٦,٨	٤	-	-	٢,٦	٣	ب - نظريتها وانجازاتها على المستوى المحلي والإقليمي .
١,٧	٢٧,١	١٦	٣٧,٢	٢٢	٢٧,١	١٦	٥,١	٣	١,٧	١	٣,٨	٤	ج - تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة .
-	٥,١	٣	٢٨,٨	١٧	٤٢,٤	٢٥	١٨,٦	١١	٥,١	٢	٢,١	٣	د - دخولها إلى السوق المحلية والأجنبية .
-	١٣,٦	٨	٣٢,٢	١٩	٣٧,٢	٢٢	١٥,٣	٩	١,٧	١	٣,٤	٣	هـ - قدرتها على استيعاب الأموال وتوظيفها .
٢,٤	٥,١	٣	١٦,٩	١٠	٤٥,٨	٢٧	٢٥,٤	١٥	٣,٤	٢	٢,٩	٢	و - حجم التعامل معها وبين المتشرك العربية الأخرى .
-	١٣,٦	٨	٢٢	١٣	٤٢,٤	٢٥	٢٠,٣	١٢	١,٧	١	٣,٢	٢	ز - سهولة التعامل معها وبين المتشرك العربية من حيث الروتين والسرعة في إنجاز المعاملات .
-	٢٠,٣	١٢	٤٠,٧	٢٤	٢٣,٧	١٤	١٣,٦	٨	١,٧	١	٣,٦	٤	ح - تجميع الودائع المحلية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة .
٢,٤	٨,٥	٥	١١,٩	٧	٢٨,٨	١٧	٣٥,٦	٢١	١١,٩	٧	٢,٧	٢	ط - القدرة على اجتذاب الودائع من خارج الأردن وتوظيفها في الأردن .
-	١٠,٢	٦	٣٢,٢	١٩	٣٥,٦	٢١	١٥,٣	٩	٦,٨	٤	٢,٢	٣	ي - تألقها مع الأوساط الاقتصادية المحلية .
-	٦,٨	٤	٢٠,٥	١٨	٢٢	١٣	٣٠,٥	١٨	١٠,٢	٦	٢,٩	٢	ك - تألقها مع الأوساط الاقتصادية المالية .

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٤,٤٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (١,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مقبول " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يزرون ان دخول البنوك الاردنية للسوق المالي واستثمارها بالاوراق المالية مقبولا ، ولكنه لم يصل الى المستوى المثلوم به .

٥ . قدرتها على استيعاب الاموال وتوظيفها

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٣,٢٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يزرون ان قدرة البنوك الاردنية على استيعاب الاموال وتوظيفها جيد نسبيا .

٦ . حجم التعامل بينها وبين البنوك العربية الاخرى

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٨,٤٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٩,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية" والاستجابة " مقبول" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يزرون ان حجم التعامل بين البنوك الاردنية والبنوك العربية الاخرى مقبول نسبيا لكنه لم يصل الى المستوى المناسب حتى الان .

٧ . سهولة التعامل بينها وبين البنوك العربية من حيث الروتين

والسرعة في انجاز المعاملات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول" ، حيث

بلغت ما نسبته (٤,٤٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة

"مقبول" ، والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان سهولة التعامل بين البنوك الاردنية والبنوك العربية مقبولا ، لكنه لم يصل حتى الان الى المستوى المطلوب .

٨ . تجميع الودائع المحلية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان البنوك الاردنية تقوم بتجميع الودائع المحلية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة بدرجة جيدة نسبيا .

٩ . القدرة على اجتذاب الودائع من خارج الاردن وتوظيفها في الاردن
تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " والاستجابة " مقبول " ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان البنوك الاردنية ضعيفة في اجتذاب الودائع من خارج الاردن وتوظيفها فيه .

١٠ . تأقلمها مع الاوضاع الاقتصادية المحلية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قدرة البنوك الاردنية على التأقلم مع الاوضاع الاقتصادية المحلية جيد نسبيا .

١١ . تأقلمها مع الاوضاع الاقتصادية العالمية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية " حيث

بلغت ما نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية" والاستجابة " مقبول" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على الضعف النسبي في قدرة البنوك الاردنية على التأقلم مع الاوضاع الاقتصادية العالمية .

مما سبق نستنتج ان كفاءة وفاعلية البنوك في الاردن جيدة نسبيا سواء من حيث تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة ، او من حيث تطورها وانجازاتها على المستوى المحلي والاقليمي ، او من حيث مكانتها بين البنوك العربية الاخرى ، او من حيث تجميع الودائع المحلية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة ، او من حيث قدرتها على استيعاب الاموال وتوظيفها ، او من حيث سهولة التعامل بينها وبين البنوك العربية ، او من حيث تأقلمها مع الاوضاع الاقتصادية المحلية ، او من حيث دخولها الى السوق المالية واستثمارها بالاوراق المالية ، في حين نجد ان كفاءة وفاعلية البنوك في الاردن ضعيفة نسبيا من حيث قدرتها على اجتذاب الودائع من خارج الاردن ، او من حيث تأقلمها مع الاوضاع الاقتصادية العالمية ، او بالنسبة لحجم التعامل بينها وبين البنوك العربية .

وبذلك يمكن القول ان البنوك الاردنية فعالة وذات كفاءة على المستوى المحلي ، بينما تحتاج لمزيد من العمل لرفع فاعليتها وكفاءتها على المستوى العربي من اجل مساعدة عمان ان تكون مركزا ماليا ومصرفيا في الوطن العربي .

٢ - المؤسسات المالية في الاردن

يبين الجدول رقم (٤-١١) دور المؤسسات المالية في الجهاز المالي والمصرفي في الاردن كما يراها المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة الواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي :

١. الملاءة المالية لهذه المؤسسات

جدول رقم (٤-١١)

دور المؤسسات المالية في الجهاز المصرفي في الأردن

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) عدد أفراد العينة		(٦) حجم العينة		(٧) حصة العينة		(٨) التكرار النسبة		(٩) التكرار النسبة	(١٠) التكرار النسبة	(١١) عدم الأهمية النسبة	المتغير	
	لا	لا	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة					
٢٤٤	٢	٦,٨	٤	٢٢	١٣	٤٢,٤	٢٥	٢٣,٧	١٤	١٤	١,٧	٣	أ - الملاحة المالية لهذه المؤسسات -
-	-	٨,٥	٥	٢٣,٧	١٤	٤٩,٢	٢٩	١٥,٣	٩	٢,٤	٣,٤	٣	ب - كفاءة وقابلية هذه المؤسسات -
١,٧	١	١٠,٢	٦	٣٢,٢	١٩	٤٠,٧	٢٤	١٣,٦	٨	١,٧	٣,٤	٣	ج - تقديم الخدمات المصرفية وسهولتها -
-	-	١٣,٦	٨	١٠,٢	٦	٢٣,٧	١٤	٤٠,٧	٢٤	١١,٩	٢,٧	٢	د - اجتذاب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأردن -
٢,٤	٢	٦,٨	٤	١٠,٢	٦	٢٠,٣	١٢	٢٨,٨	١٧	٣٠,٥	١,٣	١	هـ - اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأردن
١,٧	١	٨,٥	٥	٢٠,٣	١٢	٣٣,٩	٢٠	٢٨,٨	١٧	٦,٨	٢,١	٢	و - القدرة على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية
-	-	٦,٨	٤	٢٣,٧	١٤	١٨,٦	١١	٢٠,٥	١٨	٢٠,٣	١,٣	٢	ز - عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للبرامج حول الاستثمارات المجزية -
-	-	٥,١	٣	٢٥,٦	٢١	٢٥,٤	١٥	٢٥,٤	١٥	٨,٥	٣	٤	ح - القيام بأعداد الشهادات والأشهر والسندات -
-	-	١,٧	١	٢٥,٦	٢١	٢٠,٥	١٨	٢٥,٤	١٥	٦,٨	٢	٤	ط - القيام بترويج عمليات بيع وشراء الأوراق المالية -
-	-	٨,٥	٥	٣٢,٢	١٩	٣٧,٣	٢٢	٢٠,٣	١٢	١,٧	٢,٧	٣	ي - العمل كوسيط في السوق المالي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤,٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣) مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان الملاءة المالية لهذه المؤسسات قليلة نسبيا بالنسبة للدور الذي تلعبه في الجهاز المالي والمصرفي في الاردن .

٢. كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٩,٢%) من افراد العينة ، فسي حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة " مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات مقبولة ولكنها لم تصل الى المستوى المطلوب منها .

٣. تقديم الخدمات المصرفية وسهولتها

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل الى التركيز بين الاستجابة " مقبول " والاستجابة "مهم" وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان تقديم الخدمات المصرفية وسهولتها مقبول ولكنه لم يصل الى المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

٤. اجتذاب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية" والاستجابة " مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان دور المؤسسات المالية في الاردن ضعيف، وما زال

دون المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

٥. اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "عديم الاهمية" ، حيث بلغت ما نسبته (٣٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية" والاستجابة " مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان دور المؤسسات المالية في اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الاردن ضعيف، وما زال دون المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

٦. المقدرة على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مقبول " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٢,٩%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " . والاستجابة " مقبول" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل ايضا على ضعف دور المؤسسات المالية في جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية

٧. عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية " ، حيث بلغت ما نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٦) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية" والاستجابة " مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قيام المؤسسات المالية بعمل دراسات للجدوى الاقتصادية ما زال ضعيفا ودون المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

٨. القيام باصدار الشهادات والاسهم

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٣٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته

(٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قيام المؤسسات المالية باصدار الشهادات والاسهم مقبولا ، ولكنه لم يصل الى المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

٩. القيام بترويج عمليات بيع وشراء الاوراق المالية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" حيث بلغت ما نسبته (٦,٣٥%) من افراد العينة، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تكزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان قيام المؤسسات المالية بترويج عمليات بيع وشراء الاوراق المالية مازال مقبولا ولكنه لم يصل الى المستوى المطلوب من هذه المؤسسات .

١٠. العمل كوسيط في السوق المالي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٣,٢٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان دور المؤسسات المالية في العمل كوسيط في السوق المالي جيدا نسبيا ، ولكن هذه المؤسسات بحاجة الى بذل جهد اكبر للوصول الى المستوى المناسب .
مما سبق يمكن القول ان دور المؤسسات المالية في الجهاز المصرفي مقبول سواء من حيث تقديم الخدمات المصرفية وسهولتها ، او من حيث العمل كوسيط في السوق المالي ، او من حيث الملاءة المالية لها ، او من حيث كفاءتها وفاعليتها ، في حين نجد ان هذا الدور ضعيف نسبيا سواء من حيث اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في الاردن او من حيث عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية ، او من حيث المقدرة على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية .
وبذلك يمكن القول ان المؤسسات المالية في الاردن لا تساعد على

قيام مركز مالي ومصرفي في عمان في الوقت الحاضر .

٢ - شركات التأمين في الاردن

يبين الجدول رقم (٤-١٢) قيام شركات التأمين في الاردن بالدور المطلوب منها كما يراه المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة من حيث:

١. تطوير هذه الشركات لنفسها بما يتناسب مع تطور الجهاز المالي والمصرفي في الاردن .

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان هذه الشركات متطورة بدرجة جيدة نسبيا مع تطور الجهاز المالي والمصرفي في الاردن .

٢. كفاءة وفاعلية هذه الشركات في تقديم خدمات التأمين المختلفة للجمهور

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٥٠,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل على ان المستجيبين يرون ان شركات التأمين في الاردن تقوم بتقديم خدماتها الى الجمهور بكفاءة وفاعلية وبدرجة جيدة نسبيا.

٣. توفر الكفاءات البشرية المدربة للقيام باعمال التأمين في هذه الشركات

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة

جدول رقم (٤-١٢) قيام شركات التأمين بالدور المطلوب منها في الأردن

عدد أفراد الهيئة = ٥٤

الدرجة	الدرجة	عدد أفراد الهيئة = ٥٤					المتوسط المالي	المتوسط المالي	ملاحظات
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)			
١	١	١٥	١٨	١٨	٣٠,٥	٣٠,٥	٣	٣,٧	أ - تطوير هذه الشركات لنفسها بما يتناسب مع تطور الجهاز المالي في الأردن . ب - كفاءة وفاعلية هذه الشركات في تقديم خدمات التأمين المختلفة للجسم . ج - توفير الكفاءات البشرية المدربة للقيام بأعمال التأمين في هذه الشركات . د - صحة ودقة المعلومات التي تقدمها هذه الشركات . هـ - قدرة هذه الشركات على تقديم الخدمات على المستوى العربي .
١	١	٢٤	١٨	١٨	٣٠,٥	٣٠,٥	٣	٣,٧	
١	١	٢٢	٣٠	١٣	٥٠,٨	٢٢	٤	٣,٩	
١	١	٢٢	٢١	٢٠	٣٥,٦	٣٣,٩	٤	٣,٧	
١	١	٢٨,٨	١٥	١٩	٢٥,٤	٣٤,٢	٣	٣,٧	
١	١	١٥,٣	١٦	١٦	٢٧,١	٢٧,١	٣	٣,٣	

قيمته (٣) مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان قرار اغلاق شركات الصرافة قد اثر بشكل متوسط على ثبات سعر صرف الدينار الاردني على المدى القصير .

٢. ثبات سعر صرف الدينار الاردني على المدى الطويل
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "عديم الاهمية" حيث بلغت ما نسبته (٢٧,١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ماقيمته (٣,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " قليل الاهمية " والاستجابة " مقبول" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ان قرار اغلاق شركات الصرافة لا يؤثر على ثبات سعر صرف الدينار الاردني بشكل كبير على المدى الطويل .

٣. المحافظة على موارد المملكة من العملات الاجنبية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية" حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ماقيمته (٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تركزت في الاستجابة "مقبول" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان قرار اغلاق شركات الصرافة يؤثر بشكل بسيط في المحافظة على موارد المملكة من العملات الاجنبية .
٤. ظهور السوق السوداء في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٦١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ان قرار اغلاق شركات الصرافة سوف يؤدي بشكل اكيد الى ظهور السوق السوداء في الاردن .

٥. احجام المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٥,٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ماقيمته

(٣,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان قرار اغلاق شركات الصرافة سوف يؤدي بشكل كبير نسبيا الى اجام المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن .

٦. قدرة البنوك التجارية والمؤسسات المالية على القيام باعمال الصرافة في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما نسبته (٣٠,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان البنوك والمؤسسات المالية لديها القدرة على القيام باعمال الصرافة في الاردن بشكل جيد نسبيا . لكنها لم تصل الى مستوى تقديم هذه الخدمة بالشكل الذي تقدمه شركات الصرافة .

مما سبق يمكن القول بان قرار اغلاق شركات الصرافة في الاردن قرار غير سليم وان كان له ما يبرره حين اتخاذه ، وبالتالي فان اعادة عمل هذه الشركات سوف يساعد بشكل كبير على قيام عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

٥ - سوق عمان المالية :

يبين الجدول رقم (٤-١٤) اهمية وجود كل من العوامل التالية وتأثيرها على عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي ، كما يراه المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة من حيث :

١. وجود قوانين استثمار مريحة وميسرة في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين

تاسع جدول رقم (١٤-٤)

عدد أفراد الأسرة = ٥٩

الجنس	(٥) عدد أفراد الأسرة	(٤) التكرار النسبة / التكرار النسبة	(٣) معدل التكرار النسبة / التكرار النسبة	(٢) قليل الأممية التكرار النسبة / التكرار النسبة	(١) عدم الأممية التكرار النسبة / التكرار النسبة	الجنس	الاسم /	
								الذكور
-	١٨٤٦	٣٥٦	٢١	٢٤	٢	٣٧	٢	٣٧
-	٢٨٤٨	٣٥٦	٢١	١٥	٥	١٧	٤	٣٨

٢- قانون الشركات المعمول به حالياً في الأردن -
٤- دور شركات الوفاة في سوق عمان المالي -

الاستجابة " مهم" والاستجابة "مهم جدا"، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان وجود قوانين الاستثمار المريحة والميسرة في الاردن تؤثر تأثيـرا كبيرا في عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي .

٢. وجود نظام ضريبي واضح ومرن لتشجيع الاستثمارات في الاردن
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٦٣,٧%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا"، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة وجود نظام ضريبي واضح ومرن لتشجيع الاستثمارات في الاردن، يؤثر ويساعد على عمل سوق عمان المالية .

٣. سهولة تسجيل الاسهم والسندات ومختلف الاصدارات بين الاردن والدول العربية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة " مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي بحاجة ماسة الى القيام بعملية تسجيل الاسهم والسندات ومختلف الاصدارات بين الاردن والدول العربية بسهولة ويسر .

٤. حرية دخول وخروج الاموال باسعار منطقية وواقعية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٦٤,٤%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم" ، والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة العمل على حرية دخول وخروج الاموال باسعار منطقية وواقعية لما لها من تأثير كبير جدا على عمل السوق في الوقت الحالي .

٥. عدم وجود قيود على اسعار الاوراق المتبادلة وكذلك على توزيعات الارباح

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٣٢,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان عدم وجود قيود على اسعار الاوراق المتبادلة وتوزيعات الارباح يؤثر تأثيرا جيدا نسبيا على عمل السوق في الوقت الحالي .

٦. وجود المؤسسات المالية التي تساعد على تجميع المدخرات والودائع والقيام بمهمة التوظيف التنموي لها

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين ، على ان وجود المؤسسات المالية التي تساعد على تجميع المدخرات والودائع وتقوم بمهمة التوظيف التنموي لها يؤثر تأثيرا كبيرا نسبيا على سوق عمان المالية في الوقت الحاضر.

٧. تنظيم ومراقبة الاوراق المالية والتعامل بها

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٩,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة تنظيم ومراقبة الاوراق المالية والتعامل بها لما لها من تأثير كبير على عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي .

٨. توافر وسائل الاتصالات على مختلف انواعها في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث

بلغت ما نسبته (٩,٥٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة " مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان توافر وسائل الاتصالات على مختلف انواعها في الاردن تؤثر تأثيرا كبيرا جدا ومباشرا في عمل سوق عمان المالية في الوقت الحالي .

٩. نشر المعلومات المالية اللازمة وجمع الاحصائيات الضرورية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (١,٦٦%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٥,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ان نشر المعلومات المالية اللازمة وجمع الاحصائيات الضرورية له تاثير كبير جدا على عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي .

١٠. قانون الشركات المعمول به حاليا في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٧,٤٠%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٧,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان قانون الشركات في الاردن يؤثر بدرجة كبيرة نسبيا على عمل سوق عمان المالي في الوقت الحالي .

١١. دور شركات الوساطة في سوق عمان المالي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٦,٢٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٨,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية دور شركات الوساطة لما لها من تاثير كبير نسبيا على عمل سوق عمان

المالية في الوقت الحالي .

مما سبق يمكن تصنيف العوامل السابقة في مجموعات من حيث اهميتها وتأثيرها على السوق كما يلي :

(ا) العوامل المهمة جداً :

- ١ - حرية دخول وخروج الاموال باسعار منطقية وواقعية ، وهذا متوفر في الاردن بدرجة كبيرة خاصة للرعايا العرب
- ٢ - وجود نظام ضريبي واضح ومرن لتشجيع الاستثمارات في الاردن .
- ٣ - نشر المعلومات المالية اللازمة وجمع الاحصاءات الضرورية ، وهذا العامل تقوم به سوق عمان المالية وبشكل كبير .
- ٤ - توافر وسائل الاتصالات على مختلف انواعها في الاردن ، وهي متوفرة بشكل فعال وكفوء في الاردن .

(ب) العوامل المهمة :

- ٥ - وجود قوانين استثمار مريحة وميسرة في الاردن .
- ٦ - سهولة تسجيل الاسهم والسندات ومختلف الاعدادات بين الاردن والدول العربية .
- ٧ - وجود المؤسسات المالية التي تساعد على تجميع المدخرات والودائع والقيام بمهمة التوظيف التنموي لها .
- ٨ - تنظيم ومراقبة الاوراق المالية والتعامل بها .

(ج) العوامل الاقل اهمية :

- ٩ - قانون الشركات المعمول به حالياً في الاردن ،
- ١٠ - دور شركات الوساطة في سوق عمان المالي .
- ١١ - عدم وجود قيود على اسعار الاوراق المتبادلة وكذلك على توزيعات الارباح .

ويبين الجدول رقم (٤-١٥) بشكل عام اهمية توفرالعوامل التالية في جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن في الوقت الحالي كما يراها المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي:

١. الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاردني للاستثمارات الضخمة
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مقبول" ، حيث بلغت ما نسبته (٩,٢٣٣%) ، من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ان الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاردني يجب توفرها بشكل جيد نسبيا للاستثمارات الضخمة .

٢. وجود البنوك والمؤسسات المالية الضخمة
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢,٥٥٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة "مهم" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على اهمية وجود المؤسسات المالية المتطورة وبشكل جيد ومناسب في الاردن .

٣. وجود فرص استثمارية مربحة
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٩,٢٣٣%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٨,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة " مهم " ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية وجود الفرص الاستثمارية المربحة في الاردن وبشكل جيد نسبيا ، من اجل جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن .

٤. وجود المؤسسات المتخصصة على المستوى المحلي لتعريف وتحديد المشروعات الاستثمارية

جدول رقم (١٥-٤)

توفر العوامل التالية في جذب الاموال المرمية للاستثمار في الوقت الحالي

عدد أفراد العينة = ٥٩

المتغير	(٥) مجموعا		(٤) متوسط		ول		(٣) مقياس		(٢) قبل الامسية		(١) عدم الامسية		المتوسط الحسابي	مصدر الاستنباط
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
-	٢٠٣	١٢	٢٠٣	١٢	٣٣٩	٢٠	١٦٩	١٠	٨٥	٥	٣	٢٠٣	أ - الطاقة الاقتصادية للاقتصاد الأردني للاستثمارات الأجنبية	
-	٢٨٠٨	١٧	٥٢٥	٣١	١١٩١	٧	٥١٥	٣	١٥٦	١	٤	٤	ب- دور البنوك والمؤسسات المالية المتطورة	
١٥٦	٣٣٩	٢٠	٣٢٢	١٩	١٥٣	٩	١٣٦	٨	٢٤٨	٢	٥	٢٠٨	ج- وجود فرص استثمارية مريحة	
-	٢٧١	١٦	٢٠٣	١٢	١٦٩	١٠	٢٧١	١٦	٨٥	٥	٢	٢٠٣	د - وجود المؤسسات المتخصصة على المستوى المحلي لتعريف وتحديد المشروعات الاستثمارية	
٢٤٨	٣٣٢	١٩	٢٢	١٣	١٨٦	١١	١٠٢	٦	١٣٦	٨	٥	٢٥	هـ- قوانين الرقابة على عمليات النقد الأجنبي	
-	٢٧١	١٦	٢٨٨	١٧	١٦٩	١٠	٢٠٣	١٢	٦٨	٤	٤	٢٥	و- توفر الضمانات الكافية ضد الأخطار غير التجارية	
-	٢٣٧	١٤	٤٢٤	٢٥	١٨٦	١١	٨٥	٥	٦٨	٤	٤	٢٧	ز - وجود معاملة تفضيلية للاموال المرمية التي تستثمر في الأردن	
-	٢٧١	١٦	٥٠٨	٢٠	١٥٣	٩	٢٤	٢	٢٤	٢	٤	٢٩	ح- وجود سوق منظمة للأوراق المالية في الأردن	
-	٥٢٥	٣١	٢٠٣	١٢	٨٥	٥	١١٩	٧	٦٨	٤	٥	٤	ط- استقرار سعر صرف الدينار الأردني	
١٥٦	٤٥٨	٢٧	٢٧١	١٦	١٦٩	١٠	٣٤	٢	٥١	٣	٥	٤	ي- استقرار القوانين والأنظمة المتعلقة بالموافق المالية والاقتصادية	
-	٣٢٢	١٩	٤٢٤	٢٥	١٨٦	١١	٣٤	٢	٢٤	٢	٤	٤	ك- التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر المرمي	
-	٣٣٩	٢٠	٤٠٧	٢٤	١٦٩	١٠	٢٤	٢	٥١	٣	٤	٢٩	ل- المؤسسة النقدية والسالية في الأردن	

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " قليل الاهمية" حيث بلغت ما نسبته (٢٧,١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على اهمية وجود المؤسسات المتخصصة لتحديد المشروعات الاستثمارية بشكل مقبول من اجل جذب الاستثمارات العربية الى الاردن .

٥. قوانين الرقابة على عمليات النقد الاجنبي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٢,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على وجود قوانين الرقابة على عمليات النقد الاجنبي بشكل كبير نسبيا ، وهذا يتطلب من منفذي السياسة النقدية العمل على تخفيف هذه القوانين، من اجل المساعدة في جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن .

٦. توفر الضمانات الكافية ضد الاخطار غير التجارية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٢٨,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٥) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية توفر الضمانات الكافية ضد الاخطار غير التجارية بشكل جيد نسبيا من اجل جذب الاستثمارات العربية الى الاردن .

٧. وجود معاملة تفضيلية للاموال العربية التي تستثمر في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٢,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٢,٧) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية

وجود معاملة تفضيلية للاموال العربية التي تستثمر في الاردن بشكل جيد.
٨. وجود سوق منظمة للاوراق المالية في الاردن

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٥٠,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني أن هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة " مهم" ، وهي اقرب الى الاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية وجود سوق منظمة للاوراق المالية في الاردن بشكل جيد وفعال .

٩. استقرار سعر صرف الدينار الاردني

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٥٢,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة " مهم" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على اهمية استقرار سعر صرف الدينار الاردني من اجل جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن .

١٠. استقرار القوانين والانظمة المتعلقة بالنواحي المالية والاقتصادية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة " مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية استقرار القوانين والانظمة المتعلقة بالنواحي المالية والاقتصادية من اجل جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن .

١١. التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر العربي

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٢,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما

قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية توفر التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر العربي بشكل جيد .

١١. التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر العربي
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٤٢,٢) % من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية توفر التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر العربي بشكل جيد .

١٢. المؤسسة النقدية والمالية في الاردن (الادارة)
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٧) % من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٣,٩) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مقبول" والاستجابة "مهم" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على اهمية وجود وتوفير المؤسسة النقدية والمالية في الاردن بشكل فعال ومناسب .

مما سبق يمكن تصنيف العوامل السابقة من حيث اهميتها في جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن كما يلي :

- (ا) استقرار سعر صرف الدينار الاردني .
- (ب) استقرار القوانين والانظمة المتعلقة بالنواحي المالية والاقتصادية .
- (ج) وجود البنوك والمؤسسات المالية المتطورة .
- (د) توفر التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر العربي .
- (هـ) المؤسسة النقدية والمالية في الاردن (الادارة) .
- (و) وجود سوق منظمة للاوراق المالية في الاردن .
- (ز) وجود فرص استثمارية مربحة .

- (ح) وجود معاملة تفضيلية للاموال العربية التي تستثمر في الاردن
(ط) توفر الضمانات الكافية ضد الاخطار غير التجارية .
(ي) قوانين الرقابة على عمليات النقد الاجنبي .
(ك) وجود المؤسسات المتخصصة على المستوى المحلي لتعريف وتحديد المشروعات الاستثمارية .
(ل) الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاردني للاستثمارات الضخمة .
- كما يبين الجدول رقم (٤-١٦) اهمية وجود كل من العوامل التالية والتي تزيد من تطوير التعاون المصرفي بين الاردن والبلاد العربية ، كما يراه المستجيبون على الاسئلة ذات العلاقة والواردة في الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذه الدراسة كما يلي :
١. ايجاد وحدات مصرفية كبيرة على المستوى المحلي والاقليمي
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٩,٢%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ضرورة وجود الوحدات المصرفية الكبيرة على المستوى المحلي والاقليمي من اجل تطوير التعاون المصرفي بين الاردن والبلاد العربية .
 ٢. منح معاملة تفضيلية للبنوك العربية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٨,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,١) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة منح معاملة تفضيلية للبنوك العربية في الاردن من اجل تطوير التعاون المصرفي بينهما .
 ٣. توسع البنوك الاردنية في تبادل المعلومات بينها وبين البنوك العربية

تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم " ، حيث بلغت ما نسبته (٤٧,٥%) ، من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٢) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة " مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ضرورة توسع البنوك الاردنية في تبادل المعلومات بينها وبين البنوك العربية لخدمة التعاون المصرفي بينهما .

٤. تدريب وتبادل الخبرات المصرفية والفنية بين البنوك العربية والبنوك الاردنية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة " مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,١) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم" : والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة تدريب وتبادل الخبرات المصرفية والفنية بين البنوك العربية والبنوك الاردنية .

٥. التنسيق والتخطيط في السياسات المتبعة بين البنك المركزي الاردني والبنوك المركزية العربية .

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٦١%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة " مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ضرورة الملحة للتنسيق والتخطيط في السياسات المتبعة بين البنك المركزي الاردني والبنوك المركزية العربية .

٦. انشاء مؤسسة لضمان استثمارات البنوك ضد المخاطر غير التجارية
لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٧,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز في الاستجابة "مهم"

وهذا يدل في رأي المستجيبين على أهمية انشاء مؤسسة لضمان استثمارات البنوك ضد المخاطر غير التجارية .

٧. انشاء مؤسسة لضمان الودائع في البنوك الاردنية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٤٥,٨%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,١) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا يدل في رأي المستجيبين على ضرورة وجود مثل هذه المؤسسة لضمان الودائع في البنوك الاردنية .

٨. توفر الضمانات الكافية

لقد تركزت نسب التكرارات في الاستجابة "مهم جدا" ، حيث بلغت ما نسبته (٥٢,٥%) من افراد العينة ، في حين شكل الوسط الحسابي ما قيمته (٤,٣) ، مما يعني ان هذه القيمة تميل للتركز بين الاستجابة "مهم" والاستجابة "مهم جدا" ، وهذا في رأي المستجيبين يدل على ضرورة توفر الضمانات الكافية من اجل تطوير التعاون المصرفي بين البنوك الاردنية والبنوك العربية .

مما سبق يتبين لنا اثر هذه العوامل في زيادة التعاون المصرفي بين الاردن والبلاد العربية حسب درجة اهميتها كما يلي :

١ - التنسيق والتخطيط في السياسات المتبعة بين البنك المركزي الاردني والبنوك المركزية العربية .

٢ - توفر الضمانات الكافية

٣ - ايجاد وحدات مصرفية كبيرة على المستوى المحلي والاقليمي.

٤ - توسع البنوك الاردنية في تبادل المعلومات بينها وبين البنوك العربية .

٥ - منح معاملة تفضيلية للبنوك العربية .

٦ - تدريب وتبادل الخبرات المصرفية والفنية بين البنوك العربية والبنوك الاردنية .

- ٧ - انشاء مؤسسة لضمان الودائع في البنوك الاردنية .
- ٨ - انشاء مؤسسة لضمان استثمارات البنوك ضد المخاطر غير التجارية .

وفي سؤال وجه لافراد العينة لوضع اقتراحاتهم حول امكانية قيام عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي ، كانت اهم هذه الاقتراحات كما يلي :

- ١ - استقرار سعر صرف الدينار الاردني
- ٢ - تطوير القوانين والانظمة لتواكب متطلبات التطور العالمي وخاصة قانون تشجيع الاستثمار .
- ٣ - زيادة الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار .
- ٤ - تطوير مستوى الخدمات بما يتناسب مع التطور العالمي وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- ٥ - توفر العنصر البشري المدرب تدريباً مميّزاً .
- ٦ - استقرار القوانين والقرارات والسياسات المالية والنقدية .
- ٧ - استمرار توفر الاستقرار السياسي والامن .
- ٨ - الاهتمام بعمليات التصدير وتشجيع الصناعات التصديرية .
- ٩ - تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة .
- ١٠ - دمج البنوك والمؤسسات المالية لخلق مؤسسات كبيرة الحجم .
- ١١ - الاهتمام بالتعاون العربي ، ودعم مجلس التعاون العربي .

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

اولا : ملخص النتائج

(ا) المناخ الاستثماري في الاردن

(ب) الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

ثانيا : التوصيات

١ - التوصيات المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الاردن

(ا) التوصيات المتعلقة بالاقتصاد الاردني

(ب) التوصيات المتعلقة بقانون تشجيع الاستثمار

(ج) التوصيات المتعلقة بضريبة الدخل على الشركات في الاردن

(د) التوصيات المتعلقة بمؤسسة المناطق الحرة في الاردن

(هـ) التوصيات المتعلقة بقطاع السياحة في الاردن

(و) التوصيات المتعلقة بقطاع النقل والمواصلات في الاردن

٢ - التوصيات المتعلقة بالجهاز المالي والمصرفي في الاردن

(ا) التوصيات المتعلقة بالبنك المركزي الاردني

(ب) التوصيات المتعلقة بالبنوك التجارية

(ج) التوصيات المتعلقة بالمؤسسات المالية في الاردن

(د) التوصيات المتعلقة بشركات التأمين في الاردن

(هـ) التوصيات المتعلقة بسوق الاوراق المالية وادواتها في

الاردن

استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي ، للتعرف على مدى توفر المناخ الاستثماري فيها ، وكذلك مدى توفر المؤسسات في الجهاز المالي والمصرفي وتكاملها في الاردن .

وفيما يلي ملخص لما بينته نتائج هذه الدراسة :

(١) المناخ الاستثماري في الاردن

بينت هذه الدراسة ان الاقتصاد الاردني ما زال يمر بفترة تكيف نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، وانه مازال هناك جمود في حركة الاستثمارات الجديدة بالرغم من وجود المبررات الموضوعية لانطلاقها .

وبينت هذه الدراسة ضعف قانون تشجيع الاستثمار في الاردن في جذب الاستثمارات العربية للاستثمار في الاردن ، كما بينت هذه الدراسة ان قانون تشجيع الاستثمار لا يزال يعاني من كثير من المشكلات التي تقف في طريقه وتجعله عاجزاً عن تهيئة الظروف لان تكون عمان مركزاً مالياً ومصرفياً في الوطن العربي .

وبينت الدراسة ايضاً ان قانون ضريبة الدخل مقبول في الوقت الحالي لحفز الاستثمارات العربية للقدوم الى الاردن ، الا ان معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الاردن بحاجة الى تعديل من اجل الوصول الى درجة اعلى من القدرة على جذب هذه الاستثمارات .

كما بينت الدراسة ان التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي سيؤدي الى احجام المستثمرين المحليين والعرب عن الاستثمار في الاردن ، وبالتالي يصبح من الصعب قيام المركز المالي والمصرفي في عمان .

وبينت الدراسة ايضاً اهمية ثبات سعر صرف الدينار الاردني

ومعرفة العوامل التي اثرت عليه وادت الى انخفاضه بعد منتصف عام ١٩٨٨ نتيجة للزمة الاقتصادية التي مر بها الاردن .
اضافة الى ذلك بينت الدراسة قدرة الخدمات المقدمة من قبل قطاعي السياحة والنقل والمواصلات في تقديم المساعدة من اجل قيام عمان كمركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

ب) الجهاز المالي والمصرفي في الاردن : مهم

بينت هذه الدراسة اهمية البنك المركزي الاردني في الوقت الحاضر ، فقد اصبح لدى الاردن بنك مركزي راسخ و متمرس يقوم بتسيير السياسة النقدية في البلاد ويمارس جميع المهام والمسؤوليات التي تقوم بها عادة البنوك المركزية في الدول المتقدمة ، وهذا يعتبر من الارقان الاساسية لقيام مركز مالي ومصرفي في عمان .

وبينت هذه الدراسة بان كفاءة وفاعلية البنوك الاردنية على المستوى المحلي جيدة نسبيا ، في حين تحتاج لمزيد من العمل لرفع فاعليتها وكفاءتها على المستوى العربي ، وذلك من اجل مساعدة عمان في ان تكون مركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

وبينت الدراسة ايضا ان دور المؤسسات المالية في الاردن مقبول على المستوى المحلي ، في حين نجد ان هذا الدور ضعيف نسبيا على المستوى العربي ولا يساعد على قيام المركز المالي والمصرفي في عمان .

وبينت الدراسة ان شركات التأمين في الاردن تقوم بالدور المطلوب منها بشكل جيد ، مما يساعد في ان تكون عمان مركز مالي ومصرفي في الوطن العربي .

كما بينت الدراسة ان قرار اغلاق شركات الصرافة في الاردن قرار غير سليم وان كان له ما يبرره حين اتخاذه .

اضافة الى ذلك بينت الدراسة دور سوق عمان المالي والنجاح

الملموس الذي حققه والمتمثل في زيادة عدد الشركات المدرجة ورؤوس أموالها ، وفي حجم مبادلات الاسهم الذي فاق التقديرات الموضوعة مسبقا ، وكذلك في نشر وتعميم اسعار التبادل واذااعة الاخبار التي تهتم المساهمين في الشركات المدرجة اسهمها ، وهذا يعتبر من ضروريات قيام المركز المالي والمصرفي في عمان ليخدم المنطقة العربية .

وبناء على ما تقدم من نتائج ، فانه يمكن القول ان المناخ الاستثماري في الاردن غير مؤهل لجذب الاستثمارات العربية الى الاردن للأسباب التالية :

١- يمر الاقتصاد الاردني بفترة تكيف نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، مما يؤدي الى جمود حركة الاستثمارات الجديدة .

٢- ضعف قانون تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات العربية الى الاردن ، بسبب عدم وجود الحوافز الكافية لجذب هذه الاستثمارات . اضافة الى بعض المشكلات التي لايزال يعاني منها هذا القانون والتي تقف في طريقه .

٣- التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني مما يؤدي الى احجام المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن .

كما يمكن القول ان الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ، وخاصة البنوك والمؤسسات المالية يقتصر نشاطها في الوضع الحالي على خدمة السوق المحلي ، وليس لديها القدرة على تقديم خدماتها على المستوى العربي .

ثانيا : التوصيات

- ١ - التوصيات المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الاردن
- (١) التوصيات المتعلقة بالاقتصاد الاردني

١. توسيع فرص وامكانات الاستثمارات المشتركة مع رؤوس الاموال العربية في جميع المجالات، وخاصة في المجال الصناعي والزراعي.
٢. توثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
٣. حث الحكومات العربية على تقديم المساعدات المالية للاردن بصفته يقف على اطول خط مواجهة مع العدو الصهيوني .
٤. الحد من العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وذلك من خلال العمل على تقوية قطاع الانتاج التصديري، وتخفيض المستوردات، وزيادة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج .
٥. العمل على التغيير المنشود في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي .
٦. تخفيض درجة عدم التناسب القائم بين الاستهلاك والدخل .
٧. ترشيد الانفاق الحكومي الجاري .
٨. توفير المرونة والقدرة الاستقطابية في الهيكل الاستثماري الاردني .
٩. تطبيق السياسات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الاردنية مع تصاعد الازمة بعد منتصف عام ١٩٨٨ بشكل واسع وفعال خاصة سياسات حفز الاستثمار والتصدير والتكيف في المالية العامة .

(ب) التوصيات المتعلقة بقانون تشجيع الاستثمار

١. تحديث وتطوير وتوحيد التشريعات والانظمة المتعلقة بقانون تشجيع الاستثمار، بما يحفز ويشجع الاستثمارات المحلية والعربية .
٢. توفر المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار والمناخ الاستثماري في الاردن للمستثمرين المحليين والعرب .
٣. توفر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات

المجزية للمستثمرين المحليين والعرب .

٤. عقد الاتفاقيات التجارية بين الاردن والدول العربية الاخرى وذلك من اجل التغلب على مشكلة صغر حجم السوق الاردني وتشجيعا للاستثمار فيه .

٥. تقديم الحوافز والامتيازات بشكل مباشر للمشروعات التصديرية ، لما تقدمه من فوائد وايجابيات للاقتصاد الاردني .

٦. حفز وتشجيع اقامة المشاريع التي تعتمد على الكفاءة العمالية وخاصة ان الاردن في الوقت الحاضر يعاني من مشكلة البطالة .

٧. حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا واستخدامها في المشاريع المختلفة لما تلعبه من دور اساسي ومهم في الاقتصاد الحديث .

٨. تشجيع اقامة المشاريع الاستثمارية على شكل شركات مساهمة عامة ، حيث تساهم هذه الشركات بخلق فرص العمل والقدرة على المنافسة واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، نظرا لكبر حجمها .

٩. اعضاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المادة الخام وعلى السلع الراسمالية المستوردة .

١٠. ان تعطى الحوافز لجميع المشاريع بشكل عام ، سواء اكانت هذه المشاريع اقتصادية او اقتصادية مصدقة او كانت موجودة في مناطق تنموية او غير موجودة ، وكذلك بغض النظر عن حجم راس مال هذه المشاريع.

١١. توحيد الجهات التي يتعامل معها المستثمر واطهار النافذة الاستثمارية المتخصصة بشكل فعال لمتابعة طلبات الاعفاءات الاستثمارية نيابة عن المستثمر ، واعداد دليل لكل من الاجراءات المطلوبة لكافة انواع الاستثمارات والحوافز الاستثمارية ومعايير تقييم طلبات الاعفاء .

جـ) التوصيات المتعلقة بضريبة الدخل على الشركات في الاردن

١. الغاء او تخفيض الضرائب الاضافية على الافراد والشركات قدر الامكان .

٢. تخفيض النسب الضريبية التي تستوفى عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة . ويوصي الباحث في هذا المجال العودة الى تطبيق النسب كما كانت في القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ، وهي على الوجه التالي (١) :

تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :

(١) ٣٥% للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند (د) من هذه الفقرة .

(ب) ٢٨% للشركات المساهمة الخصوصية الصناعية .

(جـ) ٤٠% للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية الاخرى غير الصناعية باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند (هـ) من هذه الفقرة .

(د) ٥٠% للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .

(هـ) ٥٥% للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية .

٢. الاستمرار في عقد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين الاردن والدول العربية الاخرى ، لما لذلك من اهمية في تسهيل انسياب رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمارات بينهما .

(١) الفقرة (ب) من المادة (١٧) من القانون المؤقت رقم (٤) لسنة

١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل والصادر بتاريخ ١٧ كانون

الثاني سنة ١٩٨٩ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٦٠١) .

(د) التوصيات المتعلقة بمؤسسة المناطق الحرة في الاردن

١. تطبيق قانون مؤسسة المناطق الحرة كما هو منصوص عليه ، وعدم التضارب في تفسيره ، من قبل مؤسسات الدولة المختلفة .
٢. العمل على التعريف بالمناطق الحرة الموجودة في الاردن محليا وعربيا ، من حيث اهدافها واهميتها والاعفاءات والحوافز التي تتمتع بها .

٣. الطلب من وزارة الصناعة والتجارة العمل على ادراج المنتجات في المناطق الحرة ضمن الاتفاقيات المعقودة بين الاردن والدول العربية ، واعطاء هذه المنتجات شهادة منشأ للاستفادة من هذه الاتفاقيات .

(هـ) التوصيات المتعلقة بقطاع السياحة في الاردن

١. تعديل القوانين والانظمة السياحية لتنسجم مع التطورات الحديثة في العمل السياحي .

٢. التعاون والتنسيق في مجال السياحة بين الاردن والدول العربية.
٣. القيام بعملية الترويج السياحي عن الاردن في البلاد العربية عن طريق السفارات او عن طريق فتح مكاتب ملحقيات سياحية في البلاد العربية .

٤. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية الجديدة .
٥. التنسيق بين الجهات الرسمية لغايات ترخيص ومراقبة المرافق السياحية .

٦. اعداد الكوادر والبرامج السياحية على المستوى التسويقي والتخطيطي والاداري .

٧. وضع خطة اعلامية لتعريف المواطنين باهمية المناطق والمعالم والابنية الاثرية السياحية والمحافظة عليها ، حيث تعتبر ثروة قومية لا يجوز التفريط بها .

- ٨ . تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق تقديم الحوافز والتسهيلات من خلال قانون تشجيع الاستثمار .
- ٩ . العمل على الاستفادة من جميع المناطق السياحية في الاردن ، وعدم التركيز على السياحة في منطقتي عمان والعقبة .
- ١٠ . توفير المرافق والخدمات السياحية الملائمة للسياحة الداخلية والعربية وباسعار مناسبة للجميع .

- ١١ . توفير الاحصاءات الدقيقة والشاملة عن السياحة في الاردن .
- (و) التوصيات المتعلقة بقطاع النقل والمواصلات

اولا : قطاع النقل

- ١ - وضع استراتيجية واضحة للتخطيط والتنظيم .
- ٢ - اتباع اساليب حديثة وبرامج زمنية وفنية محددة ، ورفع مستوى الصيانة في هذا القطاع .
- ٣ - زيادة برامج التدريب في هذا القطاع ، وخاصة في مجال النقل الجوي والبحري .
- ٤ - اعداد الكفاءات الفنية والادارية المتخصصة .
- ٥ - التقيد بالاوزان المحورية لحماية الطرق من التلف .
- ٦ - اعطاء الحوافز التشجيعية لنقل مستوردات وصادرات الاردن على البواخر والطائرات الاردنية .
- ٧ - اجراء تحول نوعي في السكك الحديدية يشمل اجزاء الخط الحديدي والاليات المحركة والمتحركة .
- ٨ - تحديث القوانين والانظمة التي تحكم هذا القطاع لتنسجم مع التطورات الحديثة .
- ٩ - حفز القطاع الخاص للقيام بدور فعال لخدمة هذا القطاع .

ثانيا : قطاع المواصلات

(ا) وزارة المواصلات

- ١ - اعداد الكوادر الفنية والادارية المتخصصة ، وايجاد الحوافز

اللازمة لاستيعاب الموظفين المؤهلين للعمل في هذه الوزارة .

٢ - تطوير التشريعات البريدية الحالية بما يتماشى مع تطورات العصر في هذا المجال .

٣ - توفير الابنية اللازمة والمناسبة لتأدية الخدمات البريدية ، والتعاون مع امانة عمان الكبرى والبلديات والمجالس القروية في هذا المجال .

(ب) مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

١ - العمل على تحويل المؤسسة الى شركة مساهمة عامة .

٢ - تشجيع اقامة المشاريع المشتركة بين الاردن والدول العربية لبناء صناعات محلية في مجال الاتصالات والالكترونيات ، وعقد الدورات والأسهام في كافة الدراسات والابحاث في هذا المجال .

٣ - اعداد الكوادر الفنية والادارية وتدريبها على اعلى المستويات

٤ - تحديث وتطوير الشبكات والخدمات في جميع انحاء المملكة .

٥ - توفر مصادر التمويل المستمرة لمتابعة النمو في حجم الطلب على هذه الخدمة .

٢ - التوصيات المتعلقة بالجهاز المالي والمصرفي في الاردن

(ا) التوصيات المتعلقة بالبنك المركزي الاردني

١- التأكيد على استقلالية البنك المركزي الاردني عن طريق فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية .

٢- التنسيق والتخطيط في السياسات المتبعة بين البنك المركزي الاردني والبنوك المركزية العربية .

٣- التأكيد والعمل على ثبات سعر صرف الدينار الاردني لما له من اهمية بالغة على اعادة الثقة الى الاقتصاد الاردني وتشجيع تدفق الاستثمارات اليه .

٤- زيادة التعاون والتنسيق بين البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية من اجل المحافظة على استقرار الاوضاع الاقتصادية والمالية

في الاردن .

٥- العمل على تحرير قيود انظمة مراقبة العملة الاجنبية بشكل تدريجي لما لها من اهمية على تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية ، وكذلك توفير العملات الاجنبية خاصة للمشاريع التصديرية .

٦- زيادة الرقابة على البنوك من خلال ما يلي :

١) رفق دائرة مراقبة البنوك بالموظفين اللزمين للقيام بعملها على خير وجه .

ب) تحميل مدققي الحسابات الخارجيين مسؤولية اكبر في اعمالهم في البنوك لتخفيف الضغط على البنك المركزي - دائرة مراقبة البنوك - في تحمله لوظيفة الرقابة .

٧- اعادة فتح شركات الصرافة ، ووضع قانون جديد ينظم اعمالها، لما لذلك من تأثير في القضاء على السوق السوداء ، وتحقيق الاستقرار النقدي في البلاد .

ب) التوصيات المتعلقة بالبنوك التجارية

١- العمل على ايجاد وحدات مصرفية كبيرة على المستوى المحلي والعربي تتناسب مع منافسة البنوك الدولية في المنطقة العربية .

٢- منح معاملة تفضيلية للبنوك العربية في الاردن .

٣- توسع البنوك الاردنية في تبادل المعلومات بينها وبين البنوك العربية .

٤- تدريب وتبادل الخبرات المصرفية والفنية بين البنوك العربية والبنوك الاردنية ، ويقترح الباحث في هذا المجال انشاء معهد للدراسات المصرفية على مستوى العالم العربي .

٥- انشاء مؤسسة لضمان استثمارات البنوك ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

٦- انشاء مؤسسة عربية مشتركة للتأمين على ودائع البنوك العربية

-٢٩١-

- ٧- ضرورة التنسيق والاتصال بين البنوك العربية ، وتنمية التعاون فيما بينها ، من اجل خلق مناخ اكثر ملاءمة يزيد في الثقة والتعاون.
- ٨- استخدام الدينار العربي كعملة عربية موحدة ، واصدار الشيكات السياحية والبطاقة الائتمانية العربية الموحدة .

(ج) التوصيات المتعلقة بالمؤسسات المالية في الاردن

- ١- دمج الشركات المالية من اجل تكوين وحدات مصرفية كبيرة تكون قادرة على تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها .
- ٢- العمل على دخول الاسواق المالية العربية والتعامل باوراقها ، حيث يمكن لهذه المؤسسات ان تكون همزة وصل بين الاسواق المالية العربية والسوق المالي في الاردن .
- ٣- القيام بجمع المعلومات وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية .
- ٤- التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية (باستثناء الجاري مدين) للمشاريع الصناعية والزراعية والسياحية .
- ٥- التوسع في اصدار شهادات الايداع ، والمشاركة في تعهد وادار اسناد القرض والقروض المجمعة المحلية بشكل اكبر .
- (د) التوصيات المتعلقة بشركات التأمين الاردنية

- ١- تعزيز التعاون بين اسواق التأمين الاردنية واسواق التأمين العربية والعالمية .
- ٢- تحديث الادوات الفنية والاجهزة بما يخدم سوق التأمين الاردني والعربي .
- ٣- ايجاد شركة اعادة تأمين محلية ، لاهميتها في توفير العملات الصعبة .
- ٤- دعم الاتحاد المهني لشركات التأمين من اجل قيامه بوظائفه ومهامه ، حتى يساعد في تحقيق درجة اعلى لكفاءة وفاعلية سوق

التأمين الاردني .

(هـ) التوصيات المتعلقة بسوق الاوراق المالية وادواتها في الاردن .

١- انشاء وتدعيم سوق مالية عربية من اجل تطوير الاسواق المالية المحلية العربية بشكل عام وسوق الاوراق المالية في الاردن بشكل خاص .

٢- فتح الباب امام شركات الدول العربية وتقديم التسهيلات لها للتسجيل والتعامل باسهمها في سوق الاوراق المالية في الاردن ، ويوصي الباحث بان يبدأ الاردن في فتح الباب امام شركات دول مجلس التعاون العربي ثم يعمم التجربة في حالة نجاحها على باقي الدول العربية التي ترغب بذلك .

٣- ضرورة العمل على تطوير قانون ضريبي مرن ، وقوانين استثمار مريحة وميسرة تستطيع استقطاب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في سوق الاوراق المالية في الاردن .

٤- ضرورة العمل على حشد المدخرات المحلية من اجل استمرار سوق عمان المالية في نشاطاتها بغرض النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن .

٥- العمل على تنشيط وتفعيل السوق الثانوي لاسناد القرض في السوق المالي الاردني من اجل تطوير سوق الاسناد بشكل عام .

٦- التوسع في استخدام شهادات الايداع والقيام بعمل حملات اعلامية من قبل البنوك والشركات المالية لترويج هذه الاداة ، لما لها من اهمية كبيرة في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية في الاردن .

٧- استخدام ادوات جديدة في السوق المالي الاردني مثل سندات المقارضة والسندات القابلة للتحويل الى اسهم ، حيث تعتبر الطريق مهيأة لاستخدام هذه الادوات وذلك لصدور القوانين التي تنظم اصدارها .

المراجع العربية

- ١ - احمد علي دغيم . اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد . القاهرة : دار النمر للطباعة ، ١٩٨٩ .
- ٢ - احمد قاسم الاحمد . اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني . عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٠ .
- ٣ - البنك المركزي الاردني : البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاما . عمان : مطبعة البنك المركزي ، ١٩٨٩ .
- ٤ - البنك المركزي الاردني . الجهاز المالي والمصرفي في الاردن . عمان : مطبعة البنك المركزي ، ١٩٨٩ .
- ٥ - البنك المركزي الاردني : الاردن طاقات وامكانات . عمان : مطبعة البنك المركزي ، ١٩٨٦ .
- ٦ - جليل فريد طريف . قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية . عمان : دائرة الابحاث والدراسات ، البنك المركزي الاردني . ١٩٨٤ .
- ٧ - زياد رمضان . ادارة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية عن الاردن . عمان : شركة دار الشعب ، ١٩٨٢ .
- ٨ - زياد رمضان . الادارة المالية في الشركات المساهمة . عمان : مطبعة الصفدي ، ١٩٨٩ .
- ٩ - سيد الهواري . ادارة البنوك . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥ .
- ١٠ - عامر باكير واخرون . الاثار الاقتصادية لحوافز تشجيع الاستثمار في الاردن . عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٨ .
- ١١ - محمد سعيد النابلسي . دور عمان كمركز مالي ومصرفي في الشرق العربي . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٠ .

- ١٢ - محمد سعيد النابلسي . نمو وتكامل الاسواق المالية في دول غرب اسيا . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨١ .
- ١٣ - مروان عوض . العملات الاجنبية : الاستثمار والتمويل ، النظرية والتطبيق . عمان : مطبعة الصفي ، ١٩٨٨ .
- ١٤ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . اسواق الاوراق المالية العربية : تنظيمها ، ادواتها ، واوضاع التعامل فيها . الكويت : المؤسسة العربية للاستثمار ، ١٩٨٥ .
- ١٥ - وزارة الصناعة والتجارة . الاستثمار في الاردن ، فرص ، حوافز ، تسهيلات . عمان ، الاردن ، ١٩٨٦ .

الدوريات العربية

- ١ - جواد حديد . "ندوة الاعمال المصرفية غير المقيمة في الاردن" .
عمان : مجلة البنوك في الاردن ، العدد ٣ ، ١٩٨٦ .
- ٢ - زياد رمضان . "تقويم سوق عمان المالية داخليا : نطاق العمل ،
الوظائف والفعاليات ، مستوى الكفاءة . الكويت : مجلة العلوم
الاجتماعية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثالث ، ١٩٨٧ .
- ٣ - زياد سليم رمضان . "سوق عمان المالية الى اين ؟" . الكويت :
مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد الاول ، ١٩٨٦ .
- ٤ - طاهر موسى ، "عمان كمركز مالي دولي " . عمان : مجلة البنوك
في الاردن ، العدد الثاني ، ١٩٨٤ .
- ٥ - طاهر موسى . "مقومات انشاء مركز مالي خارجي " . عمان : مجلة
البنوك في الاردن ، العدد الثاني ، ١٩٨٣ .

التشريعات

- ١ - عقد التأسيس والنظام الاساسي للمؤسسة المالية العربية (الاردن)
رقم (١٢٣) لسنة ١٩٧٨ .
- ٢ - قانون البنك المركزي الاردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته .
- ٣ - قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥ .
- ٤ - قانون بنك الاسكان رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .
- ٥ - قانون بنك الانماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ .
- ٦ - قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته .
- ٧ - قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته .

- ٨ - قانون سوق عمان المالي المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ .
- ٩ - قانون صندوق توفير البريد رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .
- ١٠ - قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ .
- ١١ - قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته .
- ١٢ - قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ .
- ١٣ - قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ .
- ١٤ - قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ .
- ١٥ - قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ .
- ١٦ - قانون مؤسسة الاسكان رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته .
- ١٧ - قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته .
- ١٨ - النظام الداخلي لسوق عمان المالي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٠ .
- ١٩ - نظام مكاتب التمثيل رقم (١١) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته .

النشرات والتقارير

- ١ - البنك المركزي الاردني . بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) .
دائرة الابحاث والدراسات ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٩ .
- ٢ - البنك المركزي الاردني . التقارير السنوية للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٨ .
دائرة الابحاث والدراسات ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٩ .
- ٣ - البنك المركزي الاردني . النشرة الاحصائية لشهر تموز ١٩٨٦ وشهر تشرين اول ١٩٨٩ .
دائرة الابحاث والدراسات ، عمان ، الاردن .
- ٤ - دائرة الاحصاءات العامة . التعداد العام للسكان والمساكن ، النتائج الرئيسية للمحافظات والالوية . عمان ، ١٩٨٤ .
- ٥ - سوق عمان المالي . البيانات الاحصائية (١٩٧٨-١٩٨٨) . عمان ، ١٩٨٩ .

- ٦ - المجلس القومي للتخطيط . خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢-١٩٧٥ ، عمان ، الاردن .
- ٧ - المجلس القومي للتخطيط . خطة التنمية الخمسية ١٩٧٥-١٩٨٠ . عمان ، الاردن .
- ٨ - وزارة التخطيط . خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ . عمان ، الاردن .
- ٩ - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي . التزامات صاحب العمل بموجب قانون الضمان الاجتماعي ، عمان ، مطابع الايمان ، ١٩٨٧ .
- ١٠ - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي . الضمان الاجتماعي في سطور . عمان : مطابع الايمان ، ١٩٨٧ .
- ١١ - الاتحاد الاردني لشركات التأمين ، تقرير عن سوق التأمين الاردني المقدم للمؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام العربي للتأمين . عمان : مطبعة ابو الراغب ، ١٩٩٠ .

المواد غير المنشورة

- ١ - جواد العناني . مهنة الصرافة في الاردن "تصور كامل" . ورقة بحث غير منشورة . عمان ، ١٩٨٩ .
- ٢ - خالد الرشدان وموسى ابو ميزر . مسيرة التنمية الاقتصادية ١٩٧٢-١٩٨٧ . ورقة بحث غير منشورة . عمان : وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ .
- ٣ - سليمان عبيدات . ادارة المصارف التجارية المتخضعة في الاردن . بهدف توجيها لخدمة التنمية . اطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد ، ١٩٧٧ .
- ٤ - طایل الحجي واخرون . الركائز الهيكلية للاقتصاد الاردني وتطوره

- ١٩٦٨-١٩٨٦ . ورقة بحث غير منشورة . عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٨ .
- ٥ - علي محمد رجا الصمادي . دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن . اطروحة ماجستير غير منشورة . الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢ .
- ٦ - نبيل عماري . ابرز التطورات الاقتصادية للسنوات العشر الماضية ، واهم الملامح المستقبلية في اقتصاد الاردن . ورقة بحث غير منشورة . عمان : وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ .
- ٧ - نبيل عماري . السياسات التصحيحية في مجال الاقتصاد الكلي والمالية العامة : التجربة الاردنية . ورقة بحث غير منشورة . عمان : وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ . الملكية ، ١٩٨٨ .

متفرقات

- ١ - جريدة الدستور (عمان) ، ٩ ايار ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ .
- ٢ - جريدة الراي (عمان) ، ٢٠ ايار ، ١٩٨٨ ، ص ١٥ .
- ٣ - جريدة الراي (عمان) ، ١ تشرين اول ، ١٩٨٨ ، ص ١٠ .
- ٤ - البنك المركزي الاردني ، مذكرة رقم ٩٠/١١ تاريخ ١٦/٨/١٩٩٠ .
- ٥ - البنك المركزي الاردني ، مذكرة رقم ٨٨/١٠٢ تاريخ ٦/٦/١٩٨٨ .

المراجع الاجنبيه

- 1- Abu Jaber, S. Kamel & Shimizu, Manabu. Economic Potentials of Jordan, Tokyo : Asian Economic Press., 1984.
- 2- Christensen Bendiete Yibe., Switzerland and role as an international financial center. Washington., D.C., International Monetary Fund, 1986.
- 3- Gorostiaga, Xabier. The role of international financial centers in underdeveloped countries. New York : S.T. Martin's press, 1984.
- 4- Johnson, E., Tromthy. Investment principles. (2nd ed.) U.S.A : Prentice-Hall Inc. 1983.
- 5- Johnson, P., Frank & Johnson, D. Richard. Commercial Bank Management. U.S.A : The dryan press, 1985.
- 6- Ritter, S., Lawrence & Silber, L. William. Principles of Money, Banking and Financial markets. (fifth ed.). New-York : Basic Book Inc., 1986.
- 7- Rose, S. Peter. Money and capital markets. (2nd ed.). Texas : Business publications Inc., 1986.

الملاحق

- ملحق رقم (١) : الناتج القومي الاجمال للضفة الشرقية للفترة ١٩٨٧-١٩٨٨
- ملحق رقم (٢) : الانفاق على الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨
- ملحق رقم (٣) : استمارة للسادة المدراء في الوزارات والمؤسسات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين .

ملحق رقم (١)
النتائج القومية الإجمالية للخدمة المصرفية
للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨

(بالمليون دينار)

	(٢) ١٩٨٨	(١) ١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧
الزراعة والنباتات وصيد الاسماك	١٣٩٠٩	١٢٧٠٢	١١١٠١	١١٨٠٧	٩٨٠٦	١١٠٠٠	٨١٠٨	٣٦٠٦	٦٤٠٦	٤٣٠٦	٥٨٠٦	٤١٠٧
الصناعات الانتاجية	٦٧٠٦	٦٥٠٥	٤٣٠٤	٦٢٠٦	٥٠٠٨	٣٧٠٩	٤٣٠٢	٤٣٠٢	٣٩٠٩	٣٧٠٥	٣٢٠٩	١٩٠٩
الصناعات التحويلية	١٧٦٠٢	١٨٦٠٩	١٧٧٠٧	١٩٠٠٢	٢٠٠٠٠	١٧٦٠٢	١٨٤٠٩	١٦٥٠١	١٢٧٠٢	٩٤٠١	٧١٠٤	٥٨٠٢
الكهرباء والمياه	٤٠٠٨	٤٥٠٤	٤٣٠٠	٣٥٠٢	٣٣٠٥	٢٨٠٢	٢٥٠٢	٢١٠٠	١٧٠٢	١٠٠١	٧٠٢	٥٠٥
الانشاءات	٨١٠٢	١٠٠٠٢	١١٣٠٠	١١٤٠٠	١٢٧٠٠	١٣٦٠٨	١٣١٠٩	١١٠٠٦	٩٧٠٥	٧٠٥٥	٥١٠٠	٣٦٠٨
تجارة الجملة والمفروق والمطاعم والفنادق	٢٤٤٠٥	٢٢٥٠٨	٢٢٣٠٠	٢٢٢٠٧	٢٤١٠٢	٢٢٨٠٠	٢١٠٠٩	١٩٦٠٧	١٦٦٠٥	١٢٣٠٦	١٠٦٠٥	٩٤٠٢
النقل والمواصلات	١٥٩٠٠	١٦٠٠٦	١٥٧٠٢	١٤٦٠٧	١٤٣٠٥	١٣٨٠٤	١٣٢٠٥	١٠٦٠٧	٧٩٠٧	٦٢٠٩	٥٩٠٢	٣٥٠٩
خدمات مالية وعقارية وأعمال	١٧٢٠١	١٧١٠٨	١٦٧٠٢	١٥٤٠٧	١٤٤٠٥	١٣٥٠٦	١٢٩٠٢	١١١٠٢	١٠٥٠٩	٩١٠١	٧٩٠٥	٥٩٠٠
خدمات اجتماعية وشخصية	٥٤٠٨	٥٢٠٨	٤٩٠١	٤٦٠٤	٣٦٠٢	٢٧٠٢	٢٤٠٧	١٩٠١	١٤٠٩	١٢٠٠	١٠٠٢	٨٠٨
خدمات الخدمات المصرفية المختصة	٣٩٠٤	٣٩٠٤	٣٨٠٠	٣٣٠٤	٢٥٠٠	٢٢٠٠	١٧٠٢	١٣٠٠	١٠٠٥	٨٠٠	٥٠٥	٣٠٢
منتجور الخدمات الحكومية	٣٢٠٠٢	٢٠٠٨٠	٢٩٥٠١	٢٦٤٠٠	٢٣٨٠٤	٢٣٢٠٠	٢١٨٠٥	١٩١٠٢	١٧٠٠٢	١٣٩٠١	٩٥٠٠	٤٣٠٤
المؤسسات التي لا تهدف الى الربح	٧٦٠٠	٧٥٠١	٧٤٠٠	٧٤٠٠	٧٢٠١	٦٠٠٢	١٨٠٢	١٥٠٨	١٣٠٩	١١٠٢	١٠٠٥	٩٠٠
الخدمات المنزلية	١٤٤٩٠٦	١٤٤٧٠٢	١٤٠٠١	١٣٩٠٦	١٣١٥٠	١٢٤٠٢	١١٦٩٠٦	١٠٤٣٠٦	٨٨٨٠٤	٦٦٨٠٦	٥٥١٠٢	٤٣٩٠٩
النتائج المحلي الاجمالي بغير الكلفة	٢٥٢٠٠	٢٣٩٠٠	٢٣٨٠٨	٢١٥٠٢	١٨٣٠٤	١٨٠٠٤	١٥١٠٦	١٢٣٠٢	٩١٠١	٤٣٠٤	٨١٠٠	٧٤٠٢
مالي الغير نائب غير المشاركة	١٧٠٠٢٦	١٦٨٦٠٢	١٦٣٩٠٩	١٦٠٥٠٩	١٤٩٨٠٤	١٤٢٢٠٧	١٣٣١٠٢	١١٦٥٠٧	٩٧٩٠٥	٧٥٢٠٠	٦٣٣٠٢	٥١٤٠٢
النتائج المحلي الاجمالي بغير السوق	١٦٣٠١	١٨١٠٦	٢٢٩٠٥	٢٧٥٠٩	٢٥٥٠٢	٢٤٧٠٦	٢٥٢٠٢	٢١٨٠٥	٢٠٥٠٨	١٦٨٠٢	١٤٨٠٨	١٤٥٠٩
مالي الدخل من الاستثمار في الخارج	١٦٦٥٠٧	١٨٦٧٠٩	١٩١٩٠٤	١٨٨١٠٨	١٨٥٢٠٦	١٧٧٠٠٢	١٦٧٢٠٤	١٤٨٤٠٢	١١٨٥٠٢	٩٢١٠٢	٧٨١٠٠	٦٦٠٠١

المصدر : البنك المركزي الأردني بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٢ ، التقرير السنوي الثاني والخمسون والتقرير السنوي الخامس والستون

- (١) أولية
- (٢) تقديرية

ملحق رقم (٢)

الاتفاق على الناتج القومي الاجمالي

للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨

(باللسون دينار)

١٩٨٨ (٢)	١٩٨٧ (١)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧
٤٦٦,٢	٤٥٩,٨	٤٤٩,٩	٤٠٥,٢	٣٧٦,٩	٣٤٨,٢	٣٣٦,٩	٣٨٥,٩	٣٤٢,٨	٣٣٥,٢	٣٩٠,٠	٦٦٥,٦
١٢٩٢,٢	١٢٨١,٧	١٢٣٨,٤	١٤٠٦,٧	١٣٧٢,٩	١٣٤٨,٩	١٢١٩,٥	١٠٥٤,٧	٨٢٤,٥	٧٢٢,٦	٥٦٠,٤	٤٧٠,٥
-	-	٢٥٢	١٦٨	-	٧٢	٢٧٠	٢٢٣	٦٢	١٤٥	٣٨٦	٥٥
٤٤٥,٠	٤٤٦,٠	٤٥٩,٧	٤٧٢,٣	٤٨٥,٦	٥٠٦,٨	٥٩٧,٢	٥٦٤,٨	٢٩٧,٨	٢٩٤,٥	٢٢٩,٩	١٩٧,٠
٩١٢,٧	٧٥٢,٦	٦٢٠,٢	٧٧٨,٩	٧٤٢,٢	٦٣٧,٢	٦٦٧,٩	٦٢٩,٨	٤٦٨,٨	٣٢٩,٦	٢٦٤,٦	٢٢٨,٠
٣١٦٦,٢	٢٩٤١,٩	٢٨٠٢,٦	٢٠٧٤,٩	٢٩٩٩,٦	٢٨٤٢,٧	٢٨٢٣,٨	٢٥٥٨,٢	١٩٤١,٧	١٥٧٧,٥	١٢٢٨,٠	١٠٦٦,٦
١٤١٢,٢	١٢٥٤,٨	١١٦٢,٧	١٤٦٩,٠	١٤٨١,٢	١٤٢٦,٠	١٥١١,٦	١٣٩٢,٦	٩٦١,٧	٨٢٤,٥	٦٠٥,٨	٥٥٢,٤
١٧٠٠,٦	١٦٨٦,٢	١٦٢٢,٩	١٦٠٥,٩	١٤٩٨,٤	١٤٢٢,٧	١٣٢١,٢	١١٦٥,٧	٩٧٩,٥	٧٥٢,٠	٦٣٢,٢	٥١٤,٢
١٦٢٢,٩	١٨١,٦	٢٧٩,٥	٢٧٥,٩	٣٥٥,٢	٣٤٧,٦	٣٥٢,٢	٣١٨,٥	٢٠٥,٨	١٦٨,٢	١٤٨,٨	١٤٥,٩
١٨٦٥,٧	١٨٦٧,٩	١٨١٤,٤	١٨٨١,٨	١٨٥٢,٦	١٧٧٠,٢	١٦٧٣,٤	١٤٨٤,٢	١١٨٥,٢	٩٢١,٢	٧٨١,٠	٦٦٠,٩

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٢) ، التقرير السنوي الثاني والمخترون والتقرير السنوي الخامس والمخترون .

- (١) أولية
- (٢) تقديرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا
قسم ادارة الاعمال / التمويل

السيد مدير

تحية طيبة وبعد :

فيقوم الطالب فايز سليم حداد احد طلاب الماجستير في العلوم
الادارية MBA تخصص مالية، بدراسة عن موضوع عمان كمركز مالي ومصرفي
في الوطن العربي ، لارتباطها بالتطورات الاقتصادية والمالية الراهنة ،
واثرها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في المملكة .

وبما انكم خير مصدر للمعلومات واهل خبرة واختصاص نامل الاجابة
منكم على فقرات هذا الاستبيان لاتمام هذه الدراسة .

علما بان كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية
تامة ولاغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

الاستاذ الدكتور زياد رمضان
رئيس قسم ادارة الاعمال
المشرف على الرسالة

ملاحظة: يرجى وضع اشارة في المكان المناسب للاجابة
الرقم ()

اسم المؤسسة:

١ - القطاع الذي تعمل به المؤسسة

قطاع عام

أ - وزارة

ب - مؤسسة

قطاع خاص

ج - بنوك

د - تأمين

هـ - خدمات

و - اخرى

٢ - عدد المواطنين في المؤسسة حاليا

٣ - حجم موجودات المؤسسة كما هي في اخر ميزانية

٤ - تاريخ التأسيس

٥ - الشكل القانوني للمؤسسة

أ - حكومية

ب - مساهمة عامة

ج - مساهمة خاصة

د - عادية

و - عادية محدودة

ز - اخرى

لاستعمال
الباحث

معلومات شخصية

- ٦ - العمر
- ٧ - عدد سنوات الخبرة
- ٨ - المستوى التعليمي
- ٩ - المركز الوظيفي الحالي

١٠ - من وجهة نظرك، ما مدى كفاءة وفاعلية المصارف في الاردن من حيث :-

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الاهمية	عدم الاهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- مكانتها بين المصارف العربية الاخرى
					- تطورها وانجازاتها على المستوى المحلي والاقليمي
٥	٤	٣	٢	١	- تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة
٥	٤	٣	٢	١	- دخولها الى السوق المالية والاستثمار بالاوراق المالية
٥	٤	٣	٢	١	- قدرتها على استيعاب الاموال وتوظيفها
٥	٤	٣	٢	١	- حجم التعامل بينها وبين المصارف العربية الاخرى
٥	٤	٣	٢	١	- سهولة التعامل بينها وبين المصارف العربية من حيث الروتين والسرعة في انجاز المعاملات
٥	٤	٣	٢	١	- تجميع الودائع المحلية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة
٥	٤	٣	٢	١	- القدرة على اجتذاب الودائع من خارج الاردن وتوظيفها في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	- تأقلمها مع الازمة الاقتصادية المحلية
٥	٤	٣	٢	١	- تأقلمها مع الازمة الاقتصادية العالمية

١١ - من اجل تطوير التعاون المصرفي بين الاردن والبلاد العربية، لاهد من وجود عوامل تساعد على ذلك، من وجهة نظرك ما مدى اهمية وجود كل من العوامل التالية من اجل زيادة هذا التعاون:

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الاهمية	عدم الاهمية	
٥	٤	٣	٢	١	ايجاد وحدات مصرفية كبيرة على المستوى المحلي والاقليمي
٥	٤	٣	٢	١	منح معاملة تفضيلية للبنوك العربية
٥	٤	٣	٢	١	توسع المصارف الاردنية في تبادل المعلومات بينها وبين المصارف العربية
٥	٤	٣	٢	١	تدريب وتبادل الخبرات المصرفية والفنية بين المصارف العربية والمصارف الاردنية
٥	٤	٣	٢	١	التنسيق والتخطيط في السياسات المتبعة بين البنك المركزي الاردني والبنوك المركزية العربية
٥	٤	٣	٢	١	انشاء مؤسسة لضمان استثمارات البنوك العربية في الاردن ضد المخاطر غير التجارية
٥	٤	٣	٢	١	انشاء مؤسسة لضمان الودائع في البنوك الاردنية
٥	٤	٣	٢	١	توفر الضمانات الكافية

٢٠- تعتبر المؤسسات المالية رافد اساسي من روافد الجهاز المصرفي في الاردن، هل
تعتقد ان هذه المؤسسات تؤدي الدور المطلوب منها من حيث:

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- الإلمامة المالية لهذه المؤسسات
٥	٤	٣	٢	١	- كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات
٥	٤	٣	٢	١	- تقديم الخدمات المصرفية وسهولتها
٥	٤	٣	٢	١	- اجتذاب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	- اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	- المقدرة على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية
٥	٤	٣	٢	١	- عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات حول الاستثمارات المجزية
٥	٤	٣	٢	١	- القيام باصدار الشهادات والاسهم والسندات
٥	٤	٣	٢	١	- القيام بترويج عمليات بيع وشراء الاوراق المالية
٥	٤	٣	٢	١	- العمل كوسيط في السوق المالي

يعتبر الشاء سوق عمان المالي من الخطوات الضرورية والاساسية لزيادة تطور الجهمساز
المالي في الاردن ومن جهة نظرك، ما مدى اهمية وجود العوامل التالية وتأثيرها على
عمل السوق في الوقت الحالي

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الاهمية	مدى الاهمية	
٥	٤	٢	٢	١	وجود قوانين استثمار مرحة وميسرة في الاردن
٥	٤	٢	٢	١	وجود نظام ضريبي واضح ومرن لتشجيع الاستثمارات في الاردن
٥	٤	٢	٢	١	سهولة تسجيل الاسهم والسندات ومختلف الاصدارات بين الاردن والدول العربية
٥	٤	٢	٢	١	حرية دخول وخروج الاموال بأسعار منطقية وواقعية
٥	٤	٢	٢	١	وجود قهود على اسعار الاوراق المتبادلة وكذلك على توزيعات الارباح
٥	٤	٢	٢	١	وجود المؤسسات المالية التي تساعد على تجميع المدخرات والودائع والقيام بمهمة التوظيف التنموي لها
٥	٤	٢	٢	١	تنظيم ومراقبة الاوراق المالية والتعامل بها
٥	٤	٢	٢	١	توافر وسائل الاتصالات على مختلف انواعها في الاردن
٥	٤	٢	٢	١	نشر المعلومات المالية اللازمة وجميع الاحصائيات الضرورية
٥	٤	٢	٢	١	قانون الشركات المعمول به حالياً في الاردن
٥	٤	٢	٢	١	دور شركات الوساطة في سوق عمان المالي

١٤ - في رأيك ، هل تعتقد ان قانون تشجيع الاستثمارات في الاردن كفوء وفعال في الوقت الحاضر من حيث :

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	قدرته على استقطاب الاستثمارات العربية
٥	٤	٣	٢	١	قدرته على تشجيع الاستثمارات المحلية
٥	٤	٣	٢	١	مؤثره على المستوى المحلي والعربي
٥	٤	٣	٢	١	تأثيره ومساهمته للاوضاع الاقتصادية المحلية والعربية
٥	٤	٣	٢	١	وضوحه وفهمه من قبل المستثمرين المحليين والعرب
٥	٤	٣	٢	١	الحوافز والتسهيلات التي يتضمنها وتأثيرها على المستثمر المحلي والعربي
٥	٤	٣	٢	١	معرفة وتداول هذا التعاون في البلاد العربية

١٥ - هل تعتقد ان قانون ضريبة الدخل الاردني يساعد على تشجيع واستقطاب الاستثمارات الى السوق المحلي من حيث :

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	الحوافز والتسهيلات الضريبية للاستثمارات العربية
٥	٤	٣	٢	١	العدالة والمساواة في تطبيق قانون الضريبة بين المستثمر المحلي والعربي
٥	٤	٣	٢	١	تطور النظام الضريبي لحفز الاستثمارات العربية وتحقيق طموحات المستثمرين العرب للاستثمار في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	كفاءة وفعالية النظام الضريبي الحالي في الاردن

١٦ - من وجهة نظرك، ما مدى أهمية تأثير العوامل التالية على تذبذب سعر صرف الدينار الاردني في الاونة الاخيرة:

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الاهمية	عدم الاهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- سعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني
٥	٤	٣	٢	١	- السياسة المالية والنقدية ممثلة بوزارة
٥	٤	٣	٢	١	- المالية والبنك المركزي الاردني
٥	٤	٣	٢	١	- القرار السياسي
٥	٤	٣	٢	١	- المضاربة في سوق الصرف
٥	٤	٣	٢	١	- توقعات الافراد
٥	٤	٣	٢	١	- قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها
٥	٤	٣	٢	١	- في خدمة الدين العام الخارجي

١٧ - ما مدى أهمية تأثير التشدد في تطبيق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي الاردني على كل من العوامل التالية:

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الاهمية	عدم الاهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- زيادة احتياطي العملات الاجنبية
٥	٤	٣	٢	١	- ضمان ثبات سعر صرف الدينار الاردني
٥	٤	٣	٢	١	- ضمان ثبات القوة الشرائية للدينار
٥	٤	٣	٢	١	- الاردني
٥	٤	٣	٢	١	- الاحجام عن الاستثمار من قبل
٥	٤	٣	٢	١	- المستثمرين المحليين
٥	٤	٣	٢	١	- الاحجام عن الاستثمار من قبل
٥	٤	٣	٢	١	- المستثمرين العرب

١٨ - من وجهة نظرك، ما مدى أهمية قرار إغلاق شركات الصرافة في الأردن على كل ما يلي :

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- ثبات سعر صرف الدينار الأردني على المدى القصير
٥	٤	٣	٢	١	- ثبات سعر صرف الدينار الأردني على المدى الطويل
٥	٤	٣	٢	١	- المحافظة على موارد المملكة من العملات الأجنبية
٥	٤	٣	٢	١	- ظهور السوق السوداء في الأردن
٥	٤	٣	٢	١	- أحجام المستثمرين العرب للاستثمار في الأردن
٥	٤	٣	٢	١	- قدرة البنوك التجارية والمؤسسات المالية في القيام بأعمال الصرافة في الأردن

١٩ - من وجهة نظرك، ما مدى أهمية قيام شركات التأمين في الأردن بالدور المطلوب فيها من

حيث :

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- تجاوز هذه الشركات لنفسها بما يتناسب مع تطور الجهاز المالي في الأردن
٥	٤	٣	٢	١	- كفاءة وفاعلية هذه الشركات في تقديم خدمات التأمين المختلفة للجمهور
٥	٤	٣	٢	١	- توفير الكفاءات البشرية المدربة للقيام بأعمال التأمين في هذه الشركات
٥	٤	٣	٢	١	- صحة ودقة المعلومات التي تقدمها هذه الشركات
٥	٤	٣	٢	١	- قدرة هذه الشركات في تقديم الخدمات على المستوى العربي

٢٠ - من وجهة نظرك، ما مدى أهمية مساهمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن من حيث:

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	... كفاءة وفاعلية هذه الخدمات
٥	٤	٣	٢	١	... مستوى أسعار هذه الخدمة مقارنة مع الدول العربية الأخرى
٥	٤	٣	٢	١	... مدى تطورها واستجابتها للتكنولوجيا الحديثة
٥	٤	٣	٢	١	... مدى توافر الكفاءات البشرية المدربة لإدارتها
٥	٤	٣	٢	١	... قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية على المستوى العربي

٢١ - من وجهة نظرك، ما مدى أهمية مساهمة خدمة النقل والمواصلات في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأردن من حيث:

مهم جداً	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	... تطور هذه الخدمة واستعمالها للتكنولوجيا الحديثة
٥	٤	٣	٢	١	... قدرتها على خدمة المتعاملين بها على مستوى الوطن العربي
٥	٤	٣	٢	١	... مستوى أسعار هذه الخدمة مقارنة مع الدول العربية الأخرى
٥	٤	٣	٢	١	... توافر الكفاءات البشرية للقيام بهذه الخدمة وإدارتها
٥	٤	٣	٢	١	... كفاءة وفاعلية هذه الخدمة

٢٢ - في رأيك، ما مدى أهمية مساهمة خدمة الفنادق والمطاعم في توفير المناخ الملائم

للاستثمار في الاردن من حيث ا

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	كفاءة وفاعلية هذه الخدمات
٥	٤	٣	٢	١	مستوى اسعار هذه الخدمات مقارنة مع الدول العربية الاخرى
٥	٤	٣	٢	١	توفير الجو المناسب لرجال الاعمال للقيام بأعمالهم في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	مدى توافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم هذه الخدمات
٥	٤	٣	٢	١	تطورها واستثمارها للتكنولوجيا الحديثة

٢٣ - في رأيك، ما مدى اعمية دور قطاع السياحة في استقطاب رجال الاعمال الى الاردن من

حيث:

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الأهمية	عدم الأهمية	
٥	٤	٣	٢	١	جمال المناطق السياحية وتمددتها
٥	٤	٣	٢	١	مستوى اسعار الخدمات السياحية في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	القيام بمطوية الترويج السياحي للاماكن السياحية الموجودة في الاردن على المستوى العربي
٥	٤	٣	٢	١	توافر الكفاءات البشرية المدربة لتقديم الخدمات السياحية
٥	٤	٣	٢	١	كفاءة وفاعلية هذه الخدمة

٢٤ - من وجهة نظرنا وما مدى توفر العوامل التالية في جذب الاموال العربية للاستثمار في الاردن في الوثق الحاضر

مهم جدا	مهم	مقبول	قليل الاهمية	لا اهمية	
٥	٤	٣	٢	١	- الطاقة الاستثمارية للاقتصاد الاردني للاستثمارات الضخمة
٥	٤	٣	٢	١	- وجود البنوك والمؤسسات المالية المتطورة
٥	٤	٣	٢	١	- وجود فرص استثمارية مريحة
٥	٤	٣	٢	١	- وجود المؤسسات المتخصصة للمؤسسات المستوى المحلي لشريفه وتحدد
٥	٤	٣	٢	١	- المشروعات الاستثمارية
٥	٤	٣	٢	١	- قوانين الرقابة على عمليات النقد الاجنبي
٥	٤	٣	٢	١	- توفر الضمانات الكافية ضد الاغتيال غير التجارية
٥	٤	٣	٢	١	- وجود معاملة تفضيلية للاموال العربية التي تستثمر في الاردن
٥	٤	٣	٢	١	- وجود سوق منظمة للاوراق المالية في الاردن (٢٩١١٢)
٥	٤	٣	٢	١	- سعر صرف الدينار الاردني
٥	٤	٣	٢	١	- استقرار القوانين والانظمة المتعلقة بالنواحي المالية والاقتصادية
٥	٤	٣	٢	١	- التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمر المعربي
٥	٤	٣	٢	١	- المؤسسة النقدية والمالية في الاردن

٢٥ - هناك عقبات للاستثمار تشكو منها الدول المرشحة، من وجهة نظرك، ما مدى وجود مثل هذه العقبات في الاردن

موجود بكثرة	موجود	مقبول	موجود نوعاً ما	غير موجود	
٥	٤	٣	٢	١	- تخلف الدراسات عن المشروعات ومجالات الاستثمار
٥	٤	٣	٢	١	- عدم وضوح القوانين وكثرة تغيرها
٥	٤	٣	٢	١	- صعوبة الاتصال
٥	٤	٣	٢	١	- عدم وجود الخبرات الكافية
٥	٤	٣	٢	١	- عدم المرونة ومركزية القرارات
٥	٤	٣	٢	١	- عدم القدرة على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية العالمية

٢٦ - في ضوء خبراتكم العملية والعملية، ما هو الفراغ الذي في الوقت الحاضر من أجل دعم عمان لان تكون مركزاً مالياً في المنطقة العربية أو على المستوى الاقليمي (المصري) أ-

- ب-
- ج-
- د-
- هـ-
- و-
- ز-
- ح-